

تأليف
هنري لوفابر

ترجمة
محمد عيتاني

دار بيروت
للطباعة والنشر

بيروت ١٩٥٢

مدخل

قبيل الحرب العالمية الثانية ، نشرت مجلة « الوثائق الفلسفية » الكاثوليكية ، مجلداً ضخماً خصصته لدراسة الماركسية ومناقشتها (العدد ١٨ من هذه النشرة) وقد نبه مؤلفو هذا المجلد قراءهم، في مستهل البحث ، الى انه « من الخطأ النظر الى الماركسية ، بصفتها نشاطاً سياسياً فحسب، او حركة اجتماعية تتساوى وسائر الحركات المعاصرة : فان النظر الى الماركسية من هذه الزاوية الضيقة ، يفسد البحث ، ويشوه الحقائق ، فالماركسية ليست مجرد طريقـــة للفلسفة او مجرد منهج للحكم ولا مجرد حل فني لقضايا الاقتصاد ، كما انهـــا ليست « فكرة » مثالية غامضة او دعوة عاطفية تتفجر خطباً حماسية وآيات بينات. بل انها في نظر الماركسيين ، على الاقل ، نظرة شاملة الى الانسان والتاريخ ، الى الفرد والمجتمع ، الى الطبيعة والى الله . بل هي تحليل شامل للنواحي النظرية والتطبيقية ، ونوجز فنقول انهـــا نظرة الى الوجود لا تخلو من ضلال » .

ولا شك في ان العداء للفكرة الماركسية يبدو جلياً في هذا « الاعتراف » الساذج ، وخاصة في قولهم « في نظر الماركسيين

على الاقل » وقولهم « لا تخلو من ضلال » . ولكنه يبدو اكثر وضوحاً في الخلط بين القول انها « النظرة الشاملة الى الانسان والى التاريخ » وبين وصفها « بالضلال » .

ولكن هذا لا يهمنا . بل المهم ان نرى في هذه الكلمات اعتراف اشد اعداء الماركسية ضراوة بانها « نظرة الى الوجود ».

اما المقالات والردود والمناقشات التي نشرت ضد الماركسية ولم تبلغ هذا المستوى الفكري الرفيع فلا تختلف عن مقال المجلة الكاثوليكية في غايتها، بل انها لتؤيد تصريح رجال اللاهوت وكتّاب الكاثوليكية ، في نظرتهم الى الثورة التي فجّرها كارل ماركس .

ونتساءل الآن : ما معنى قولنا « نظرة الى الكون » ؟. معناه نظرة شاملة الى الطبيعة والانسان ومذهب[1] كامل .

وفي بعض الاحيان ، كانت كلمة « نظرة الى الوجود ، الى الكون » تعني ما تعارف عليه المفكرون ، وسموه « فلسفة » فقولنا نظرة الى الكون يدل على معنى اوسع من مدلول لفظة فلسفة : اولاً – لاننا نجد ان كل نظرة الى الكون ، وكل مفهوم للكون ، يجب ان يستدعي عملاً ، اي شيئاً اكثر من موقف فلسفي تأملي ، وان لم ينص المذهب صراحة على العمل ،

---

(١) راجع كلود برنار : « حين تخضع الفرضية لتحقيق تجريبي ، فانها تصبح نظرية . اما اذا اخضعت للمنطق وحده فهي لا تعدو كونها نظاماً عقلياً او تأملياً » . (الطب التجريبي ، طبع جيلبير ص ٢٨٥).

وان لم تكن العلاقة واضحة ، بين المذهب والعمل ، وان كان العمل المنشود لم يتركز في منهج ، فهذا كله لا يمنع من وجود المذهب .

ففي نظرة المسيحية الى الكون نجد ان هذا « العمل » هو السياسة التي تنتهجها الكنيسة ، تلك السياسة المعلقة بقرارات السلطة الكهنوتية .

ومع ان هذا العمل لا تربطه علاقة عقلية بمذهب عقلي فهو موجود في عالم الواقع ولا يسعنا نفيه او التقليل من اهميته .

اما في مفهوم الماركسية للكون ، فبوسعنا ان نضع تعريفاً عقلياً للعمل، يرتبط اوثق ارتباط بالجزئيات الاخرى للمذهب، مفضياً ، صراحة ، الى منهج سياسي . وهذان المثلان كافيان للدلالة على ان النشاط الواقعي التطبيقي ، والنشاط الاجتماعي السياسي (وقد اهملته الفلسفات التقليدية الماضية ، او وضعته على هامش نظرياتها وتعاليمها) يؤلفان جزءاً اصيلاً من نظرة الفكر الماركسي الى الكون .

ومن الناحية الثانية، ليس من الضروري ان تكون النظرة الى الكون ، من عمل هذا المفكر او ذاك ، او نتيجة لجهوده الفردية الشخصية . بل انها من عمل عصرها ، وهي التعبير عن هذا العصر ، وعلينا ، لكي نبلغ كنه النظرة الى الكون ، او نعبر نحن عن هذه النظرة ، ان نتعمق درس آثار اولئك الذين تدبروا امر الوجود ، ودرسوا اسرار الكون ؛ فلا نعمد

الى استخلاص النتائج الا بعد حذف التفاصيل الزائدة والهوامش الفضولية . وعلينا تكوين فكرة ، صادقة ، علمية ، موضوعية ، عن المجموع .

اما اذا عكفنا على الفلسفة ، او على تاريخ الفلسفة ، وتقيدنا بالمفهوم التقليدي لكلمتي « فلسفة وتاريخ » فان هذا يحملنا على البحث عن الفوارق البسيطة والهوامش والتفاصيل التي تميز بين « المفكرين » وتعبر عن خصائصهم الشخصية .

والآن نتساءل : ما المفاهيم الكونيّة الشاملة المتصارعة في عالم اليوم ؟

– هناك ثلاثة... ثلاثة فحسب :

اولاً : المفهوم المسيحي الذي عبر عنه كبار علماء اللاهوت الكاثوليكي ، بوضوح عظيم ، ودقة متناهية .

واذا نظرنا الى مبادئه الاساسية الجوهرية ، وجدناها تنحصر في الاعتقاد بسلّم تصاعدي ينتظم الكائنات ، والاعمال والقيم والاشكال والناس . وفي ذروة هذا السلم التدريجي نجد الكائن الاسمى ، الروح المطلق ، السيد الاله .

وقد عبرت القرون الوسطى عن هذا المذهب الذي يهدف حقاً الى النظر في الكون نظرة شاملة ، عبرت عنه تعبيراً دقيقاً لا يغادر كبيرة ولا صغيرة فلم تضف العصور التالية الا القليل الى افكار القديس توماس مثلاً .

وقد كانت هذه النظرية « الطبقية التدريجيـة » ملائمة لروح العصور الوسطى ، لاسباب تاريخية ، وهذا لا يعني ان نظرية السُلّم التدريجي الطبقي « الثـابت » — عـلى الاقل في نظر اللاهوت — قد زالت اليوم ، غير انها كانت في العصور الوسطى اكثر وضوحاً وجلاء واكثر احتفاظاً بمظهرها الرسمي ، منها في العصور التالية لها. فنظرة العصور الوسطى الى الكون لا تزال، اذن ، هي تلك النظرة ، هي المفهوم الذي يخوض ساحة الصراع العقائدي المعاصر .

ثانياً — المفهوم الفردي للوجود ، وقد ظهر منـذ اواخر القرون الوسطى (في القرن السادس عشر ، وفي كتابات مونتاني خاصة) ، ونادى كثير من رجال الفكر بهذا المفهوم ، وعبروا عنه ببساطة ، او تعمقوا دراسته ، ناظرين اليه من زوايا مختلفة او مضيفين اليه هوامش فرعية ، لا تناقض حقيقته وجوهره . وهم لم يغيروا شيئـاً من خصـائصه الاساسية : فالفرد (وليس السُلّم التصاعدي الطبقي) هو ، في نظرهم ، الحقيقة الجوهرية. وهم يعتقدون انه يملك « العقل » في اعماق نفسه الداخلية ، وان ثمة وحدة ، او اتحاداً ، بين مظهري الكائن الانساني ، وهما المظهر الفردي والمظهر الجماعي الشامل ، ويجمعهما انسجام عفوي تام . كما نجد هذه الوحدة بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة (مصلحة جميع الافراد) ، بين الحقوق والواجبات ، بين الطبيعة والانسان.

وقد حاولت الفكرة الفردية ان تستبدل بالنظرية التدريجية

الطبقية المتشائمة (الازلية في اساسها ، المرتكزة دعائمها على ما وراء الطبيعة ، ذلك العالم الروحي الصرف) نظرية متفائلة ، فيها انسجام طبيعي بين البشر ووظائفهم الانسانية .

واذا نظرنا الى هذه الفكرة من الناحية التاريخية ، وجدنا انها بمثابة فكرة تحررية، نشأت في ظلها الدولة الحديثة ، والطبقة البورجوازية الصاعدة ، في عهد الرخاء الاقتصادي .

فهي اذن، تمثل، بخاصة، المفهوم البورجوازي للكون ، رغم ان البورجوازية الآخذة في الانحلال تتخلى اليوم عن هذا المفهوم ، وتعود لتعتنق مفهوماً متشائماً استبدادياً ، يؤمن بالطبقية، ويعتقد بنظرية السُلمّ التدريجي للكائنات. ان الماركسية ترفض الاعتقاد بطبقيّة تصاعدية ، تدريجية للكائنات (اي بميتافيزيك من اي نوع كان) . ولكنها لا تسمح لنفسها من ناحية ثانية ، بان تسجن في ضمير الفرد ، وفي مراحل وعي هذا الفرد ، ذاته المنعزلة ، كما يحدث في الفكرة الفردية . بل انها - اي الماركسية - تعي الحقائق التي لا يستطيع الفرد ان يبلغها عند دراسته لذاته . وهي حقائق طبيعية (تمسّ الطبيعة والعالم الخارجي) وتطبيقية عملية (العمل ، النشاط) واجتماعيّة تاريخية (التركيب الاقتصادي للمجتمع ، الطبقات الاجتماعية الخ . .) ثم ان الماركسية تنبذ ، بعد تفكير ورويّة ، خضوع العناصر الانسانية والمجتمعية ، بعضها لبعض على نحو مفروض من قبل ، وهي ايضاً لا ترى صحة افتراض الانسجام العفوي بين العناصر

الانسانية، او بين التراث والمجتمع . بل انها لتلاحظ في الواقع، وجود « متناقضات » في صميم الانسان ، وفي صلب المجتمع . وهكذا قد تتعارض المصلحة الفرديّة (الخاصة) ، وهي متعارضة فعلاً، وفي اكثر الاحيان، مع المصلحة العامة. واهواء الافراد، او اهواء بعض الجماعات ، او الطبقات ، ثم مصالحهم كذلك، لا يمكن ان تنسجم انسجاماً عفوياً مع « العقل » و « المعرفة » و « العلم » . وهذا يقودنا الى ملاحظة اكثر شمولاً ، وهي ان الانسجام الذي زعمه كبار الفلاسفة الفرديين ، وأكدوا وجوده بين الطبيعة والانسان ، لا وجود له في الواقع . فالانسان يصارع الطبيعة ، وعليه ان لا يحتفظ بسلبيته ازاءها ، فيظلّ على سطحها ، يتأملها، او يفنى رومانتيكياً في ذراتها ، بل عليه ان يروضها ، ويتغلب عليها بالعمل ، والتقنية ، والمعرفة العلمية ، وهكذا يجد نفسه ، ويحقق ذاته .

واذا قلنا « متناقضات » عنينا ايضاً مشكلة تتطلب حلاً ، وصعوبات وعقبات ، اي نضالاً ونشاطاً، ولكن هذا يعني ايضاً النصر المأمول ، والخطو الى الامام ، والتقدم... وهذا كله يعني ان الماركسية تتجنب التشاؤم النهائي كما تتجنب التفاؤل الهين.

لقد اكتشفت الماركسية الواقع الطبيعي التاريخي المنطقي ، واقع المتناقضات ومنه استمدت وعياً جديداً لشؤون العالم الراهن، حيث تبدو المتناقضات بدهية جلية ، الى درجة تحمل على اليأس من معالجة شؤون الكون وتدعو الى اعتبارها مستعصية الحل ،

مستحيلة التفسير ، لو لم نتخذ من نظرية المتناقضات مرتكزاً لابحاثنا ودراساتنا .

لقد ظهرت الماركسية الى الوجود ، مرتبطة تاريخياً بظهور النشاط البشري الذي يجعل من صراع الانسان مع الطبيعة عملاً بدهياً : ونعني به الصناعة الضخمة المعاصرة ؛ مع كل القضايا التي تطرحها على بساط البحث .

وثمة عنصر آخر يعبر عن الماركسية في علاقاتها بالحقيقة الاجتماعية الجديدة ، وهو عنصر يختصر ، في داخله ، متناقضات المجتمع الحديث ، وهذا العنصر هو الطبقة البروليتارية العاملة .

وقد كتب ماركس ، منذ اول عهده بالتأليف والبحث ، ملاحظاً ان التقدم التقني ، وسيطرة الانسان على الطبيعة ، وتحرره التدريجي من ربقتها ، وزيادة ثروات المجتمع المعاصر على نحو عام (المجتمع الرأسمالي طبعاً)ـ هذه المظاهر لاحظ ماركس انها ستؤدي كلها الى تلك النتيجة المتناقضة: استعباد شطر كبير من المجتمع ، يزداد يوماً بعد يوم ، ويزداد معه الافقار والتجويع . وهذا الشطر هو العمال الاجراء .

قضى ماركس سنيه كلها ، في تحليل هذه الحالة ، والتعمق في درسها ، والدفاع عن نظريته ، فدلل على ان هذا التناقض يخفي في اعماقه حكماً بالاعدام على المجتمع الرأسمالي .

وهكذا ظهرت الماركسية في المجتمع الحديث ، بظهور الصناعة الكبرى ، والبروليتاريا الصناعية . وهو يبدو لنا بمثابة نظرة الى

الكون تعبر عن العالم المعاصر ومتناقضاته ، وقضاياه ، وتقترح حلولاً عقلية لهذه القضايا .

* * *

قلنا ان هناك ثلاثة مفاهيم للكون ، ليس غير . وهذا يعني ان بعض « النظريات » التي تعد نفسها اليوم ، مفاهيم للكون ، لا تملك ما يجيز لها هذا الزعم .

فالوجودية مثلًا... وقد عرفت في ايامنا هذه رواجاً عظيماً، تهتم، اول ما تهتم، بالضمير الفردي، وحرية الفرد، وتجعل المقياس الفردي هو المطلق . واذا نظرنا الى الوجودية من هذه الزاوية، لا نراها الا شكلًا رجعياً منحطاً من اشكال الفردية التقليدية القديمة . ونحن نعلم ان الوجودية الحديثة تهاجم التفـــاؤل الهين وتجنح الى نوع من تحمل التبعات . ونعلم ايضاً انهـــا اغتنمت الفرصة، لتجديد قواها، و «تهريب» بعض الافكار العتيقة البالية فاكتست بغلالة ماركسية شفافة لم تستر معايبها . ولكن هذا لم يبدل شيئاً في جوهر المسألة ، فالوجودية تبذل اقصى جهودها لتصل الى حقيقة مطلقة «مزعومة» تستخلصها من وصف «الوجود» وتحليله ، ومن الوعي الفردي العميق .

هناك ثلاثة مفاهيم للكون... ثلاثة حسب ، وهذا يعني ان الفاشية والنازية الهتلرية لم تستطيعا ، رغم مزاعمهما المضحكة، ان تنشئآ نظرة الى الكون ، وقد ارادت كل فكرة منهما ايهام نفسها وخداع الآخرين ، فزعمت انها جاءت بفكر جديد ، وقد

حاول رجال الايديولوجية الفاشية الايطالية تأليف «دائرة معارف فاشية» وفقاً لتوصيات الدولة. و كذلك حاول رجال الايديولوجية الهتلرية (روزنبرغ مثلاً...) تفسير التاريخ ، ولو عكفنا على هذه المؤلفات البهلوانية السحرية ، وتعمقنا درسها، لما وجدنا غير ركام من اللبنات الفكرية المحطمة. فرجال الايديولوجية الهتلرية استعاروا من الديانة اليهودية القديمة فكرة الشعب المختار، وفكرة العرق والسلالة، وحسنوا فيها، مستندين الى ملاحظات بيولوجية لا تزال موضعاً للاخذ والرد، واستعاروا من الماركسيين فكرة العمال والاجراء ، ولكنهم شوهوها بالغش والتمويه ، فضربوا الامثال بامم بروليتارية مزعومة (المانيا ، ايطاليا ، اليابان...) تضعها ظروفها الاقتصادية في ساحة الصراع ضد الديموقراطيات الرأسمالية... الخ... الخ...

وهكذا لم تكن الفاشية ولا النازية اكثر من خليط من الافكار المستعارة المزيفة ، وركام من المزاعم الرجعية المتباينة لا تجمعها اية واسطة عقلية ، (بل الفكرة النازية، تحتقر العقل).

* * *

هناك اذن ثلاثة مفاهيم للكون ، ثلاثة فحسب .

وعلينا ، اذا اردنا تحليل هذه المفاهيم ، والحكم عليها او لها، ان نتجرد اولاً من كل ما يحيط بهذه القضايا عادة من هالات تقليدية غامضة ، وعواطف حماسية ، فنطرح المسألة على صعيد العقل وحده .

والماركسية بصفتها مذهباً جديداً ، لم تتمتع ، بعد ، بنوع من الهيبة العاطفية ، تدعمها اجيال من التعابير الفلسفية والجمالية. بل ان الماركسيّة تتحلى بطابـع الجدة ، و « حداثة العهد » ، بكل ما في هذه التعابير من معـان . وان التأملات الطويلة في الموت ، وفي ما وراء الطبيعة ، الواردة في مؤلفات لا تحصى ، وحماسة الفرد الروحية المستعرة ، بصفته قيمة فرديّة نهـائية ، خلقت حول المسيحية وحول الفردية طـائفة من المشاعر المبهمة الغامضة ، العميقة ، التي لا تخلو من قوة وعظمة . فاذا اردنا ان نحكم ، في المفاضلة بين المفاهيم المتناحرة في عالم اليوم ، فعلينـا ان نستبعد اولاً هذه العواطف الشخصية وهذه الاحكام الطبقيّة اللاهوتية التي تفتـح الطريق لكل فوضى وبلبلة ، وتبرر كل الاخطاء ، وتكون بمثابة ملجـأ غير عقلي ، لجميع الذين يرفضون النزول على حكم العقل .

•

وبَدَهي ان الفردية تحتضر . اجل . انها تموت ، وبوسعنـا ان نؤكد هذا ، وان تركت في احاسيس البشر اليوم خلجات عميقة . ولو استعرضنا تاريخ الفردية لرأينـا كيف تراجع كبار ممثلي هذه الفكرة ، واعترفوا مرغمين بطبيعة الاشياء الثنـائية المتناقضة ، في العلاقات الطبيعية بين الناس . وليس اروع من آثار نيتشه في التدليل على ما نقول .

ونزيد فنقول ان الفردية قد انفجرت (بكل معنى الكلمة) بفعل متناقضاتها الداخلية الخاصة . ان الوحدة المنسجمة التي كان

يزعمها مفكروها القدماء (ديكارت ، ليبنز مثلاً ، ثم روسو . .) هذه الوحدة التي تلائم بين الفكر الفردي والفكر المطلق ، بين المظهر الشخصي والمظهر العام ، هذه الوحدة ، دللت الاحداث على خياليتها وخطئهـــا . فقد انفصل المظهر الفردي عن المظهر العام ، لكي ، يناقضه، في حركة فوضوية تشمل جميع المظاهر من ادبية وعاطفية وسياسية .

ويقابل هذا ان العنصر الشامل لم يستطع المحافظة على ماهيته في هذا « الجو » الفكري ، الا بسحق المظهر الفردي ، متخذاً ذريعة الحتميات او اللابديات الاجتماعية (كانت) اما اليمينيون من اتباع هيجل فقد اتخذوا من الدولة تجسيداً للعقل .

ونحن نعرف ولا شك ان الجوانب الاقتصادية والتشريعية والسياسية في الفكرة الفردية (نظرية الحرية التقليدية ، ومذهب حرية التصرف) قد انهارت كلها نظرياً وتطبيقياً وجاء انهيارها مدوياً عظيماً ، رغم جهود مفكري « الحرية الجديدة » . . .

والمتناقضات الكامنة في صميم المبـــادىء العقلية والتحررية الفردية العتيقة ، وعجز مفكري هذه المذاهب عن فهم طبيعة المتناقضات من ناحية عامة ، هذا كله جرّد المباديء المذكورة، من احسن فضائلها فانهارت بعد ذلك .

ولا نجد الآن ، في قسم كبير من اوروبا ، وفي فرنسا خاصة ، الا المسيحية (الكاثوليكية التي لم تتلقح بروح البحث البروتستانتي الحر) في مواجهة الماركسية .

اما قولنا ان الكاثوليكية هي مذهب سياسي، وبتعبير آخر: اما قولنا ان الكنيسة تتبنى سياسة معينة، فأمر لا يحتاج الى دليل. ولكننا نستطيع ان نلمس بوضوح طبيعة الصلة بين المذهب المسيحي وسياسة الكنيسة ؛ ونحن نريد توضيح هذه النقطة :

فهل تكون هذه الصلة صلة عقلية ؟

نجيب قائلين : « لا » فانه من الصعب استخلاص صلة عقلية من الفرضيات عن الموت ، والروح، وما وراء الطبيعة، وربطها بمبادىء تنظم شؤون الدولة ، وتضبط امور الكيان الاجتماعي. وهذا يصح ايضاً في النظرية المسيحية ، وفرضياتها المجردة (الميتافيزية الغيبية) ورأيها في سُلّم الجوهر الطبقي التدريجي .

وفي رأينا ان الصلة لا يمكن ان تكون الا امراً واقعاً فرض نفسه فرضاً على السلطات الكهنوتية فراحت تتبنى تطبيقات سياسية خارجة عن مبادئها الغيبية. والحقيقة اننا نجد مفهوم هذا السلم الطبقي التدريجي الذي ينتظم الكائنات –في رأي الكنيسة– قابلاً لتبرير طبقية التركيب الاجتماعي الذي نشهده في عالم اليوم ، تبريراً تجريدياً، وهذا المفهوم قابل ايضا لتبرير كل جهد وكل نشاط يرمي الى دعم أطر المجتمع المعاصر . انها – اذن – صلة غير مباشرة ، وغير عقلية في حقيقتها ، تلك التي تصل النظرية الغيبية بتطبيقاتها ، بعد ان تمنحها التعابير المحافظة على وجودها وخصائصها .

اما اذا انعكست الآية ، وتخلت النظرية عن هذا العمل

التطبيقي ، فانها تظل نظرية تأملية مجردة ، لا قيمة عملية لها . ونتكلم بصراحة ووضوح فنقول بتعبير آخر ان المفهوم المسيحي للكون ، اي نظرة المسيحية الى الكون ، هي اليوم نظرة سياسية فقط . وهي لا تحيـــا الا بهذه الصفة ولا تكتسب قيمتها العملية الا من سياستها . ومع ذلك تتركز النظرية ، بالنسبة الى التطبيق ، على صعيد آخر ، هو صعيد التجريد الغيبي اللاهوتي ؛ ونحن لا نجد ، بين جانب النظر وجانب التطبيق ، أيما علاقة صريحة عقلية محدودة، وهذا مما يتيح للقائمين على الفكرة وسياستها ، حرية كبرى في العمل والتصرف .

اما الماركسية، فعلاقة العمل بالنظرية تختلف عن هذا اختلافاً بيّناً ، وسنرى ذلك واضحا جلياً في فصولنا الآتية .

والماركسية تبدو في الوهلة الاولى ، تعبيراً عن الحيـــاة الاجتماعية ، والتطبيقية الواقعية ، في مجموعها ، وفي حركتها التاريخية ، بقضاياها ومتناقضاتها ، ويعني هذا انها تعبر ايضاً عن امكان تخطي تركيب المجتمع الماضي نفسه .

والتعاليم الماركسية، الخاصة بالعمل السياسي، لها علاقة صريحة مكشوفة عقلية بتعاليمها العامة . وهي تعالج مسائل سياسية خاضعة لمعرفة الواقع الاجتماعي معرفة عقلية ، وهذا يعني انهـا تخضع للعلم .

واذا نظرنا الى الماركسية، من هذه الزاوية ، وجدناها بمثابة علم اجتماعي ، تترتب عليه نتائج وتعاليم سياسية ، امـا مفهوم

الكون الذي يناهضها ، فهو سياسة تبررها – تجريدياً – نظرة غيبية .

وقد رأينا تبديد الاوهام عن هذه النـــاحية المهمة : فمن الاخطاء التي ترتكب عادة ضد الماركسية ، خطأ فادح يتعلق بنظرة شائعة جداً ، ترى ان الماركسية ، سياسة يتخذهـــا الماركسيون اولاً ثم يجدون المبررات لها بتفسير الكون تفسيراً يتمشى مع تلك السياسة . والواقع ان الماركسية لا يمكن ابداً ان تتخذ هذا المظهر المناقض لجوهرها واتجاهاتها .

ونحن اذا قبلنـا بتعريف الماركسية هذا التعريف الشامل ، « بانها مفهوم الكون ، ونظرة الى الوجود ، وتعبير عن العصر الحديث بجميع مشاكله وقضاياه » فمن الواضح – بعد ذلك – ان لا تنحصر الماركسية في آثار كارل ماركس وتعاليمه . ولا يصح عندئذ ان نعبر عنها بقولنا فكرة ماركس وفلسفة ماركس.

والواقع ان الصبغة العقلية العلمية لمعطيات الفكر المعـاصر والتجربة المعاصرة قد عرفت قبل ماركس بزمن طويل :

١ – فان دراسة العمل الذي يربط الانسان بالطبيعة، ودراسة تقسيم العمل الاجتماعي ، وتبادل منتوجـات العمل الخ... هذه الدراسات كلهـــا ابتدأت منذ اواخر القرن الثامن عشر في البلدان السباقة في ميدان التطور الاقتصادي (انكلترة) وقـد قام بها بعض كبار علماء الاقتصاد (بيتي وسميث وريكاردو...)

٢ – وكذلك دراسة الطبيعة ، بصفتها حقيقة موضوعية ،

ومصدراً للانسان ، بدأ بها بعض كبار الفلاسفة الماديين واكملوا مراحلها : (دولباخ ، ديدرو ، هيلفيتيوس) ثم تلاهم فيورباخ. ولا ننسى اثر العلماء من رياضيين وفيزيائيين وبيولوجيين الذين اكتشفوا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عدة قوانين طبيعية .

٣ – وقد دشن المؤرخون الفرنسيون في القرن التاسع عشر : تييري وميني‌يه وغيزو ، الابحاث في الطبقات الاجتماعية الكبرى ، وصراعها المستمر وطبائعها ، في معرض دراستهم الاحداث الثورية التي امتلأت بذكرها كتاباتهم .

٤ – وقد تم التخلي النهائي عن مفهوم الكون المنسجم منذ منتصف القرن الثامن عشر . ونجد ذلك – ولو في صورته البدائية – في كتابات فولتير (كانديد) ومؤلفات روسو (المجتمع في مناقضته الطبيعية) وفي مؤلفات كانت (نقد العقل التطبيقي) ولا يسعنا اغفال اثر مالتوس رغم جميع اخطائه واوهامه.

وجاء داروين بعد ذلك ، فاجهز على فكرة التفاؤل المين ، وقضى عليها القضاء الاخير .

ولكن آثار « هيجل » ونظرياته تظل اهم ما كتب في هذا الصدد ، فهو وحده الذي وضّح تماماً اهمية المتناقضات في صميم الانسان ، والقى نوراً كشافاً على دورها ، وتعددها وشمولها التاريخ والطبيعة في وقت معاً .

ويجب ان نعد عام ١٨١٣ (تاريخ صدور كتاب ظاهرات

العقل لهيجل) نقطة تحوّل تاريخي في نشأة المفهوم الماركسي الكوني الجديد .

٥ - طرح كبار علماء الاجتماع الفرنسيين، في القرن التاسع عشر ، قضايا جديدة على بساط البحث . كقضية تنظيم الاقتصاد المعاصر تنظيماً علمياً جديداً (سان سيمون) وقضية الطبقة العاملة ومستقبل البروليتاريا السياسي (برودون) وقضية الانسان ومستقبله ، وظروف التطور البشري (فوريه) .

٦ - واخيراً يحسن بنا ان لا ننسى ان كلمة ماركسية التي شاعت وتناقلتها الالسن ، تنطوي على شيء من الظلم والحيف . والواقع ان الماركسية كانت ، منذ اول عهدها ، جهداً لجماعة تميز بينهم ماركس ، ولا يسعنا ان نتناسى مساهمة فريدريك انجلز في صياغة الفكرة الماركسية ، بل ان انجلز هو الذي لفت نظر ماركس الى اهمية الاحداث الاقتصادية ، وحالة البروليتاريا... الخ...

والماركسية ستضم جميع العناصر التي ذكرنا .

اذن ، ما اثر ماركس الصحيح ، وما العناصر الجديدة التي جاء بها ؟ :

١ - ان اكبر الاكتشافات الفكرية الانسانية جرأة، وهي التي تمت في القرن الثامن عشر ، ظلت مبعثرة موزعة الاجزاء ، ثم ان الحدود كانت تحيط بكل فكرة من هذه الافكار لتركزها في مذهب غير متكامل...

وهكذا كانت المادية المستمدة من العلوم الطبيعية ، ونعني بها المادية الفرنسية ، التي نشأت في القرن الثامن عشر ، كانت تكتسب صفة آلية محضا ، وتميل الى تفسير الطبيعة بانها جملة من العناصر الطبيعية المتحركة المتشابهة في كل زمان ومكان .

وعلى العكس نجد نظرية المتناقضات عند هيجل تميل الى التمركز في فكرة مثالية مجردة تضع لكل شيء تعريفاً تريده نهائياً ، معترفة مع ذلك بوجود التناقض في جميع هذه الاشياء على السواء .

وكذلك توقفت ابحاث علماء الاقتصاد التقليديين عند نقطة معينة كان اجتيازها ، لمواصلة البحث ، يحتم عليهم النظر بعين الواقع الى المتناقضات الحقيقية في صلب الكيان الاقتصادي ، والاجتماعي ، في داخل هذه الطبقات التي كان المؤرخون قد اكتشفوها منذ عهد قريب . واخيراً عجز علماء الاجتماع عن تركيز افكارهم وآمالهم على اسس نظرية تطبيقية راسخة ، فظلوا طوبويين انتزاعيين ، يبنون مجتمعهم المثالي في بلاد الخيال...

اما عبقرية ماركس (وانجلز) فقد عمدت الى اكتشاف الصلات (التي ظلت خفية حتى ذلك العهد) بين هذه المذاهب جميعها، ورأت فيها تعابير، مجزأة، عن المدنية الصناعية المعاصرة وقضاياها ورأت فيها كذلك اضواء جديدة تلقى على الطبيعة والتاريخ في العهود الحديثة .

٢ – عرف ماركس كيف يحطم السدود والقيود ، ويحرر

المذاهب العلميّة الجديدة من حدودها ؛ وهذا يعني انه عرف السرّ العميق لحركتها وتحولها . بعد ان كان بعضها يناقض البعض الآخر (المادية تناقض المثالية) وينفي بعضها مبادىء البعض الآخر (المؤرخون الذين اكتشفوا صراع الطبقات في الثورة الفرنسية كانوا هم انفسهم رجعيين – وهيجل نفسه انطلق في هذا الاتجاه الخطر . اما ماركس فقد عرف كيف يحلّ مسألة هذه المتناقضات ، ويعللها ، ويتخطاها ، اي يحولها تحويلاً عميقاً بنقدها ، واستكمال اجزائها) وقد عرف ايضاً كيف يستخلص من هذه القضايا الجزئية نظرية جديدة، اصيلة مبتكرة؛ ولكن لا يجوز ان نفهم من لفظتي « مبتكرة وابتكار » حقيقة ذاتية تعبر عن اصالة هوائية ، وتخيّل مبدع ، وعبقرية شخصية كان كارل ماركس يتحلى بها . وانما نلمس جدّة الماركسية واصالتها في انها تحصر نشاطها في حدود الواقع الموضوعي ، فتكشفه، وتعبر عنه، بدلاً من ان تنفصل حاملة معها جزءاً منه.

وهكذا رأينا الماركسية تشتمل جميع المذاهب بعد تحويلها؛ هذه المذاهب التي مهدت لها، وظلت جزئية حتى اتمها ماركس ، ولاءم بينها .

ونستطيع ان نستخلص من ميل الفكرة الماركسية ميلاً جاهداً الى تحليل كل المعارف الانسانية، جميع خصائص الفكرة الماركسية وملامحها العامة ، وهي تتلخص في انتزاع الافكار والاحداث من عزلتها الظاهرة ، واكتشاف علاقاتها ، وتتبع

حركتها العامة ، التي ترتسم خلال مظاهرها المشتتة ، وتفسير متناقضاتها للوصول الى الواقع الموضوعي ، او بلوغ الافكار الاعظم سمواً واتساعاً ، والاكثر غنى وتعقداً .

ولكن عمل كارل ماركس لم يقتصر على هذا التحليل ، الذي يعود الى عناصره نفسها بالتحويل والتطوير، بل اننا لندين لماركس وانجلز بفهمنا اهمية الاحداث الاقتصادية فهماً دقيقاً واضحاً، ويقيننا الدقيق الواضح بوجوب خضوع هذه الاحداث لدراسة علمية عقلية تستمر في اعتمادها على طريقة ومنهج ، وهذه الدراسة انما تعنى باحداث موضوعية ، ممكنة التحديد . وهذا ما نسميه « بالمادية التاريخية » لعلم اجتماعي علمي جديد .

٣ - والى ماركس ايضاً يعود الفضل في اكتشاف تركيب الاقتصاد الرأسمالي المتناقض، وتحليل تمركز الثروات واستقطابها واكتشاف العلاقة الجوهرية - والمتناقضة في جوهرها - التي يرتكز عليها هذا الاقتصاد الرأسمالي : وهي الاجر . وانتاج « فضل القيمة » .

٤ - واخيراً : ان لماركس الفضل في اكتشاف الدور التاريخي للعمال الاجراء وامكان نشوء سياسة مستقلة عن ادارة البورجوازيين، ابطالها افراد الطبقة العاملة؛ ويعود الى ماركس ايضاً الفضل في امكان تحويل العلاقات الاجتماعية بوساطة هذه السياسة المستقلة الحرة .

لقد اكتشف ماركس وانجلز ، مبادىء المادية التاريخية

حوالي ١٨٨٤ . اما نظرية فضل القيمة ، وعلاقتهـا بالاجور ، ونظرية استخدام تحليل المتناقضـــات بوضوح وعمق ـ الطريقة الديالكتيكية ـ وتطبيق هذا التحليل، بوعي ونفاذ ، فقد توصل اليها ماركس حوالي عام ١٨٥٧ .

ونزيد فنقول ان سياسة الطبقة البروليتارية المستقلة قد تحددت اثر تجارب الاعوام التي بين ١٨٤٨ – ١٨٥٠ وتعمقت بتحليل احداث ١٨٧٠-١٨٧١ في فرنسا ـ حكومة كومونا باريس ـ. والماركسية ، وقد تألفت بحركة فكر تحليلي موحّد ، لم تتوقف ابداً او تتجمد عند نقطة معينة من مراحل تطورها . وهكذا نراها معرفة عقلية ، تزداد عمقاً يوماً بعد يوم وتتخطى ذاتها بلا انقطاع. وان ازدياد الثروة الماركسية بتجارب المعرفة، ووقائع العلوم لم ينقطع ، حتى ايامنا هذه ، بل هو مستمر ، وسيستمر في المستقبل .

اما الماركسية، بصفتها علماً، فهي تتطور دون ان تدمر مبادئها. وهي تختلف في ذلك عن سائر الفلسفات التقليدية المدرسية .

وهي، في ذلك، فلسفة ، الى جانب كونها علماً ـ تشمل علم الاجتماع الجديد ، والاقتصاد الخاضع في دراسته للطريقة العقلية الخ ... ـ فلسفة توحد، في مذهبها عنصري العقل الانساني، وقد درجت الفلسفات المتعـــاقبة على الفصل بينهما والنظر اليهما من ناحية جزئية محدودة ، نعني بهما عنصري العلم والفلسفة .

ان الماركسية « بصفتها مفهوماً للكون ، ينظر الى الوجود

بأوسع ما يمكن لفلسفة ان تنظر ، قد عرفت باسم المـادية الديالكتيكية . والواقع انها توّحد عناصر وجدها ماركس منفصلة في العصر الذي عاش فيه . والماركسية لا توحد هذه العناصر فقط بل تكسبها صفة تحليلية دينامية . ومن هذه العناصر: المادية الفلسفية، وعلم الطبيعة الذي كان قد خطا خطوات واسعة في تقدم ، وديالكتيكية هيجل ، اي نظرية المتناقضات .

واطلاق اسم المـادية الديالكتيكية على هذا المذهب الذي وصفناه ، ادق دلالة عليه من كلمة ماركسية الشائعة . والواقع انها اشد دلالة على العناصر الجوهرية التي يتألف منها هذا التحليل الواسع ، دون ان نفصلهـا عن اثر ماركس ومؤلفاته الخاصة ، فتتاح لنا سهولة النظر الى هذه التعاليم بصفتها تعبيراً عن عصر ، لا اثراً خلفه فرد واحد .

وعرضنا الآتي للمادية الديالكتيكية سيتعمد اهمـال نشأة المادية ، وتاريخها ، وما قبل تاريخها ، « وهو يعود بالذهن الى العهد اليوناني ، وبخاصة عهد هيراقليط » .

وان عرض النتائج التي وصل اليها العقل ، في كل معرفة عقلية ، يغير الترتيب الذي اتبعه الفكر للحصول على هذه النتائج « واحياناً يقلب الترتيب رأساً على عقب » .

ونحن لا نشك في ان النتيجة والمعرفة التي نحصل عليهـا فعلاً لا يمكن فصلها عن حركة الفكر الذي حصل عليها ، ولكن هذا لا يمنع من ان الغاية الاساسية الجوهرية تكمن في غـاية

هذه الحركة ونهايتها . اما المراحل الوسيطة فليس لها من الاهمية الا كونها اعدت النتيجة وقادت اليها .

وهذه المراحل تتيح لنـــا ان نفهم ، بصورة اوضح ، سير الفكر في بحثه عن الواقع، ولكن بوسع العرض ان يهمل ذكر هذه المراحل لان المعرفة الثابتة التي حصلنا عليها في النهاية ، تتخطى المراحل التمهيدية .

وهذا يصحّ ايضاً في صدد تحليلنـا المادية الديالكتيكية . ولا شك في ان دراسة ما قبل تاريخها (من هيراقليط اليوناني الى فلاسفة القرن الثامن عشر) ودراسة تاريخها الموضوعي (من المادية الفلسفية في القرن الثـــامن عشر والقرن التاسع عشر ، وديالكتيكية هيجل التي كانت تحتفظ بطابعها المثالي الروحي ، ومراحل تطور تفكير ماركس وانجلز... الخ) لا شك في ان دراسة هـذه المراحل التي أدت الى الماركسية تلقي ضوءاً باهراً على موضوعنـــا . ولكننا لا نرى من الضروري العودة الى الحديث عن كل هـذه المراحل التمهيدية اذا اردنا ان نقـدم للقارىء عرضاً مذهبياً نقيمه على دعائم من العمق والموضوعية ، والوضوح والايجاز .

الفصل الاول

الفلسفة الماركسية

اذا نظرنا الى الماركسية من الناحية الفلسفية (اي من حيث إنها تجيب عن المسائل التي تواضع القدمـــاء على تسميتها مسائل فلسفية) وجدنا ان المذهب الماركسي او المادية الديالكتيكية تظهر لنا بمظهرين أساسيين :

الاول - (وهو في رأينا الجانب المهم) هو المظهر المنهجي، وقد تعمّق هيجل في بحثـه « المنطق » درس بعض المسائل التي سبقه سواه الى درسها (ارسطو ، ديكارت ، ليبنز ، كانت) ولهذه المسائل علاقة باستخدام العقل على نحو منهجي ، وقد عمّق ماركس ، في مؤلفاته العلمية ، المنطق الهيجلي ، واتم صيـــاغة الطريقة الديالكتيكية .

- ومن ناحية ثانية، حاول هيجل في كتابه «ظواهر الفكر» التمهيد لكتابة تاريخ شامل للوعي الانساني. وقد جاء ماركس فتبنى هذا العمل الشاق ، واحتفظ من كتاب « ظواهر الفكر » بفكرة « الانحطـاط » الشهيرة على الخصوص . وقد كانت في مؤلف هيجل فكرة غامضة مبهمة ، فصاغ منها ماركس نظرية

واضحة المعالم ، بيّنة الحدود .

وقد سبقت صياغة هذه النظرية ، كما بينـــا في الصفحات السابقة، استعادة ماركس لابحاث الطريقة الديالكتيكية ، ومن حق البحث علينـا ، ونحن في صدد عرض المذهب الماركسي ، ان نبدأ بالحديث عن الطريقة .

ونبدأ بحثنا الموجز ، في المـادية الديالكتيكية ، من وجهة النظر الفلسفية ، بعرض سريع للمنهجية الديالكتيكية ، ونشفعه بخلاصة لنظرية الانحطاط .

أ ــ الطريقة الديالكتيكية

ان كل جدل ، وكل جهد يبذل المضي في المعرفة ، انما يتم بمواجهة الآراء المتقابلة المتناهضة : « مع » و « ضد » ، « نعم » و « لا » ، الاثبات والنقد فالنفي او الاثبات .

ولا يخطر لاحد نفي هذه الحقيقة ، فهي بدهية شائعة .

ولكن ، ما مصدر هذه الآراء المتناقضة التي نضعها موضع التقابل والتنافي ؟ هنا تصبح المسألة دقيقة جداً . فان كثيراً من المفكرين يعتقدون (ويشاركهم عامة الناس في هذا الاعتقاد) ان الافراد اذ يختلفون في الرأي، انما يختلفون بسبب اخطائهم، او حاجتهم الى التفكير الصحيح . فلو استطاع هؤلاء ، او لو واصلوا بحثهم ، او كانت لديهم القدرة الكافيـــة على التفكير (الحدس او الموهبة...) لتوصلوا الى الحقيقة دفعة واحدة .

تبنى هذه النظرية كثير من الفلاسفة ، وتبناها عامة الناس ايضاً ، وهي نظرية تنسب التناقض بين الافكار الى نقص في هذه الافكار ، لان فكر الانسان يظل في نقص مهما سما الى الكمال .

فهل ننادي بخطأ هذا التفسير ؟

لا يسعنا ان نعلن خطأه . ففي كثير من الاحيان (وفي الجدل الواقعي امثلة كثيرة على ذلك ، وابسط مناقشة بين شخصين تؤيد ما نقول) نرى ان مواصلة البحث والتعمق في دراسة الموضوع يؤديان الى الاتفاق والخروج من التناقض في الرأي . هذا الرأي مع ذلك لا يكفي . لانه يهمل – في الواقع نقطتين اساسيتين :

اولاً – ان الآراء التي تتقابل وتتناهض ليس معنى تقابلها وتناهضها انها دائما متباينة بمعنى ان بعضها يختلف عن بعض وينحرف فيها مفهوم عن مفهوم . بل قد يكون بينها احياناً تقابل تام وتناقض صريح حاسم .

وبهذه الصفة تتجابه في اكثر الاحيان. ولنضرب مثلاً بسيطاً جداً . فلو وصف احدنا شيئاً بانه ابيض والآخر عرّفه بانه اسود لكان ثمة مجال للتفاهم ، لاننا انما نتناقش في موضوع واحد هو لون هذا الشيء .

ولا شك ان نظرة نلقيها على هذا الشيء تتيح لنا تحديد لونه في نهاية الجدل . ولكن الصعوبة تبدأ حين تجد الشيء رمادياً ،

او عليه ظلال مختلفة تترجح بين الاسود والابيض، او اذا كان ذا لون متغير الخ... ونضيف الى ذلك ان الجدل يستدعي - بالاقل - وجود اشياء سوداء وبيضاء في عالم الواقع. وهذا يؤدي الى ان الآراء المتناقضة لا يقتصر سبب تناهضها وتناقضها على اسباب فكرية كامنة في ادمغة المتجادلين (في وعيهم الذاتي، كما يفعل بعض الفلاسفة...)

- والنقطة الثانية ، ان النظرية المذكورة تنسى ان هذه المقابلة بين الآراء ليست مجرد حادثة من حوادث البحث ومصادفاته ، يسعنا التخلي عنها .

ولا شك في ان الفلسفة يمكنها الانتقال دفعة واحدة الى الاشياء ذاتها ، ولكن هذا لا يتم الا في الخيال ، (اي غيبياً، ميتافيزيكياً) فيمكنها ان تحلم بانها تعرف، بلمحة واحدة، الحقيقة المطلقة كما يعرفها روح سماوي محض، يحل فجأة في هذه الاشياء.. ولكن هذا لا يخرج من دائرة الحلم والخيال . والواقع انه يتحتم على الفيلسوف البحث عن الحقيقة ، شأن كل انسان ، يتلمس الطريق ، والتردد ، والشك ، والاقدام ، والادبار ، ومقارنة التجارب ، ومواجهتها بعضها ببعض ، ووضع الافتراضات وعرض المعارف التي تم له الحصول عليها ، وهو يعالج هذه العناصر جميعها بكل ما فيها من متناقضات .

من هذه الطريق نبلغ ببساطة ، الى نتيجة مهمة جداً :

ان المتناقضات في صميم الفكر الانساني « تلك التي تبدو في

كل موضوع ، وفي كل لحظة) تطرح مسألة جوهرية ؛ ومصدر هذه المتناقضات كامن ولو جزئياً ، في عجز العقل البشري عن ان يبلغ الى جميع مظاهر الاشياء دفعة واحدة ، بل يتحتم عليه في اكثر الاحيان ان يحطم الشيء (ان يحلله) ليتسنى له فهمه. ولكن هذا الاجتزاء المحتوم على كل فكر ، لا يكفي لبيان مصدر المتناقضات ، بل علينا ان نعتقد بوجود هذه المتناقضات في اصول الاشياء نفسها ، وان لها نقطة انطلاق رئيسية في جذورها .

وبتعبير آخر نقول ان المتناقضات في التفكير وفي الوعي الانساني الذاتي ، لها اساسها الموضوعي الحقيقي . فان كان ثمة « مع » و « ضد » و « اثبات » و « نفي » فذلك لانه ليس للحقائق مظاهر متعددة فحسب، بل ان لها مظاهر متغيرة متحولة متناقضة . ولهذا يضطر الفكر الانساني الذي لا يتمكن من بلوغ الاشياء الواقعية دفعة واحدة ، الى تلمّس طريقه بصعوبة ، والسير الوئيد خلال صعوباته الذاتية، ومتناقضاته ، ليبلغ اخيراً الى الحقائق المتحولة ، والمتناقضات الواقعية .

وثمة موقفان فحسب ، يستطيع العقل ان يتخذهما ازاء هذه المشكلة الاساسية التي طرحتها المتناقضات . فاما ان نعدّ المتناقضات كلها سخيفة لا تدل على شيء ، فنقرر انها ليست الا مظاهر سطحية عابرة ، وانها صادرة عن مجرد عجز العقل البشري وتقصيره عن بلوغ الحقيقة بقفزة واحدة ، وعندئذ نكون قد

افترضنا بحكم الضرورة، ان هذه الحقيقة موجودة ، سبقاً للتجربة قبل الجهد الانساني المبذول لبلوغها . ونكون قد قررنا ايضاً ان الانسان يمكن ان يصل الى هذه الحقيقة ، او عليه ان يصل اليها ، من طريق « الحدث ». او الالهام الخفي... وان هذه الحقيقة خالدة ، ثابتة ، لا تزول . وهذا موقف غيبيّ يقفه الذهن البشري متخلياً عن كرامته وعظمته ، وبدهي ان هذا الموقف يميل الى اهمال الظروف المحسوسة ، بل الى نفي هذه الظروف التي تكتنف جهود الانسان وسعيه المتواصل شطر المعرفة .

وإما ان نتبنى النظرية القائلة بأن الفكر الانساني يبحث عن الحقيقة من خلال المتناقضات ، وان لهذه المتناقضات معنى موضوعياً ، واساساً في الواقع. وعندئذ نكف عن عد التناقض مظهراً من المظاهر العابرة ، بل على العكس نعد البحث عن المتناقضات واساسها الموضوعي مركزاً لدراستنا ومشاغلنا . وهذا يفضي بنا الى الملاحظة بأن طريق التفكير القديمة يجب ان تعمق وفاقاً لنظرية المتناقضات ؛ وما يخص الجدلية الثنائية لمنطق الاشياء . ونحن اذا قررنا ، على نحو راسخ ، ان الحقيقة والموضوعية يجب ان تكونا هدفين للعقل ، قررنا عندئذ مبدأ العقل المعمّق ، العقل الديالكتيكي .

ولا شك في ان هذه القضية هي اليوم من القضايا الاساسية المهمة، وهي التي تفتح الباب امام هذا التفكير الثنائي ، المترجح

بين «لا» و «نعم» وبخاصة ان الجوابين متنافيـان ولا يمكن ان يجتمعا على صعيد واحد فاما «هذا» وإما «ذاك».

والواقع ان العقل الديالكتيكي بوسعه وحده ان يقدم الحل، لانه يجهد وحده لفهم المتناقضـات المحسوسة في البحث، وفهم خصائص الواقع المحسوس. كان ماركس اول من تبنى هذه الطريقة الديالكتيكية واستخدمها بصورة متناسقة متكاملة.

فكان يدرس الحقيقة الموضوعية المحدودة، على نحو منهجي ويحلل مظاهرها وعناصرها المتنـاقضة (دون ان يغفل المبادىء المتناقضة التي كانت سائرة في الماضي، والتي كان يجهل الباحثون ما تنطوي عليه من عناصر الحق والصواب). وكان يعود الى تدبر المظاهر او العناصر المتناقضة ودراستها من حيث وحدتها، وفي مجموعة حركتها العامة، بعد ان يكون قد تعمق درس علاقتها بعضها ببعض دون ان ينسى كونها حقيقة موضوعية.

وثمة اشارات منهجية قيمة نجدها في المقدمـات التي وضعهـا كارل ماركس لكتاب رأس المال، وهناك، في نظر ماركس، نقطة واحدة مهمة، وهي اكتشاف القـانون الذي تخضع له الظواهر.

وليس المقصود هو اكتشاف علاقة عناصر الظاهرة الاجتماعية او الطبقية بعضها ببعض، في وقت معين، فحسب، بل المقصود بذلك معرفة قانون تحولاتها وتطورهـا. ولهذا يرى ضرورة التمييز بين منهجي البحث والعرض.

فطريقة البحث او الدراسة يجب ان تمتلك المادة ، او الشيء المدروس ، في ادّق تفاصيله وابسطها . وعليها تحليله واكتشاف علاقة عناصره الداخلية بعضهـا ببعض . وعلى طريقة التحليل ان تتلاءم مع طبيعة الموضوع المدروس . فتتجنب ، في الاقتصاد السيـاسي ، المنـاهج التي تتيح اكتشاف النواميس الكيماوية والفيزيائية . اضف الى ذلك ان لكل مرحلة تاريخية قوانينها الخاصة بها . وان تحليل الحوادث الاجتماعية يبين لنـــا ان بين التراكيب الاجتماعية فروقاً لا تقل اهمية وعمقـــاً عن الفروق التي نلمسهـــا بين تراكيب الانواع النبـــاتية او الحيوانية . وقد تخضع الظاهرة الواحدة لقوانين مختلفة بالنسبة الى بيئتهـــا وظروفها .

فدراسة الحياة الاقتصادية دراسة علمية ، اي تحليلها ، تعني اكتشاف طريقة تكوينها الاقتصادي والاجتماعي الخاضعة لنظام طبيعي واحد ، رغم انه قد يكون نوعياً ، اي مختلفـــاً عن الانظمة الفيزيائية والكيماوية والبيولوجية . وهذا معنـاه ايضـاً اكتشاف قوانين خـاصة تتحكم بمسألة نشأة كل مجموعة اجتماعية ، وتطورها وانحلالها ، وتخليها عن محلها لسواها...

ويأتي العرض بعد التحليل . فاذا نجح العـالم في « عرضه » وجدنا ان حياة الشيء المدروس وحركة المادة الموضوعة تحت مجهر البحث تنعكسان في مـا بين ايدينـا من سطور الى درجة نظن معها اننا نشاهد شيئاً جديداً طريفاً ، لم يسبق لنـا الالمام

بمثل حقائقه وخفاياه[1] .

وقد سبق ديكارت غيره من الفلاسفة فقدم في « خطـــاب المنهج » قواعد يرتكز عليها التحليل (الوصول الى عناصر الشيء المدروس) والتأليف (اعادة جميع العناصر) .

وقد شدد كانت وكونت وفولتير وسواهم من الفلاسفة على الضرورة الاساسية التي يتخذها البحث العلمي، وضرورة استخدام العقل الانساني . فلا نفصل الموضوع المراد درسه ، بـل نبحث عن علاقاته بسواه ، علاقاته الدائمة المنتظمة باحداث اخرى...

والآن، ما العناصر الجديدة التي استحدثتها الطريقة الماركسية بعد ترسمها خطى هيجل .

١ ـ تؤكد الطريقة الماركسية ، وتلح في توكيدها على ان تحليل كل حقيقة تحليلاً علمياً يبلغ كفـــايته من العمق ، يفضي بالباحث الى عناصر متناقضة (مثلاً، السلبي والايجابي، البروليتاريا والبورجوازية، الكائن والعدم ، وقد تعمدنا اختيار هذه الامثلة من مناحي مختلفة) . ولقد فات ديكارت وكانت وكونت ما للتناقض من اهمية ، فكان هيجل اول من تنبه لهـــا ، وعقبه ماركس ، فطبق الفرضية الهيجلية لدن تحليل الواقع الاجتماعي

(١) هذا ما يحدث تماماً لبعض العقول الساذجة الطيبة عند اطلاعها، اول مرة، على عرض للمادية الديالكتيكية . وعلى كل حال : كل نظرية جديدة لا يمكن ابداً ان تفهم وتقدر حق قدرهـا اذا اصر اعداؤهـا على دراستهـــا من خلال النظريات التقليدية البالية واخضاعها للتفسيرات المرتكزة على هذه النظريات .

والاقتصادي والسياسي مثبتاً حقيقتها .

٢ ـ تلح الطريقة الماركسية اكثر من الحاح أية فلسفة سابقة، على بيان نقطة جوهرية . وهي ان الحقيقة التي نهدف اليهـــا بتحليلنا الموضوع وعرضنا له، هي دائماً حقيقة متحركة متحولة، رغم ان التحليل يحطم دائمـــاً هذه الحركة ــ موقتاً ــ ليبلغ عناصرها ، فيبلغ التحليل والحالة هذه ، نوعاً من التجريد (كما يحدث للعـالم الفيزيولوجي حين يقتطع نسيجـاً جلدياً من العضو الحي ، او خلية لكي يفحصها تحت المجهر .

والطريقة الماركسية تعتقد ان تأليف الكل واعادة الحركة من الامور الممكنة، ولا شك في ان علينا ان نبلغ ـ تجريدياً ـ حركة العناصر، ولهذا يتحتم علينا عزل بعض اجزائها عن البعض الآخر ؛ ولكن لا يسعنا ـ حين نوفق في التحليل ـ عزل بعض العناصر عن بعضها الآخر الا للبحث عن علاقاتها، خارجية كانت ام داخلية ، ونسبتها الى الكل . وهذه الطريقة لا تقـــارن المتشابهات ولا تكشف مثل هذه المتشابهات ، الا للتعمق في معرفة الفروق ، فاعـــادة تأليف المجموع ، اذن ، او الكل المتحرك ، لا تتنافى مع التحليل ، ولا تتناقض مع تشريح هذا الكل تشريحاً عضوياً . بل الامر على العكس .

٣ ــ والماركسية تلح ، اكثر من الحاح اية طريقة فلسفيـة سابقة ، على اصالة كل نوع من الانواع مبينة جدته النوعية ، بل انها تؤكد اصالة كل شيء . ولما كان لكل شيء صفاته الخاصة ،

واختلافه عن سواه من الاشياء ، فعلى العالم ان يوجه جهوده – اذن – لبلوغ القانون الخاص الذي يتحكم بهذا الشيء ، وهذا القانون هو صيرورة الشيء ، اي حركة تحوله الدائمة .

وقد نجد من يعترض على هذه الحقيقة بقوله ان الطريقة الماركسية – والحالة هذه – تتخلى عن كل مبدأ شامل ، اي انها تتخلى عن صفتها « العقلانية » الانسانية اذ تتكيف وفقاً لطبيعة كل شيء على حدة .

ولكن ليس في هذا القول ذرة من الصواب. لان التحليل، اذ يتكيف وفقاً لطبيعة كل شيء على حدة ، انما يطبق في دراسته الحقائق الشاملة . فمثلاً حين اقول : « في كل مكان وزمان وفي كل شيء اجد متناقضات » يمكن ان تظهر لنا هذه المتناقضات ، في الواقع ، مختلفاً بعضها عن بعض، فنلمس جدتها واصالتها ، ونوعيتها في اية حالة ندرسها . وهي مع ذلك ، مرتبطة بنظرية عامة شاملة ، اي نظرية عقلانية .

وتطبيق هذه الطريقة العقلانية الشاملة ، عند دراسة الحالات الخاصة ، لا يمكن ان يتم بصورة آلية ، فالنظرية المنطقية للمتناقضات لا تطلعنا على طبيعة التناقض الموجود في هذا الشيء او ذاك ، او وراء هذه الحقيقة الخاصة او تلك ، او في اعماق الحركة الواقعية ، قبل الاحتكاك بالموضوع . ولا شيء يعدل الاحتكاك والتحليل ، والنفوذ الى الواقع ، اي الى المادة .

وهكذا تختلف الطريقة الديالكتيكية التي استخدمها ماركس

عن طريقة هيجل الديالكتيكية . ولكن بماذا تختلف هاتان الطريقتان ؟

لقد لاحظ هيجل اهمية التناقض في مختلف النواحي المدروسة[1] (في الطبيعة والتاريخ ...) ودوره الاساسي ، فظنّ انه يستطيع تعريف التناقض تعريفاً تجريدياً مطلقاً .

ثم حاول استخدام هذا التعريف المنطقي (الشكلي) لاعادة تأليف المتناقضات العينية ، والحركات الواقعية . ورغم ان هيجل ألمّ ، وهو في صدد هذا التأليف ، بكثير من المعارف الجديدة ، والاحداث الواقعية، المحسوسة ، فان محاولته الفكرية لم يكن لها معنى الا في خياله الجامح ووهمه الفلسفي . فقد ظل تأليفه للواقع تأليفاً تأملياً مطلقاً غيبياً .

كان هيجل يعتقد ولا شك ان كل ما هو موجود وحيّ لا يوجد ولا يحيا الا في حركة ، في صيرورة . ولكنه بلغ بمفهومه مرتبة التجريد والغيبيات ، فكانت نظرته الى الحركة ، من ناحية عامة ، نظرة مجردة محضاً ، ومنطقية صرفاً . وكان يظن انه توصل بهذه النظرة الى الطريقة النهائية المطلقة التي تفسّر كل شيء ، وتطوي في اعماقها الحركة التي تدفع كل شيء ..

وعلى العكس كان ماركس يؤكد (ويجب ان لا نمل من ترديد الاشارة الى هذه الناحية والاصرار على جلائها) ان الفكرة

---

(١) اكتشف اهمية التناقض عالم آخر من معاصري ماركس وهو العالم البيولوجي العظيم كلود برنار (راجع دراسة الدكتور غيبير الصادرة حديثاً) .

العامة ، اي الطريقة ، لا تمنع الباحث من دراسة كل شيء على حدة ، فدورهـا ينحصر في تقديم دليل يهدي ، واطار ينظم ، وتوجيه يقود العقل الى معرفة الحقائق كلها .

ويجب ان نعرّف المتناقضات الخاصة الكامنة في كلٍ من هذه الحقائق، ونعرّف ايضاً حركتها الخاصة «الباطنية» ونوعها، وتحولاتها المفاجئة . اما الشكل المنطقي للطريقة فيجب ان يتبع محتوى المادة المدروسة وهدفها، والمنطق الديالكتيكي يتيح لنا، كذلك ، الانطلاق في دراسة الشيء بسهولة ، مطمئنين الى النتائج ، بنجاحنـا في معرفة مظهر حقيقة هـذا الشيء في شموله وتعقيده . ولكنها على كل حـال لا يمكن ان تحلّ التجريد الصرف محلّ البحث العلمي .

اما اذا كان عرض النتـائج التي حصلنا عليها يتخذ شكل تركيب جديد أصيل ، فهذا ليس الا مظهراً خادعاً . فليس ثمة تركيب او اعـادة تركيب جديد ، بل نتائج مترابطة تجمع البحث الى التحليل ، على نحو يعيد تأليف الكل في حركته (التاريخ) كما فعل ماركس مثلًا حين أرّخ لرأس المال .

وهكذا، فان الافكار التي نكوّنها عن الاشياء (عالم الافكار) ليست الا العالم الواقعي نفسه، العالم المادي، المنعكس في الذهن البشري الواعي، والذي تعبر عنه هذه الافكار ، اي انها تنطلق ابتداء من الواقع العملي ، بعد احتكاكها الفاعل بالعالم الخارجي، وذلك في نظـام معقد ، ينطوي على جميـع المعارف البشرية .

فماذا تكون ، والحالة هذه ، طريقة العلم الجديد ؟ تلك التي انشأها ماركس وعرفت باسم علم الاجتماع الجديد ، انها طريقة تُعنى بالكل ، اي المجموعة المحسوسة : هذه البلاد مثلًا او تلك؛ وهذا الكل المحسوس يبدو لها في مظاهر مختلفة: توزيع السكان في المدن والارياف، الانتاج والاستهلاك، التصدير والاستيراد الخ.. ووصف طريقة المعيشة مثلًا او نوع الاعمال ، او توضيح قضايا الجغرافيا الانسانية (عدد السكان، اجناسهم). هذه كلها تقدم لنا معلومات اجتماعية معينة عن هذه البلاد ولكنها لا تبلغ الاعماق، لانها لا تعنى العناية الكافية بتاريخ تلك البلاد ونشأتها... وهي لا يسعها ان تبلغ التركيب الاقتصادي الاجتماعي ، اي جوهر الظواهر التي تعنى بدراستها .. اما التعمق فيتطلب التحليل ..

وماذا نفيد من التحليل ؟

انه سرعان ما يكشف جماعات من السكان تحيا حياة واقعية مادية ؛ (جماعات مؤلفة من فلاحين ، وعمال ، وصناع يدويين صغار وصناع كبار ، وتجار بورجوازيين من الطبقة الوسطى ، والطبقة الرأسمالية الآسرة) اي ان التحليل يكشف امر الطبقات . ولكن معرفة هذه الطبقات تظلّ معرفة تجريدية اذا لم يستمر التحليل ويبلغ العناصر الاولية التي تتألف منها ، ونعني بها الركائز الاجتماعية الطبقية : رأس المال ، والاجور ، وملكيّة وسائل الانتاج الخ...

ولكن هذه الركائز تفترض هي ايضاً، التبادل، وتقسيم العمل،

وفرض الاسعار الخ.. فالتحليل يكتشف في كل شيء ـ اذن ـ عناصر متناقضة متلازمة في وقت معاً (الانتاج والاستهلاك ، المجموع الاجتماعي، والطبقات الاجتماعية) وعليه ان يميز بين هذه المتناقضات دون ان يغفل علاقاتها ثم نراه يبلغ مفاهيم تتجه نحو البساطة والوضوح اكثر فاكثر ، ولكنها مع ذلك مندمجة في جسم واحد ونسيج واحد، هو الواقع الاجتماعي ، الذي يرتكز على عناصر جوهرية منها: القيمة والسعر، وتقسيم العمل ووسائل الانتاج... الخ...

وقد سار كثير من علماء الاجتماع والاقتصاد على هذا النهج (فنحن نعلم مثلاً ان تقسيم العمل قد بحثه جميع العلماء ، من آدم سميث الى دوركهايم) ولكن اكثرهم لم يكونوا من علماء الديالكتيك فلم يتمكنوا من كشف الصلة بين المتناقضات ، فقد درس بعضهم الاستهلاك والتوزيع (الاحداث التجارية ، ارتفاع الاسعار ، انخفاض مستوى المعيشة الخ...) فلم ينظروا الى علاقتها بالانتاج ، ولم يفهموا ان هذين المظهرين لا ينفصلان عن الواقع الاجتماعي ، بخاصة ان طريقة الانتاج هي ايضاً اساس الحياة الاقتصادية ، وجوهرها .

وبعضهم لم يتوصل الى فهم طبيعة العلاقات بين البروليتاريا والبورجوازيين ، وهي علاقة جدليّة ديالكتيكية (صراعيّة) تنطوي على نزاع دائم الحركة. وقد نشأ مظهرا المجتمع الحديث، هذان المظهران الواقعيان ، وهما متلازمان لا ينفصلان ، الى

درجة ان غير الديالكتيكيين يرون في نشوئهما معـــاً عفوية او انسجاماً ، على حين نرى ان العلاقة في هذه القضية الخطيرة بين العمال الأجراء وبين الطبقة الرأسمـالية ، لا يمكن ان تعني الا : النزاع ، والصراع ، والصيرورة ، والحركة في قفزات واسعة ، نحو الواقع الجديد .

ومن ناحية ثانية ، نرى علماء الاقتصاد والاجتماع هؤلاء ، قد يتوصلون الى معرفة العناصر الاساسية البسيطة (مثل تقسيم العمل، وقيمة التبادل ، وقيمة استهلاك النتاج الخ..) فلا يرون فيها الا مفاهيم بسيطة مجردة ، وهم يقفون ابحـاثهم عند هذا الحدّ . فلا يخطر لهم ان تحليلهم لم يكن الا المرحلة الاولى من مراحل البحث العلمي ، وانه يتحتم عليهم اخيراً ، اعادة البحث ، دون اللجوء الى الهوى ، والخيال ؛ وان عليهم تعميق هذا البحث ، لاكتشاف الكل المتناقض المحسوس ، ولكن على نحو محلل مفهوم ..

ان عرض الكل المحسوس ابتداء من عنـاصره ، هو — في نظر ماركس — الطريقة العلمية الوحيدة . فان الطريقة الاولى، طريقة التحليل المجرد تفضي الى « تبخير » الكل المحسوس مفاهيم مجردة . اما الطريقة الثانية فهي وحدها التي تتيح اعادة تأليف الواقع (بتركيبه وحركته) بوساطة العقل . ومـع ذلك قد تعترض هذه الطريقة عقبة واحدة :

كان هيجل يفهم حق الفهم ان المحسوس هو كذلك ، لانه

معقد التركيب ، غني بالمظاهر المختلفة ، والعناصر المتباينة ، على نحو لا تتمكن المعرفة معه من بلوغ هذا المحسوس الا بالتحليل (من خلال التحليل، وفي اثره..) هذا رغم انه نقطة الانطلاق الحقيقية ، وان التوصل الى معرفته ، هو الهدف الوحيد للفكر. ولكن هيجل ظن ان بوسعه بلوغ هذه النتيجة بوساطة عقل يفكر منعزلاً ، مستخدماً قواه الخاصة ، معتمداً على حركته وحدها.

فخطأ هيجل ، عند اعتماده التحليل المجرد ، انما يقابله خطأ التأليف المجرد .

اذن ، كيف تعمل الطريقة الديالكتيكية ؟

انها لا تنظر ـ تجريدياً ـ الى عناصر تجريدية اوجدها التحليل. بل تعلم ان للعناصر ، بصفتها عناصر ، معنى ووجوداً محسوسين.

وهكذا ، فتحليل رأس المال يؤدي الى عنصر بسيط : هو القيمة (من اللحظة التي يحدث فيها التبادل ، فان المنتوجات والسلع تتخذ « قيمة » تختلف في التبادل عنها في الاستهلاك) والطريقة الديالكتيكية تعود الى ايجاد الظروف المحسوسة لهذه النتيجة البسيطة ، بدلاً من عزلها ودراستها على حدة ، وهذه الظروف المدروسة في حركتها الواقعية ، هي ظروف تاريخية، فقيمة التبادل قد عرفت تاريخياً ، بوصفها ضرباً من ضروب الاقتصاد الواقعية السائدة، في مطلع عهد الرأسمالية التجارية، وفي خلايا مجتمعات العصور القديمة والوسطى .

في تلك المرحلة ، كانت قيمة التبادل تبدو ، في بعض

العلاقات الانتاجية المحددة (الصناعة اليدوية مثلاً) وفاقاً لنوع معين من الملكية، والمعيشة وحالة الاسرة، ونوع الحكم والدولة، لا بصفتها مفهوماً مجرداً، بل بصفتها حقيقة ملموسة. وقد تبطنت الحقائق الاجتماعية ، خلال التطور التاريخي ، « بقيمة » التبادل ولكنها عرفتها في صورة تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم، اما في عهد الرأسمالية الصناعية والمالية، فهذه القيمة ليست الا عنصراً بدائياً، داخلاً في صلب النظام ، ولكنه خاضع للتحول والتطور ، وفي العهد الرأسمالي نجده ، بصفته عنصراً اقتصادياً ، في حال متأخرة جداً عن ركب التطور ، ونجده في اعماق الكيان الاقتصادي والاجتماعي الحديث ثم تتبع الطريقة الديالكتيكية حركة التاريخ التي جرى خلالها تطور الانتاج البدائي للسلع ، وقيمة التبادل بصفتها نظاماً اقتصادياً سائداً ، من مظاهر اقتصادية اولية الى رأسمالية

وهكذا يتيح لنا التحليل ان نجد الحركة الواقعية في مجموعها اي ان نعرض ونفهم المجموعة المحسوسة للأشياء المحيطة بنا اليوم، اي ان نفهم التركيب الاقتصادي الاجتماعي الراهن وان معرفة هذه المجموعة ، وتطورها خلال عهود التاريخ المتعاقبة ، هما من نتائج التفكير العقلي، ولكنهما ليسا، بحال من الاحوال، بناءً مستعاداً ، تخلقه فكرة تجمّع المفاهيم العقلية وتكدسها خارج الاحداث الواقعية ، بعيداً عن التجارب والوثائق

***

ب – انحطاط الانسان

العنصر الانساني امر واقع فعلًا : فالتفكير ، والمعرفة ، والعقل ، وبعض المشاعر ايضاً (كالصداقة ، والحب ، والشجاعة والشعور بالتبعة ، وبالكرامة الانسانية ، وروح التضحية ...) تستحق كلها ولا شك ان نطلق عليها نعت « انساني » وانها لتتميز من الانطباعات الفيزيولوجية والحيوانية ، بل اننا لو صدقنا بوجود الكائنات العليا ، غير الانسانية ، فعلينا ان نعترف للكائن بمجال خاص .

اما كلمة غير انساني، او كلمة « خال من الانسانية » فكلنا يعرف ما تعني اليوم . انها تعني الظلم ، والقسوة ، والعنف ، والبؤس والالم . وكلها قيود حرية بالتحطيم .

ولم يكن الامر هكذا في الازمان الماضية، اذ لم تكن هذه التعابير في الماضي واضحة ولا بينة. فالعنصر الانساني ، والعنصر اللاإنساني ، في نظر الحياة والوعي ، يختلطان في خطٍ ملتو . فلماذا نرى اليوم ان الوعي اليومي يلاحظ فروقهما ويميز عناصرهما ادق التمييز ؟

ذلك مرده ولا شك الى ان سيادة العنصر الانساني امر ممكن وان الطموح الى تثبيت دعائم الحياة والمجتمع على ركائز مباشرة من الوعي اليومي ، يلقي ضوءه الساطع على الكون .

وعندئذ تطرح مسألة صعبة، بالنسبة لما تشتمل عليه من علاقة العنصر الانساني بالعنصر اللاإنساني :

كان الفلاسفة الغيبيون يعرفون العنصر الانساني بصفة واحدة من صفاته: « المعرفة... العقل.. » دافعين الى صعيد اللاإنسانية بجميع مظـــاهر الانسان الاخرى التي لا تنطوي تحت مظهر « العقل » . اضف الى ذلك ان العقل ، في نظر هؤلاء الغيبيين، كان يحتاج الى مرتكز ، لكيلا يظل معلقاً في الفراغ ، وكان يحتاج الى ان يرتبط بتفكير، او عقل ، او معرفة غيبية خارقة، غير انسانية . ولهذا صـــاغ هؤلاء ، في مذهب منظم ، امر احتقار كل ما هو انساني (الحيـــاة ، والنشاط ، والحب ، والخيال ، واللذة... الخ) وخلطوه بالعنصر اللاإنساني..

ولم يجرؤ الدين على النظر الى الفضـائل الانسانيـة (الصلاح مثلاً) بالعين نفسها التي ينظر بها الى الرذائل . ومع ذلك دعته اصوله اللاهوتية الى الخلط بين مظـــاهر الانسان هذه المختلفة ، واطراح بعض الفضائل الانسانية انسياقاً مع « الواقع » اللاهوتي وهذا تناقض فظيع لما يتوصل علم اللاهوت الى حله .

فالعنصر الانساني والعنصر اللاإنساني يختلطان في مجموعة معقدة، ثم ان اللاهوت يعتبر العنصر الانساني ، بل الجنس البشري كله ملطخـــاً بدنس اساسي ! فالعلم والظلم ، والثورة والعنف ، والارهاب والاضطهاد ، والاوبئة والحروب.. الخ .. كلها في نظر الدين من نتـــائج الخطيئة الاصلية . والعنصر الانساني ، والعنصر اللاإنساني ، يبدو انه بمثابة انحطاط يطرأ على الحقيقة الخالدة ، وتدهور يُلمّ بالجوهر الالهي !!!

فقد جاءت الغيبيات والدين، اذن، بنظرية للانحطاط. فنرى فيلسوفاً غيبيّاً مثل افلاطون ، يرى ان الحياة والطبيعة والمادة هي الجانب الآخر للفكرة المثالية الصرف (فكرة المعرفة السماوية) اي ان هذه العناصر الواقعية هي انحطاط لتلك الحقيقة الازلية. كما ان الفيلسوف التحملي كان يرى في كل رغبة وفي كل هوى ، انحطاطاً للعقل الكامل؛ والواقع ان الحكيم التحملي كان يستخدم العقل ليسيطر على ذاته متخلياً عن كل ما يخرج عن ارادته ، وعن كل ما ليس هو . ومع ذلك فالانسان العادي (الذي ليس حكيماً) يخضع لجانب آخر يختلف عن ذاته... وهو يخضع لهذا « الآخر » خضوعاً مطلقاً.. اذن فهو ينحط اي يصبح مجنوناً او هاذياً او بائساً او سخيفاً... (اي غير انساني او انسانياً الى درجة قصوى) .

وقد عاد هيجل الى بحث نظرية الانحطاط ومبادئها الفلسفية. ولكن ماركس اعطاها ، حين بحثها ، معنى ديالكتيكياً عقلياً ايجابياً . وانه لمظهر فلسفي ، من مظاهر الفلسفة ، مهم وشهير بقدر ما هو مجهول .

ورغم ان الانسان المعاصر يستطيع التمييز اليوم بين العنصرين : الانساني واللاإنساني ، لا يدل هذا على ان بوسعنا تعريف كل من هذين العنصرين بتعابير تجريدية او ان بوسعنا اذابة العنصر الانساني بعملية من عمليات العقل، او عمليات اللوم الاخلاقي .

وهذا لا يدل الا على ان النزاع بين العنصرين المذكورين « تناقضهما » يدخل اليوم في مرحلة من التوتر النهائي، ويُلحّ في نزوعه الى الحل . ومن ناحية اكثر شمولاً ، يدلنا الديالكتيك على ان العنصر الانساني كان عليه ان يتطور خلال التاريخ .

«كان باستطاعة الانسان ـ والحالة هذه ـ النمو في «انسجام» واكتساب قوى جديدة ، بارادته القوية ، فتاريخه قد تطور على صعيد اخلاقي محض ، وفكري محض. » هذا هو افتراض الفلاسفة المثاليين الذين لا يعنون بالديالكتيك ، بل يطبقون على الماضي طريقة التركيب المجرد الخيالي التي يطبقها الايتوبيون الخياليون على المستقبل .

ويجب ان لا يرهقنا عنصر التاريخ اللاإنساني (ولا شك ان التاريخ كله كان بعيداً عن الانسانية) فنراه من خلال اسرار عويصة كفكرة الشر الخالد ، والخطيئة ، والشيطان...

ان العنصر اللاإنساني هو واقع ايضاً ، اي شيء محسوس ، وكذلك العنصر الانساني ، والتاريخ يظهرهما لنا ممتزجين مختلطين ، وقد صعب على العقل التمييز بينهما ، حتى جاء الوعي الحديث ، بمفهومه الاساسي الواقعي ، فاكتشف في اعماقهما التناقض ، وتوصل الى حقيقتهما . وقد جاء الديالكتيك يشرح هذه الحقيقة ويرفعها الى مرتبة الحقائق العقلية الثابتة ، وما كان بوسع الانسان التطور الا خلال المتناقضات : اي ان العنصر الانساني ما كان بوسعه ان يكون الا في صلب العنصر اللاإنساني ومن خلاله ، فيكون في

بادىء الامر مختلطـــاً به ، لكي ينفصل عنه بعد صراع طويل ويسيطر عليه في نهاية الصراع المقدر فيه الانتصار للانسان .

هكذا كانت المعرفة والعقل والعلوم الانسانية ـ ولا تزال ـ وسائل وادوات في يد العنصر الانساني، وهكذا لم يبلغ الانسان فكرته الاولى عن الحرية ولم يستطع نيل بعضها، الا من خلال العبودية ؛ وهكذا نرى ايضاً ان غنى الطبقة العليـا من المجتمع البشري لم يتحقق الا من خلال افقـار وتجويع السواد الاعظم من الطبقات الانسانية الكادحة ، وكذلك الدولة ـ وقد خلقت وسيلة للتحرير ، والتنظيم ـ كانت ، ولا تزال ، وسيلة للظلم والاضطهاد...

في جميع النواحي يكشف العنصران: الانساني واللاإنساني عن ضرورة وجودهما ، بوصفهما مظهرين من مظـاهر الضرورة التاريخية التطورية ، وجانبين لنمو كائن واحد ، هو المجتمع .

ولكن هذين العنصرين ، هذين الجانبين ، ليسا متساويين ولا متناظرين ، (كالخير والشر في نظر بعض الديانات (المانوية) فالماركسية دللت على ان العنصر الانساني هو العنصر الايجابي. والتاريخ هو تاريخ الانسان وقصة نموه وتطوره . اما اللاإنساني فليس الا العنصر السلبي، وهو العنصر الناتج عن انحطاط محتوم، يلم بالانسان فترة معينة من الزمن ، ولهذا وجب على الانسان، وقد حقق اخيراً انسانيته بوساطة العقل ، الانتصار في المعركة ، والقضاء على عوامل انحطاطه. اذن فماركس يمنح نظرية الانحطاط

القديمة الغامضة معنى دقيقاً محدوداً، وذلك بتحريرها من التفسيرات الصوفية، الغيبية وتجريدهـا من كل فرضية هوائية، عن «السقوط» و «الخطيئة» و «الانحطاط» و «الشر» ...

وقد دلل ماركس على ان انحطاط الانسان لا يمكن ان يعرّف دينياً او غيبياً او اخلاقياً. بل الأمر على العكس، فان الغيبيات والاديان ومذاهب الاخلاق كلها ساعدت على انحطاط الانسان، وانتزاعه من حقيقته الموضوعية، وتجريده من وعيه الحقيقي، وابعاده عن معالجة قضاياه الانسانية الخاصة. فانحطاط الانسان لم يتم على الصعيد النظري او المثالي وحسب، اي على صعيد الافكار والمشاعر وحدهـا، بل هنـاك انحطاط انساني، على الصعيد التطبيقي الواقعي، يبدو لنا جلياً، في جميع نواحي الحياة العملية المعاصرة.

فالعمل نفسه منحط، مستعبَد، مستغَل، يسحق العامل، والجماعية الانسانية تمزقها الطبقات الاجتماعية، وتخرجها عن حقيقتها؛ ونجد المجتمع مشوهاً، بسبب وجود الطبقـات، متحولاً الى الحياة السياسية، منطلقاً في الخداع، خاضعاً لعبودية جديدة هي الدولة.

وقدرة الانسان على الطبيعة، والثروات النـاتجة عن هذه القدرة، انما تحتكرها فئة قليلة؛ وتملك الانسان الاجتماعي للطبيعة يتحول الى تملك خاص لوسائل الانتـاج. والنقد، هذا الرمز المجرد للثروات المادية التي تخلقها يد الانسان العامل ويستخدم

فيها وقتاً جماعياً للعمل ، (وهذا الوقت هو الوسيلة الضرورية لانتاج شتى انواع السلع والمصنوعات) هذا النقد هو الذي يفرض سيادته على الافراد الذين يتمرسون بالعمل والانتاج ، ورأس المال مظهر من مظاهر الثروة الاجتماعية، وهو تجريد لا يبدو لنا اذا تأملناه ملياً ، وحصرنا البحث في تركيبه نفسه ، غير ألعوبة من الاعيب الكتابات التجارية والمصرفية؛ وهو يفرض ضروراته على المجتمع باسره ، ويستدعي تنظيم المجتمع تنظيماً متناقضاً . فيه استعباد للطبقة الكبرى من الشعب ، وافقار للسواد الاعظم من البشر .

وهكذا ، فالمنتوجات التي يصنعها الانسان لا تخضع لارادته ووعيه ومراقبته بل تتمرد عليه وهي من صنعه . وتتخذ مظاهر « تجريدية » : كالنقد ، ورأس المال.. وهذه « القيم » بدلاً من ان تستخدم بصفتها مجرد وسائل وضعت لخدمة الافراد العاملين، اصبحت على العكس : حقائق مسيطرة ، مستبدة ، مضطهدة .

وهذا كله يجري لصالح اقلية من الناس ، ضئيلة ، وطبقة « محفوظة » ، تفيد من هذا الوضع ، وتحافظ عليه ما وسعتها المحافظة ؛ وهكذا يطرأ الخلل والفساد على العلاقات الانسانية الاجتماعية ، فيصبح المجرد هو المحسوس الوهمي المتحكم بالحياة ، ولا تمنعه وهميته من ان يكون هو « الواقع » المتناقض مع الواقع، فيثقل كاهل المحسوس العيني، اي العنصر الانساني نفسه ،

وهكذا يظهر لنا انحطاط الانسان في شموله الرهيب، وعمقه

الواقعي ، وهذا ابعد الاشياء عن كونه انحطاطاً نظرياً (غيبياً او دينياً او اخلاقياً ، وبكلمة واحدة : ايديولوجياً) بل هو ايضاً ، بصفة خاصة، انحطاط عملي تطبيقي، اي اقتصادي اجتماعي سياسي .

ويتضح لنا الانحطاط، على هذا الصعيد الواقعي ، حين ننظر اليه من زاوية واقع البشر، الذين تتحكم بهم قوى غاشمة، ليست هي الا من ثمرات نشاطهم (البندقية التي تسدد الى صدر عامل يتظاهر لرفع مستوى معيشته وزيادة الاجور، هي من صنعه او صنع عامل آخر، ويسددها اليه عامل –جندي– لا يعي دوره التاريخي) ولكنه نشاط يعود الى العمال بالوبال ، لكي يحملهم الى مصائر مجردة من الانسانية ، فتكون الازمات والحروب وتكون الاضطرابات الاجتماعية من كل نوع ...

ولنوجز الآن تاريخ الانسان كما يبدو لنا من هذه الزاوية الفلسفية الاخلاقية : لم يشك ماركس بوجود تاريخ انساني ، هو تاريخ تطور الانسان ونشأة نشاطه ونموه المتكامل المتجه شطر عهد مزدهر. والجنس البشري يسير وفقاً لناموس التحول والصيرورة الذي نراه ايضاً سائداً اجناس الحيوان . ولقد ظهر هذا الناموس ونما وتطور . وقد يكون متجهاً اليوم نحو نهايته ، ولكن من المستحيل التنبؤ بهذه النهاية وتحديد ظروفها، بل من الخطأ الاهتمام بها .

وتستطيع العلوم الانتروبولوجية وعلم اصول الانسان وتطوره

منذ حالته البدائية، ان تبحث عن اسباب تفرد الانسان بهذه الميزة (وهي الجميلة الرهيبة في وقت واحد) ونعني بها قدرته على الطبيعة بدلاً من اتباع قوانينها والخضوع لسلطانها . وهذا العلم يعرض كيفية تفرد الانسان بهذه الميزة ومظاهرها . ويبحث ايضاً في السبب الذي اصبحت الصيرورة الانسانية لاجله صيرورة اجتماعية (تطور الجنس البشري) . صيرورة تنطلق على صعيد النشاط والوعي ، اي تتكون تاريخياً بكل ما في الكلمة من معنى ، بدلاً من ان تظل صيرورة بيولوجية عضوية تتطور على صعيد الطبيعة والنشوء فحسب. ويتحتم على هذا العلم اتمام ابحاثه في مراحل الدماغ واليد واللغة والعضويات الخ... خارجاً عن كل افتراض تأملي او غيبي..

ومهما كانت نتائج هذه الابحاث، فثمة واقع ثابت ، هو ان الانسان (اي الجنس البشري كله) الذي يصارع الطبيعة ويروضها ، ويستخدمها لغاياته ، خلال خط تطوري انساني خاص، هذا الانسان لا يستطيع الانفصال عن الطبيعة؛ فصراعه معها هو نفسه اوثق صلاته بها وامتنها . وقد ضاعف الجنس البشري علاقاته بالطبيعة ، بصراعه ، ونشاطه ، وعمله الخلاق ، بدلاً من ان يقطع هذه الصلات ، وينطلق في تصاعد فكري او صوفي مطلق .

ان صلة الانسان بالطبيعة هي صلة ديالكتيكية. فثمة وحدة تزيد سعة وعمقاً حتى تشمل الجنس البشري كله وتدفعه في نضال

يزداد شدة يوماً بعد يوم ، ونزاع يتجدد دوماً ، ويكون كل انتصار فيه للانسان ، وكل ابتكار تقني جديد ، وكل اكتشاف يتم في آفـــاق المعرفة ، وكل اتساع في رقعة الطبيعة الخاضعة للانسان ، يكون كل واحد من هذه الاشياء ، مما يساعد على حل القضية لصالح الانسان .

فالانسان لا يتطور ، اذن ، الا وهو معلق بهذا الجانب « الاخر » من جوانب شخصيته ، هذا الجـانب الذي يحمله في ذاته وهو الطبيعة. ولا يستطيع الانسان بذل نشاطه ولا التقدم في هذا المضمار الا حين يقيم في صلب الطبيعـة وفي اعماقهـا عالماً انسانياً ، هو عالم الاشياء والمصنوعات التي تقدمها اليد العاملة ، ويخلقها الفكر البشري . وهذه الاشيـــاء والنتائج ليست هي الكائن البشري ، بل انها ممتلكاته ووسائله. وهي لا توجد الا به وله . وليست لها اية قيمة خارجاً عنه ، وذلك بانهـا في الواقع ثمرة اعماله ونتيجة نشاطه . ويقابل هذا ان الانسان ليس شيئـاً يذكـر ، خارجاً عن هذه الاشيـاء التي تحيط به لتخدم قضيته وتحقق واقعه . والانسان انما يعبر عن نفسه ، ويخلق ذاته ، في مراحل تطوره وخلال هذا الجانب «الآخر» من شخصيته المتمثل في شتى الاشياء التي لا تحصى والتي يصنعها بيديه .

فاذا وعى الانسان ذاته ، واستفاق ضميره بصفته تفكيراً انسانياً ، او فرداً له شخصيته وقوته ، لم يستطع الانفصال عن هذه الاشياء التي صنعها وانتجها... فاذا تميز منها ، او تعارض

معها ، فانما يفعل ذلك وفقاً لعلاقة ديالكتيكية فحسب ، اي وفقاً لاتحاد شامل متطور .

ولكن خلال هذا التطور تنفصل بعض المظاهر الانسانية الناتجة عن الانسان بصورة حتمية ، وتتخذ لنفسها صفة مستقلة غير خاضعة لسيطرته وعقله ، حتى انها ، وهي من اعمق الاشياء واشدها علاقة بجوهره وذاته ، تبدو له كأنها آتية من مكان آخر بعيد عنه ، وتنفصل عنه ايضاً بعض مظاهر نشاطه، وقدرته الخلاقة ، حتى يكاد يعتقد بوجودها المستقل ، ومن المجردات الايديولوجية والنقد، الى فكرة «الدولة » السياسية تبدو له هذه الجزئيات حقيقة حية ، وانها لكذلك ، وعلى نحو من الانحاء ، بعد ان رأينا انها تستبعد العنصر الانساني وتسيطر عليه .

اذن ، فالكائن البشري الذي يتطور ، لا يستطيع ابداً الانفصال عن هذا « الجانب» الآخر من جوانب شخصيته المتمثل في « الجزئيات » ومع ذلك ، نرى ان الثروات ، والاشياء ، التي لا يستطيع الحياة ساعة واحدة بدونها ، والتي ليست هي الانسان، نراها مرتبطة اوثق الارتباط ، بممارسته وظائفه وقواه. والحرية لا يمكن ان يكون معناها الزهد في الاشياء المادية ، وحرمان البشر اياها، بل هي، على العكس، تزداد بمضاعفة الاشياء. فعلاقة الانسان بالثروات والاشياء ليست – اذن – بصورة محتومة وضرورية، علاقة عبودية وخضوع ، الا في مجتمع تؤخذ فيه هذه الاشياء من ايدي الطبقات الانسانية الكادحة لتحكرها

طبقة قليلة « محظوظة » وهي تحكرهـا باسم « التنظيم » والحرية والوطنية... وسواها من الاوثان والجزئيات . وهذا يؤدي الى ان علاقة الانسان بالاوثان والجزئيـــات تختلف عن علاقته بالثروات والاشياء ، فان مشكلة علاقة الانسان الديالكتيكية بالثروات تحل بسهولة ، وفي كل لحظـة اذا وعى الانسان قدرته على الطبيعة ، وقدرته على ذاته . ولكن علاقة الانسان بالاوثان الفكرية يبدو للبـاحث كصراع داخل الذات ، وخسران لهذه الذات او لجزء منها، هذه العلاقة التي تسميها الماركسية انحطاطاً. وهنـــا لا يمكن ان تحل مشكلة النزاع الا بتدمير الاوثان والاوهام والجزئيات والغاء مذاهب الخيال والتصور، تدريجياً، وثورياً، واستعادة الانسان للقوى التي كانت الاوثان توجهها ضد العنصر الانساني ، وبذلك يتخطى البشر عهد الانحطاط .

بدا لنا الآن تاريخ الانسانية في تعقده وتناقضه . فهو نظام طبيعي لا ينفصل فيه الانسان عن الطبيعة ، بل انه ينمو بصفته كائناً طبيعياً ، ولكنه نظـــام يشير الى كائن بشري يصارع الطبيعة نفسهـا فيبلغ (خلال هذا النزاع وذلك الصراع المستمر في معارك دائمة متجددة وخلال متناقضـات وعقبات وازمـات وقفزات متعاقبة) يبلغ درجات تتسامى شيئاً فشيئاً في مراتب القوة والوعي .

لا يحقق الانسان ذاته الانسانية الا حين يخلق عالماً انسانياً. وهو يحقق ذاته بهذا العمل واثناء قيـامه به ، دون ان يختلط به

ويضيع، ودون ان ينفصل عنه، انانتاج الانسان: نشاطه ووعيه الخاص ، يتدخل في نظام تطوره الطبيعي دون ان ينزع عنه علاقته بالنظام الطبيعي ، وتستمر هذه الحال حتى اللحظة التي يصبح فيها الانسان قادراً ، بعد قفزة واحدة نهائية ، على تنظيم نشاطه تنظيماً عقلياً واعياً .

وخلال هذا التطور المعقد ، ينجم عنصر آخر ، يكون عاملاً على زيادة التعقيد ، الا وهو عـــامل الاوثان غير الانسانية ، والجزئيات الوهمية الخياليـة ، ثم نرى ان تاريخ الانسان يبدو مؤلفاً من ثلاثة عناصر متداخلة متشابكة القوى، وهي : العنصر العفوي (العضوي ، الفيزيولوجي ، الطبيعي) والعنصر العقلي (الوعي الناشيء ، الغامض في اوّل عهده ، والحقيقي الفعّـــال بعد ذلك) والعنصر الظاهري الوهمي (غير الانساني، المؤدي الى انحطاط الانسان واستعباده وسيطرة الاوثان والخيالات) .

وبوسع التحليـــل (الديالكتيك) وحده التمييز بين هذه العناصر المتنازعة دوماً خلال حركة التاريخ الواقعية .

ومن السهل الرد على الذين يرون خطأ هذا التحليل للصيرورة الانسانية، فاننا نضاعف الامثلة المأخوذة فعلاً من هذه الصيرورة التاريخية .

ولنضرب من « اللغة » مثلاً . فاللغة هي – معاً – وسيلة عملية للتخاطب (فهي تستخدم) ووسيلة نظرية (لانها تعبر وتساعد على التفكير) فاذا نظرنا الى لغة معينة ، وجدناهـا تولد وتنمو

وتتطور ثم تموت وفقاً لسلم تصاعدي عفوي طبيعي . ولا شك في اننا نلمس اثر الوعي والفكر خلال هذا التطور وذلك النمو ولكن الوعي والفكر يتدخلان على نحو طبيعي لا ينزع عن اللغة صفاتهـا الطبيعية العفوية الا اذا احاطت باللغة ظروف ملائمة ، فتبلغ عندئذ درجة عليا من التطور ، وعندئذ تبلغ مرحلة دقيقة حاسمة وتصبح هدفاً لصياغة جديدة واعية يشترك فيها الكتـاب والنحويون والمشترعون والمحامون الخ... وعندئذ ايضـاً تواجه اللغة مسائل صعبة وقضايا معقدة ، فاذا حلت اللغة (اي النـاس الذين يستخدمونها) المشاكل التي تعترضهـا ، استطاعت المحافظة على خصائصها الطبيعية، بل استطاعت تعميق ذاتها دون ان تتخلى عن كونها تعبيراً واعياً عقلياً، ونراها كذلك تحافظ (بتطورها وتخطيها حدودها الذاتية ، واتجاهها شطر العقل والوعي الجلي) على حيويتها ، وطراءتها ، فتبلغ عندئذ درجة عليـا من العظمة والقوة بوثبة نهائية وتجربة خطرة تخوض غمارها .

فاذا لم تمر اللغة بهذه المراحل ، انحطت ومالت الى الزوال، اما بسبب شيخوختها الطبيعية، واما بخضوعها لروح المجامع العلمية السفسطائية ونكبتهـا بالتجريد ، وتختلط هذه الصيرورة المعقدة المركبة اختلاطاً شديداً بالاوهام الايديولوجية ، مثلاً اوهـام الشعراء الذين يظنون ان الوحي ينزل عليهم الشعر ، واوهام اللاهوتيين الذين يزعمون (مثل بونالد) ان الله هو الذي خلق لهم الحرف، واخيراً اوهام الفلاسفة الغيبيين الذين يرون ان الكلمات تساوي افكاراً مجردة مطلقة ، ونستطيع ان نشهد هذه الظاهرة

المعقدة ، ذات الوجوه الثلاثة (العنصر الواعي دائماً يظهر ، في اللحظة الحاسمة، ليسيطر على العنصر العفوي وينقد العنصر الوهمي) ونشهد ايضاً ظهورها في جميع الحقائق التطبيقية والتاريخية والاجتماعية: في قضية الامة، والديمقراطية، والعلم، والفردية الخ..

فاذا بلغنا هذا الحد من البحث ، حق لنا ان نتساءل : ما الشيوعية ، وكيف تبدو اذا نظرنا اليها من الوجهة الفلسفية ؟

لا يسعنا تعريفها بصفتها مثلاً اعلى او فردوساً ارضياً يبدو في مستقبل غامض يمور بالسحر والابهام... وكذلك لا يسعنا تعريفها بانها عهد ينشأ بفضل نبؤة يأتي بها تفكير عقلي مجرد. لان هذه النبؤات والايتوبيات ، وهذه القصور الوهمية ، تتجنبها الطريقة العقلية الواقعية، اي الطريقة الماركسية، اي علم الاجتماع العلمي .

وحركة التاريخ في شمولها وقوتها ، وصيرورة الانسان ، انما يفضيان حتماً الى عهد الشيوعية العلمية . خاصة اذا نظرنا الى تطور الانسان، في جملته وشموله . وعلينا ان نلاحظ، موضوعياً وعلمياً ، ان هذه الصيرورة تتجه الى مرحلة (اصبح في وسعنا اليوم التنبؤ بها رغم اننا لا نستطيع الجزم بانها في المرحلة النهائية) مرحلة تحمل منذ اليوم اسماً من السهل الدفاع عنه بل هو يدافع عن نفسه بنفسه ونعني به اسم الشيوعية .

والجنس البشري يميل ، (في اول عهده بالحياة ، حيث يجد او حيث يستطيع خلق الظروف الملائمة) الى نوع من التقدم

والازدهار ، شأنه في هذا ، شأن سائر الكائنات الحية ولكن وفق صفاته الخاصة ومميزاته وحسب نظام عفوي طبيعي . وهو يميل الى هذا التطور رغم الصعوبات والعقبات ورغم سائر عناصر العرقلة والانحلال والتأخر والتهديم ، وكلها عناصر داخلية تنبثق من اعماق الجنس البشري خلال هذا التطور . وهذا يعني رغم المتناقضات او بالاصح ، من خلال المتناقضات على اختلاف انواعها .

والوعي والتفكير يتدخلان في هذا النظام الفاعل ، وهما لا يتحكمان بظروفه ولا يسيطران على توجيهه ، لانه من الواضح انه – على العكس – هو الذي يتحكم بهما ويخلق لهما الظروف والحالات . وهما يظهران في البدء ثم ينموان على نحو طبيعي وخلال نظام التطور الطبيعي . ويولد العقل ، بادىء الامر ، في شيء من الغموض والوهن والعجز ثم يشتد اسره ويتوثق تركيبه فيثبت اركانه ، ويوسع دائرة نفوذه ، ويعبر عن ذاته بوضوح وجلاء. واخيراً تحل مرحلة دقيقة حاسمة خطيرة ، بقضاياها المعقدة المركبة ، وهي المرحلة التي يستطيع فيها العقل ، بل يتحتم عليه ان يسيطر فيها على مجموعة صنوف النشاط الانسانية ينظمها تنظيماً عقلياً ، نهائياً .

وهذه المرحلة التاريخية، هي المرحلة التي يتحتم فيها على المفكرين الواقعيين انتقاد مختلف الاوهام الايديولوجية وفضحها وتحطيمها. وكذلك يتحتم فيها على رجال الفكر فضح جميع الاوثان

والجزئيات وجميع مظاهر الانحطاط الانساني تلك ، الموجهة ضد الانسان وضد نشاطه البناء .

فبوسعنا ، اذن ، تعريف الشيوعية بانها :

١ – مرحلة تاريخية، يستطيع فيها الانسان الازدهار – بعد ان يكون قد اكتشف صلته المادية بالطبيعة ووعاها اعمق الوعي– وتحقيق ذاته منساقاً مع حيويته الطبيعية، ولكن خلال ظروف تتضح فيهـا قدرة الكائن البشري غير المحدودة وسيطرته المطلقة على الطبيعة ، مضافاً اليهـا كل المكاسب التي حصل عليها اثنـاء صراعه الطويل معها ، وجميع الثروات التي خلفها له التاريخ .

٢ – مرحلة يسيطر فيها العقل بصورة ارادية مطلقة ، فينظم مجموعة العلاقات الانسانية ويتخطى النظام الطبيعي المتناقض المليء بالحوادث والآلام ، والناطق بظروف نشوء الانسان (والعقل يسيطر على هذا النظام دون ان يلغيه ، بل على العكس، يحافظ على الجوهري من تراثه ، والمهم من ثرواته وفضائله) .

٣ – مرحلة يستطاع فيها ، تدريجياً وثورياً، اجتياز مظاهر انحطـاط العنصر الانساني ذي الجوانب المتعددة (الانحطـــاط الايديولوجي، والاقتصادي الاجتماعي، والسياسي) فالعقل يتخطى هذه المظاهر ، تدريجياً ، الى ان نلغيها ، ونكرر القول بانه انما يفعل ذلك دون ان يتخلى عما كسب من تراث مادي وروحي خلال صراع المتناقضات خلال الاجيال .

ويجب ان لا نفصل تعريف الشيوعية – فلسفيـــاً – بهذه

العبارات، عن سائر التعاريف التي سنراها في الفصول الآتية والتي تحدد موقفها من الاخلاق والسياسة والاجتماع وغيرها .

ويترتب على تخطي الانحطاط ، تخط تدريجي آخر يستدعي الغاء « السلعة التجارية » ورأس المـال والنقد نفسه بصفتها اوثاناً وجزئيات تستعبد الانسان فعلاً .

وهو يستدعي ايضاً تخطي الملكية الخاصة والغاءهـا ، وهذا لا يعني الغاء غريزة التملك الشخصية للاشياء ، بل الغاء الاستئثار بملكية الوسائل التي تنتج السلع والثروات (وهي وسائل يجب ان تكون ملكيتها في يد المجتمع ، وتكون في خدمة العنصر الانساني) .

وان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، تدخل ، واقعاً ، في صراع مع تملك الانسان الاجتماعي للطبيعة ، وينتهي الصراع بتنظيم الانتاج تنظيماً عقليـــاً ، ينزع من ايدي الافراد ومن ايدي الطبقة الرأسمـالية (المحفوظة بشكل رهيب !) ملكية وسائل الانتاج .

وقد كانت نصوص ماركس عن الانحطـــاط في اشكاله المختلفة وصوره المتباينة، مبعثرة في جميع مؤلفاته الى درجة ظلت وحدتها خافية عن الباحثين الى عهد قريب جداً .

الفصل الثاني

نظرية الاخلاق الماركسية

جاءت الماركسيّة (المادية الديالكتيكية) بنظرية تنقد اولاً النظريات الاخلاقية السالفة ثمّ تقدم تعاليم عملية ونظرية لتأسيس مناقبية جديدة .

١ — عبّرت المناقبية الماضية ، كما يظهر لنا من صورها التي اعاد تأليفها المؤرخون المحدثون ، عن ظروف الحياة التي فرضت نفسها فرضاً على الانسان. وقد تحتم على البشر الحدّ من رغباتهم ما بقيت ظروف التكامل الانساني صعبة التحقيق او مستحيلة في مرحلة زمانية موقتة ، وما ظلت قدرة الانسان على الطبيعة محدودة ، وقد تحتم عليهم ايضاً اللجوء الى نظرية اخلاقية معينة طوال المدة التي كانوا يشعرون فيها بضعفهم حيال الطبيعة ، فكانوا يُضفون قيمة اخلاقية على عجزهم المحتوم امام الموت ، والالم ، وفي مواجهة قضايا الحياة ، المستعصية الحل . وكانت رغبات الفرد تحاول ان تتخطى، بلا انقطاع ، الحدود التي تسمح بها ظروف الحياة ، وهكذا يخرج من القياس والنظام الى اللاقياس والفوضى، فتحتم عندئذ جعل هذا الواقع ـ وهو وجوب

النظام والقياس والحد الذي تفرضه على الافراد ظروف حياتهم الواقعية، ومستوى تطورهم - ذا قيمة اساسية وقـــاعدة ثابتة يرتكز عليها نظام اجتماعي وطيد . وكنا نجد الافراد المتمردين على القاعدة ، المتحررين مما تواضع عليه الناس من نظم ، امـــا اشخاصاً يتمتعون بأعظم الصفات الانسانية ، واسمى المواهب ، وامـا اشخاصـاً ابتلوا بضعف في الارادة ، وقلة في المواهب ، ويتصفون بالوحشية والقسوة . فالمجرمون والعبـــاقرة كانوا يتحررون دائمـاً من ربقة الاخلاق والمناقب التي يعبّر عنهـــا مستوى اجتماعي اخلاقي معيّن. وهو معدل تطور المجتمع للمرحلة التي بلغتها جماعة معينة من الناحيتين المادية والروحية .

بيد ان العادات والاخلاق، لم تكن تعبر عن ظروف الحياة الوقعية الا على نحو ، غامض ، منحط . ونستطيع القول بأنها كانت تعبر عن ظروف الحياة الانـسانية من ناحيتها المنحطة . وبتعبير ادق : لم تظهر قواعد الاخلاق، ونظم العادات، وتعاليم القمع والكبت ، على صلة حقيقية بالواقع العملي التطبيقي ، او ذات معنى حقيقي فعّال .

وقد كانت ترتبط دائماً (او على الاصح لقد كان يربطهـــا مخترعوها) بتعاليم خفية عجائبية ، واشارات ميتافيزيكية سماوية، وقوى غامضة... اذن لقد كانت النظم الاخلاقية القديـــة (باستثناء بعضهـــا ، كالنظرية الابيقورية مثلاً) نظماً لاهوتية او غيبية . فكانت القـــاعدة العملية ، او النهاية العملية بتعبير

اصحّ، تبدو دائماً نتيجة محتومة لدافع تصعيدي... واتخذ العمل المنسجم مع القاعدة الاخلاقية مهابة صوفية روحيّة ، حتى عُدَّ من المناقب الحميدة العظيمة التي يحفّ بها « رضوان الله » « وفضائل ملائكته » . اما العمل المتنافي مع القاعدة فكان يخضع ايضاً لقياس غامض المصدر ، فأطلقت عليه اسماء مضحكة غريبة مثل « الخطيئة » و « الدنس » و « الرذيلة » الخ... من الصعب تعريف مسمياتها بوضوح، وهي اسماء تشمل الناحية المادية الصرف (بل الحيوانية احياناً) والناحية الروحية الصوفية معاً.

هكذا طرأ الفساد والانحطاط على نظم الاخلاق وآليتها ، اولاً : لانها كانت تدين كل عنصر جديد يخرج عن المألوف ، وكانت تميل دائماً الى تجميد المجتمع وتثبيته في اطار واحد لا يعدوه . وكل محاولة ، سواء اقام بها المجرم ام العبقري ، المخرب ام الخلاّق، كانت تصطدم بمعارضة عنيفة شديدة، وتلاقي ردّة فعل رجعية عنيفة . فالاخلاق السائدة ، والتقاليد الراهنة كانت تقرر ، نزولاً على حكم الضرورة ، مستوى معيناً ثابتاً ، سواء في موقفها من المواطن الروماني القديم ، ام المحارب الاقطاعي ، او التاجر الرأسمالي .

فالروح الاجرامية ، والعبقرية الخلاقة اختلطت ، على نحو محتوم ، في صراعها ضد الاخلاق ، اختلاطاً معقداً غامضاً ، نراه مستمراً الى ايامنا هذه .

ولا شك في ان الوازع الاخلاقي المعنوي ، كان يُلمّ دائماً

بالفرد المقدام ، فيمسه احياناً في صميم تفكيره ، زارعاً في نفسه الندم والشك، واضطراب الضمير. وان تاريخ الاعمال الانسانية والافكار ، خير دليل على ما نقول .

ثانياً : لقد ابهظت الاخلاق والمناقب القديمة كاهل الاعمال الانسانية والافكار ، بحدود وهمية شاقة، ونغمة سحرية عجائبية غريبة ، ونضرب مثلاً بالصبر، فقد اتخذ الصبر على حدود النشاط الفردي المحتوم مظهر الفضيلة ، وكذلك الصبر على الالم ، ومن هنا كانت فكرة الصبر التحملية في الفلسفة اليونانية ، وفكرة الشهادة والعذاب في غيرها، من الفلسفات اللاهوتية، وصار الصبر موقفاً من ابسط المواقف الانسانية ، وسلبية لا مندوحة عنها، وصار لكلمة « لا » المجردة من كل رابط واقعي بمصالح البشر المادية ، مكانة عظمى ، في نظر المشترع الاخلاقي وتابعيه ؛ ولم يبق بين ان يبلغ الانسان هذا الحدّ من « الفهم » وبين تحمّل العذاب والاضطهاد ، والقبول بالحدود المفروضة عليه لكي يشعر بمثل هذه الاهمية الاخلاقية المعنوية . الا ان يخطو خطوة كثيراً ما كان يجتازها. هكذا كان الانسان ينطلق شطر قيوده متوهماً انه يلاقي الحرّية . وفي اللحظة التي كان يصطدم فيها بحدوده ، ويشعر من خلال عذابه وألمه ، بطبيعة ذاته المحدودة المغلقة ، في هذه اللحظة ، كان يظن انه يكتشف اللانهاية المعنوية الالهية .

ان لفظة « العظمة » الاخلاقية لفظة خادعة . لان الاخلاق تهدف دائماً وابداً الى تمديد الوعي الانساني وتقييده بالقوانين

الجامدة ، واخضـــاع الواقع التطبيقي الاجتماعي لمستوى معين متناسب مع مرحلة معيّنة . اذن لم يتم خلال التطور التاريخي ايُّ تقدم ، الا على رغم الاخلاق السائدة، والعادات ، واحياناً كان التقدم ينحصر في مناهضتها وتحطيمها ! وحين كانت ظروف المعيشة تتغير ، كانت الاخلاق السائدة تحاول وقف عجلة هذه التحولات او عرقلة تقدمها ، ويظل هذا الصراع محتدماً الى ان يجيء مخترع اخلاقي عبقري ، فيحاول التوفيق بين القيم السائدة وبين الظروف الجديدة ، ولهذا السبب يتحمل احياناً الاضطهاد رغم انه يحاول خدمة هذه القيم وانقاذها (سقراط.. الخ..) .

ثالثاً — كانت الاخلاق مرتبطة بقانون او دافع سحري خفي يُتخذ آلة طيعة لخدمة اولئك الذين كانوا يخلقون المناقب ويزعمون انهم يمثلون القوى الخفية السحرية ، ويدافعون عن نظمهـــا ، وقوانينها . وبتعبير آخر نقول : « ان الاخلاق كانت دائماً ادوات ، او كانت تتحول دائماً الى ادوات ، تستخدمها طائفة اجتماعية معينة او طبقة محدودة ، للسيطرة على سائر الطبقات . ولقد دلل ماركس وضرب مئات الامثلة ، على ان التاريخ ، لم يعرف اخلاقاً للسادة واخلاقاً للارقاء ، بل عرف التاريخ ، في كل مرحلة من مراحله ، اخلاقاً يضعها السادة للارقاء . وكانت ظروف المعيشة المقررة رسمياً بوساطة الاخلاق ، تساعد دوماً على هذه السيطرة ، ثم تأتي النظم الاخلاقية وتعابير الشرف ، والخضوع، والخدمة، والاستقامة ، فتصاغ منها آخر قيود العبيد

واشدها احكاماً (القوانين التشريعية ، والدينية .)

فاذا نجح المستعبَدون المعذّبون في الارض ، وتوصلوا الى جعل قيمهم الخاصة في ضلب الاخلاق والعادات السائدة (مثلاً احترام العمل وتقديسه في العصر الحاضر ..) تحولت هذه القيم بسحر ساحر « وتطورت » فاذا هي تصبح في يد السادة ادوات للاستثمار ، وقد عرف السادة دائماً ان يتدبروا امورهم . وكانوا دائماً يحسنون « الاجتهاد » وتفسير الموجبــات الاخلاقية وفق اهوائهم، او التحرر منها دفعة واحدة اذا ضايقتهم . ولهذا رأينا الاخلاق القديمة كلها تنقلب الى ما يقابلهــا من الرذائل ، على يد واضيعها انفسهم ! لقد أوجدت الاخلاق نقائصها ، اي الرذائل، بهذه الوسائل : اولاً باعتبارها كل عمل شاذ رذيلة، فهو يتم خفية عن الاعين، في منطقة الرذائل اللعينة. ثانياً: بان الطبقات المسيطرة كانت تخرق دائمــاً القوانين الموضوعية والنظم الاخلاقية وتحرص من ناحية ثانية على ان تلزم الطبقات المضطهَدة العمل بها .

لقد عملت الحقوق والاخلاق دائماً على تجميد العلاقات السائدة وظروف الحياة المعروفة على نحو يثبت اركانها ، ويجعل ميلهــا متجهاً الى مصالح الطبقات المحظوظة اقتصادياً، والمسيطرة سياسياً.

اذن ، فانحطاط الانسان على صعيد الاخلاق ، لم ينفصل تاريخياً او اجتماعياً او عمليــاً عن سائر مظـــاهر الانحطاط : الايديولوجية العامة... الحقوق ... الدين... الخ...

ولكن من الخطأ الفادح ان ننسب الى الماركسية موقفــاً

سلبياً مجرداً ، ونظرة نقدية خالصة تتخذهـا في مواجهة المسألة الاخلاقية. ومن التجني ان نزعم للماركسية نوعاً من اللاأخلاقية في حين نرى ان النقد الديالكتيكي كان عنيفـاً جداً حين هاجم معا الاخلاق والرذائل السالفة مبيناً تداخلها القديم وتكاملها في مذهب معقد منحط . ونحن نجد اللامبـالاة بالاخلاق عند ممثلي البورجوازية المنهارة (كتاباً كانوا ام مفكرين ام سياسيين) او عند افراد شذوا عن سواء السبيل ، يرفضون كل فكرة اخلاقية ، جديدة كانت ام قديمة .

ان الماركسية تؤكد ، وتلح اليوم في التوكيد ، عـلى ضرورة خلق مناقب جديدة ، مناقب متحررة من جميع مظاهر الانحطاط الاخلاقية ، والاوهام الايديولوجية .

وهي ترفض ان تضع قواعد اخلاقية خارج حدود الواقع ، بل انها تبحث في الواقع عن اساس لقيمها الاخلاقية. وفي المجتمع الحديث المقسم الى طبقـات ، نرى ان طبقة واحدة من هذه الطبقات تتمتع بمركز ممتاز بكل ما في هذه الكلمة من معنى ، وهي طبقة البروليتاريا، اي الطبقة الاجيرة العاملة المضطهدة، فهي وحدها التي تستطيع ان تضع حداً للانحطاط الانساني ، وهذا الحد تضعه بنضالها ودمائها وانتصارها ، لانها تعيش الانحطاط ، وتتحمله بكامله، هي وحدها التي تستطيع تحرير المجتمع والانسان بتحرير ذاتها ، وذلك لانها تتحمل اثقال الاضطهاد كلها، واغلال الاستثمار جميعها .

وقد مر زمن طويل ، رضيت خلاله الطبقة العاملة ، بصفتها طبقة مضطهَدة ، بالقيم الاخلاقية التي كانت تفرض عليها فرضاً ، وتحاول المحافظة عليها لتحفظ هذه القيم انحطاط العمال وبؤسهم ؛ ومن هذه القيم : الخضوع ، والاستسلام ، والتواضع ، والقناعة السلبية الخ ... وكان الفرد البروليتاري، يجد في الاخلاق السائدة، بصفته جزءاً من الطبقة الراسفة في الاغلال ، تعويضاً سخيفاً ، ومكافأة وهمية .

وكان السادة يطلقون على العامل الكادح ، الخاضع للاخلاق التقليدية ، لقب « الرجل الصالح » و « العامل النشيط الشريف » ولا سيّما اذا رضي المسكين بحدود نشاطه الضيقة ومستوى معيشته الزرية.. واخيراً لم يكن بوسع البروليتاريا بصفتها طبقة مضطـهَدة ، ان تخلق قيمها الخاصة، ولا ان تحمل الآخرين على قبول هذه القيم.. وقد ظل العمل ، طوال العصور ، ولا سيا العمل المادي ، محتقراً ، وظلت المرأة رازحة في قيود الاستعباد والاستثمار ، فلم يعترف اسياد المجتمع بالأمومة وظيفة اجتماعية جليلة ، ولا قيمة من القيم الاولية الاساسية ، وكذلك اهملوا شأن العمل البيتي ، ففصلوه عن الاعمال الاجتماعية المهمة .

وواضح مما تقدم ان الطبقة البروليتارية الصاعدة ، تتجه اليوم اتجاهاً يختلف عن اتجاهها القديم . وقد لاحظ ماركس والماركسيون هذا الواقع وبينوا اسبابه ودوافعه ، اي انهم بينوا طابعه العقلي العميق . فالطبقة الصاعدة تتحرر اليوم من

سائر القيم الوهميّة ، وتخلق قيمها الخاصة بها ، الناطقة ببطولتها وامجادها وفضائلها . والفرد البروليتاري ، لا يحتاج ، بصفته عاملًا مضطَهَداً مستثمَراً، الى غير الصبر والتربص. وهذا الفرد نفسه ، بصفته فرداً يعي طبقته تمام الوعي ، اي يعي دورها التاريخي العظيم، انما يحتاج الى الشجاعة والحماسة والشعور بالتبعات. وعليه ان يكتسب معارف كثيرة متنوعة ، ويحافظ على صفاء نظرته الى الاشياء ، وثبات جنانه في العمل ، وتفهم الحالات والمواقف ، والتمييز بين قيمها المتباينة .

ان الفرد البروليتاري المضطهَد ، القانع — مؤقتاً — بحاله ، يرى في الطاعة فضيلة عليا . وهو اذ يعمل ويخوض الصراع الاقتصادي السياسي ، يرى ان الانضباط التام ، والمبادرة السريعة ، والشعور بالتبعات، قد اصبحت كلها — بحكم الضرورة الملحة — قيماً اساسية ، عليه اكتسابها . والقضية بالنسبة اليه ، قضية حياة او موت ! وهكذا يبلغ مرحلة من النشاط العظيم ، يكون من حسناتها تأسيس نظرية اخلاقية جديدة تؤدي الى حلّ مسائل كانت الاخلاق القديمة تعدها مستحيلة الحل . ففي ضرورة توحيد النظام الجماعي — مثلًا — وجعله شاملًا مختلف نواحي النشاط الفردي ، نجد حلًا عملياً للنزاع التقليدي القديم بين العنصرين الفردي والاجتماعي ، وذلك على صعيد العمل اليومي الذي قد يكون محدوداً ، ولكنه واقعي تطبيقي .

وكتب كارل ماركس في هذا الموضوع ، فقال بان الطبقة

البروليتارية الكادحة ، انما تحتاج الى هذه الفضائل الجديدة اكثر من حاجتها الى خبزها اليومي .

٣) ولنعالج الآن القضية الاساسية العامة وهي تتلخص بهذا السؤال :

هل نستطيع ان نؤسس قيماً انسانية على دعائم الواقع ، وان لا تظل هذه القيم خارج دائرة الواقع المحسوس ، في المثالية المجردة ؟

يجيب ماركس والماركسيون عن هـذا السؤال بالايجاب ، ويقولون بامكان نشوء اخلاق تستمد قيمها من المحسوس وحده؛ فالمثالية التقليدية وحدها (وهي المظهر الايديولوجي الغبي لانحطاط الانسان) هي التي كانت ولا تزال تضع القيم خارج دائرة الواقع فتركزها في الفراغ... في المجرد... في ما وراء الواقع...

ليس الواقع امراً من الامور الثـابتة حدث صنعه في زمان سابق ، بل هو صيرورة وتطور ، اي امكان ، والممكن الذي يلوح اليوم في افق الانسان والذي تطلبه الصيرورة الراهنة ، وتلح في طلبه ، هو سعادة الانسان . فاذا لم يبق للصبر معنى ، واذا لم يبق للموقف السلبي فضيلة تذكر ، فذلك لان شيئاً آخر قد اصبح ممكناً . لقد بلغت قدرة الانسان على الطبيعة حداً من العظمة تحمل اولي الالبـــاب على ان يعدوا كل خضوع او صبر ، تصرفاً احمق مجنوناً .

ان الماركسية لم تأت بفكرة انسانية عـــاطفية نوّاحة .

وماركس لم يعكف على قضية البروليتاريا المضطهَدة ليندب حظها ، ويتفجع لمصيرها ، بل لقد بيّن الطرق والاسباب التي تستطيع الطبقة الكادحة استخدامها في تحررها من الاضطهاد وفتح الطريق لسائر الامكانات الانسانية .

والماركسية لا تعني بالطبقة الكادحة من حيث هي ضعيفة بائسة ، بل من حيث هي قوة حين تفعل فعلها - كما يقول ماركس - تُغيّر مجرى التاريخ. وهي لا تعنى بها من حيث انها جاهلة ، بل من حيث يترتب عليها استيعاب المعرفة واغناؤها.

والماركسية لا تبذل اقصى جهودها في دراسة امور الطبقة الكادحة من اجل ان البورجوازية تضطهدها وتدفعها الى واقع غير انساني ، بل من اجل ان البروليتاريا تحمل في اعماقها مستقبل الانسان ، والقوة التي ستنبذ البورجوازية الفارغة نبذ النواة العفنة، ونوجز حديثنا بجملة واحدة فنقول: ان الماركسية ترى في البروليتاريا حقيقة صيرورتها ومجموعة امكاناتها .

ان للماركسية مثلًا اعلى مجرداً من اية فكرة مثالية خيالية، وهو مفهوم الانسان عندها . انها فكرة تطوره كله وتكامله خلال الاجيال وفكرة الرجل - الكل المتكامل، فكرة تغوص الى اعمق اعماق الصيرورة الواقعية ، لتؤسس المناقب الجديدة على ركيزتين :

أ - ان دراسة الكائن الانساني علمياً ، والتعمق في نواحيه الفيزيولوجية والنفسية والتربوية الخ... يسمح بتحديد الظروف

الموضوعية العملية لسعادته وازدهاره . وقوانين هذه الصيرورة الانسانية تتحول ولا شك – دون ان تعترضها ، في تحولها ، صعوبات نظرية – الى قواعد للعمل ، الى نواميس . « والواقع الانساني » عندما يتحدد على هذا النحو ، ويدرّس وفقاً لحركته الطبيعية الخاصة، لا يمكن ان يتعارض مع « الحقوق». والقاعدة التقنية ، عندما ترتكز على الملاحظة والتجربة ، لا يمكن ان تتعارض مع « القيمة » ، ونضرب لذلك مثلًا بالتقنية التربوية التي تتيح لنا توجيه تطور الطفل ، اذ يعود اليها هذا التوجيه بالخير ويكسبها قيمة عظمى .

ب – ولكن كيف يتقدم التطور من مفهوم الانسان – الكل ، الى الانسان – المجتمع ؟

ان التقدم يتم بتخطي ظروف المعيشة السائدة الآن (وقد جعلت المتناقضات الداخلية والمسائل المترتبة عليها ، هذا التخطي ممكناً) ويحسن الرجوع الى مؤلفات المنطق الخاصة، والرقي الى منابع الفكرة الديالكتيكية عند هيجل وماركس ، وذلك لتوضيح معنى كلمة التخطي الديالكتيكي المعقد ، وهو يعني بالاختصار الغاء ظروف المعيشة المعاصرة ، ورفع الواقع المحدود – بهذه الظروف – الى مستوى انساني عملي رفيع . ويترتب على هذا التخطي – اذا فهمناه على هذا النحو – دافع اجتماعي ودافع فردي ، اي مناقبية جديدة : فليتخط الفرد – كل فرد – حدوده الذاتية ! ولا علاقة لهذا التخطي الديالكتيكي

بمفهوم الحرية التحكمية. لان الفرد الذي يظن انه يتخطى حدوده على هواه ، ووفق مشيئته الخاصة ، لا يلبث ان يرسف في قيود جديدة اقسى من قيوده الماضية (كما يحدث في الاحلام ام في التأمل المجرد... الخ...)

فالتخطي معناه الانطلاق، في مراحل التطور، شطر الانسان الكل . وهذا يعني ازدياد المساهمة باطراد في هذا التطور ، والاشتراك في تفجير القابليات الكامنة في سائر النواحي والمرافق... والتخطي يتطلب – اذن – دافعاً من المعرفة ، والعمل ، والتحقق المتزايد باستمرار ، فاذا فهمنا الدافع على هذا النحو ، لم نرَ انه يتدخل في الحياة وفي الواقع . بل نراه يصدر عنهما . فهو ليس الا تعبيراً مناقبياً عن معنى التطور والصيرورة . وهو – بالفعل – مثل اعلى لا يشوبه وهم ايديولوجي ولا غرور مثالي تجريدي... ويتطور الفرد في وجهتين ، شأنه في ذلك شأن الجنس البشري كله : فالفردية الشخصية تتطور خلال حياة الفرد ، وداخل الفرد نفسه ولكن نمو الخصائص الفردية وتطورها انما يجري خلال التاريخ بصفته حدثاً اجتماعياً وتاريخياً . وقد كان للفرد ، في كل عصر من العصور ، نموذج شائع تتمثل فيه خصائصه ومزاياه .

ونجد في تطور هذا الفرد الاجتماعي مزيجاً معقداً مركباً من ثلاثة عناصر متنازعة: العنصر الطبيعي (الحيوي العفوي، الوراثة، العرق ، المزاج الفيزيولوجي والنفسي) والعنصر الناتج عن تربية

فكرية (الثقافة ، التربية ، التكوين ، التجربة الشخصية والخبرة الاجتماعية) واخيراً العنصر الوهمي (الاوهـــام عن الذات ، والتعويضات النفسية المعنوية ، والغيبية الدينية، والتأسي ، والنقلة الايديولوجية والتصور والاحلام والتجريد... الخ..

وقد بدا العنصر الوهمي – وبخاصة العنصر الاخلاقي – في كل عصر من العصور ، لكي يكمّل الحقيقة في الظـاهر ، ويوهم الافراد بفكرة متكاملة ليست في واقعهـــا الا مزيجاً من الحق والباطل .

وقد شهدنا – الى الآن – محاولات في سبيـــل الفردية الانسانية الكاملة، محاولات جاء نجاحها النسبي او فشلها متلائمين مع حالة العصر ، ومصائر الفرد ، ومواهبه العفوية .

ومن ناحية خاصة نجد ان الفكرة الفردية النابعة من مصادر بورجوازيّة ، عرفت الوهم الايديولوجي ، والاخـلاقي والغيبي والديني باشكال رهيبة وصور فظيعة لا حدود لهـا ، ولهذا ظن الفرد الذي لم يتجاوز بعد ، مرحلته البدائية التطورية ، انه بلغ غايته من الكمال والتطور . والمجتمع الفردي البورجوازي يمجّد الفرد ويتحمس للحرية الفردية . ولكن الادب والقصة والشعر ما فتئت منذ مئة عـــام او تزيد تعترف بفشل الفكرة الفردية وانتحارها ، وتنوح على اطلالهـا ورسومها ، فالبورجوازية تمجد الفرد في الظاهر لتسحقه في الواقع . وان هذا لمن اعمق متناقضاتها واشدها خطراً على مصائر المجتمع الحديث .

ان هـذه النظرية الفردية تؤدي ، اوّل الامر ، الى حدث تاريخي هو المزاحمـة الحرّة في عهد نشوء الرأسمـــالية ، ثم الى ايديولوجية معقدة مضطربة : فالبورجوازية تستخدم فكرتهـــا الفردية الطبيعية لتبدد سائر الطبقات وتجعلها غباراً من الافراد، والضمائر المعزولة بعضها عن بعض ، وخـــاصة افراد الطبقة التي توجه اليها تهديداً مباشراً وهي الطبقة البروليتارية .

امـــا الفردية الصحيحة ، فتميل الى الانسان الكل ، وهو حيوية طبيعية مزدهرة ، ووعي نفسي صـاف ، قادر على العمل التطبيقي الواقعي ، وعلى التفكير النظري ، بعد اجتياز مرحلة النشاط الجزئي الناقص .

وانه – كما يقول ماركس – عهد الانسان الحر في مجتمع حر . وعلى هذا الصعيد، نرى ان الديالكتيكية التي عرّفناها في السابق بأنها تخطي الانحطاط الانساني من ناحيته العامة الشاملة ، يمكن تعريفها هنا بأنها تخطي مظاهر الانحطاط ، وعناصر النزاع الداخلية في صميم الفرد .

هكذا بدأت ترتسم على الافق صورة الانسان الجديد ، الذي يتخطىّ تنازع النظر والتطبيق ، وتصارُع الحيـاة العفوية والحياة العقلية بعد ان جمعهـــا في نفسه بوساطة تحليل عظيم لم يسبق له مثيل في تاريخ الانسان .

وهكذا تجدّد الماركسية فكرة الانسان والانسانية بما تضفي عليهما من عناصر الموضوعية والحسّ، فتحدث بذلك انقلاباً عميقاً،

وثورة تذهب بالفلسفة العتيقة البـالية ، وتقيم على انقاضها نظرة جديدة الى الكون .

لقد نسخت الماركسية التفكير التـــأمليّ المجرد ، ونسفت قواعد الميتافيزيك ، ولكنهـــا أتمت العمل الذي بدأته الفلسفة القديمة ، بعد ان حولته تحويلاً عميقاً، ووجهته الوجهة الصحيحة . فأوجدت حلولاً لقضايا قديمة كنظريات المنطق والطريقة والمعرفة والعقل والانسان .

الفصل الثالث

نظرية ماركس العلمية الاجتماعية

او

المادية التاريخية

تحمل الماركسية ، بوصفها نظرية اجتماعية علمية ، اسماً اصبح اليوم على كل شفة ولسان ، هو اسم « المادية التاريخية » .

لا وجود، في نظر هذه العلمية الاجتماعية ، الا لافراد البشر وعلاقاتهم . فالمجتمع بوصفه مجموعة عامة ، لا يتمتع باي نوع من انواع الوجود خلا وجود الافراد الذين يؤلفون هذا المجتمع . وليس ثمة كائن ولا روح شعوب ولا جماعات ! فهذه صفات وهمية، تصورها علماء اجتماعيون، حسبوا انهم علميون ولم يكونوا في الواقع الا فلاسفة غيبيين ، فاطلقوا على المجتمع صفات مجردة، وزعموا له مميزات مطلقة، ورفعوا بعضها الى مرتبة الحقائق الازلية، وصاغوا من بعض طبائع مجتمعهم المؤقتة صورة وهمية للمجتمع الكامل ، فكانوا بالفعل – واحياناً كانوا ذوي نيات حسنة – شعراء هذا المجتمع الايتوبي الانتزاعي ، ومفكريه الخياليين .

إنهم لم يفهموا ، قط ، تطور المجتمع الواقعي المحسوس ، وهو نفسه متحرك متحول . وتعتقد الماركسية بان الافراد هم الذين يضعون حياتهم الاجتماعية وتاريخهم ، ولكنهم لا يضعون التاريخ حسب ظروف يستطيعون اختيارها او تحديدها وفق ارادتهم ، ولا شك في ان الانسان (بصفته الفردية والاجتماعية) كان منذ بدء الانسانية ، نشيطاً ولكن نشاطه لم يكن مليئاً ولا حراً ولا واعياً .

وفي النشاط الحقيقي الذي يبذله كل فرد ، نجد شيئاً من السلبية تختلف نسبتها باختلاف الافراد والظروف ، وهي سلبية تتلاشى بازدياد قدرة الانسان، وتكامل وعيه، ولكنها لا تزول ابداً زوالاً نهائياً . وبتعبير آخر : ان علينا تحليل سائر انواع النشاط الانساني ديالكتيكياً. وعندئذ نرى ان النشاط والسلبية متمازجان ، والفرد يخضع في عمله ، واثناء تغيير مظاهر الطبيعة والعالم المحيط به ، لظروف لم يخلقها هو: الطبيعة نفسها ، طبيعته الخاصة والكائنات البشرية المحيطة به ، واشكال النشاط التي تمّ تنظيمها حوله (العادات السالفة، ووسائل العمل وادواته، تنظيم العمل وتقسيمه... الخ ...)

وهكذا يندمج الافراد بدافع من نشاطهم الذاتي، فيعلاقات محتومة محددة ، هي العلاقات الاجتماعية . فلا يسعهم التحرر من هذه العلاقات لان حياتهم رهن بها ، وكذلك طبيعة نشاطهم وحدودها وامكاناتها .

ومؤدّى هذا، ان وعي هؤلاء البشر لا يخلق العلاقات، بل على العكس ، هذه العلاقات هي التي تفرض نفسها على الوعي ، وتخلق شيئاً فشيئـــاً هذا الوعي ، وتحدد له ظروفه وخصائصه العميقة (وقد يتدخل الوعي احياناً في النزاع الديالكتيكي بين الفرد وعلاقاته ، فيميل الى التمرس « بواقع » جديد ، والتحرر من هذه الصلات ، ولكنه يسبح عندئذ في بحار من الاوهام والمجردات .)

ومعنى هذا ، ان العلاقات التي يتحتم على الفرد الخضوع لها ، (لا سيما انه لا يستطيع العزلة) تؤلف الكائن الاجتماعي ، في اعماق هذا الفرد. وهكذا يكون للفلاح وعي الفلاحين وافكارهم، ثم يكون لوعيه هذا وافكاره دور جديد وهو تنظيم علاقاتـه بالارض ، وتنظيمه العمل، واعداده الادوات ، وعلاقاته بجيرانه واقليمه ومنطقته وبلاده الخ...

وبوسعنا ضرب الامثال الكثيرة للدلالة على ما نقول . بل حتى لو صح ان الوعي والتفكير يتحرران، خلال تطورهمـــا ، من العلاقات المباشرة والمحلية (علاقاتهما البسيطة بما يجاورهما من عناصر) ، لا يمكنهما ، مع هذا ، ان ينفصلا البتة عن الجوار .

فاذا لم نقبل بهذا الرأي وقلنا بالانفصال ، وقعنا في خطـأ فادح، ووهم ايديولوجي مثالي كبير، لان امتداد الوعي واتجاهه شطر العمق ، وكذلك ظهور التفكير العقلي ، وثبات اركانه ، لها ايضاً شروط تفرضها على العلاقات الاجتماعية (في تطور وسائل

النقل والتبادل ، وفي العلاقات الاجتماعية التي تنتظم وتستقطب في المدن التجارية والصناعية الكبرى) .

والآن نتساءل : مـــا المظاهر الاساسية لهذه العلاقـات الاجتماعية ؟ . لا شك انها ، في حقيقتها ، وكما تبدو لنا ، لاسيما في عصرنا الحاضر ، معقدة التركيب الى ابعد حدود التعقد؛ فهل يسعنا اكتشاف العلاقات الاساسية الجوهرية فيتعقدها واختلاطها بسواها من العلاقات ؟ وهل يمكن التمييز بين حدود الطبقات المختلفة القائمة على قاعدة واحدة ؟

يجيب ماركس والماركسيون عن هذا السؤال بالايجاب . فثمة علاقات جوهرية اساسية؛ وبنيان كل مجتمع انما يرتكز على قاعدة . ولا شك في ان ما يلفت النظر ، في بيت من البيوت، هو الطبقات والغرف المعدة للسكنى ؛ ولكن هل يكون هذا سبباً في اهمالنا القاعدة والاسس، ونسياننا ان هذه الاسس هي التي تحدد شكل البنيان وارتفاعه، وتركيبه الهندسي، اي خطوطه الاساسية ؟ فاذا ناقضنا هذه الفكرة ولم نأخذ بها ، كنا كمن يعتقد بامكان البدء في بناء بيت من سقفه والفراغ منه بوضع الاساس. وان الاعتقاد بان الافكار هيقواعد اساسية للمجتمع، يشبه الى حد كبير قولنا ان وجود النوافذ في جدران البيت ، وكونهـــا تساعد على اضاءة الغرف ، هي السبب الاساسي في وجود البيت .

ان العلاقات الاساسية التي يرتكز عليها كل مجتمع ، هي علاقاته بالطبيعة؛ وهذه اساسية بالنسبة الى الانسان، لا لانه يظل ابناً للطبيعة وكائناً خاضعاً لها، بل لانه، على العكس، يصارع الطبيعة ، وهو ينتزع منها ، اثناء صراعه معها (وفقاً لظروف طبيعية) ما يحتاج اليه في حياته ، وفي تخطيه حدود الحياة البدائية . فكيف يتم هذا الانتزاع وبأية وسائل ؟

يتم ذلك بالعمل : أي بوسائل ، العمل وتنظيمه .

بهذه الوسائل وحدها ، يتوصل البشر الى انتاج ما يساعدهم على الحياة، اي انتاج ما يساعدهم على اجتياز مرتبة الحياة الحيوانية (الطبيعية) دون ان يتمكنوا طبعاً من التحرر من الطبيعة بقرار حاسم . اذ ليس باستطاعتهم تخطي الطبيعة الا في نواحي معينة محدودة، ووفقاً لظروف تشارك الطبيعة نفسها في تحديدها (المناخ ، خصب الارض ، الصفات الحيوانية والنباتية الخاصة بالارض الخ . . .)

فالعلاقات الاساسية ، السائدة كل مجتمع انساني هي، اذن، علاقات الانتاج . وعلى التحليل الذي يرمي الى بلوغ التركيب الاساسي للمجتمع ، ان يستبعد ، عند البحث ، جميع المظاهر الايديولوجية والزيادات الوهمية ، والمبادىء الرسمية ، وكل ما يضطرب على سطح المجتمع وما يشكل واجهته الخارجية. فالتحليل

يجب ان يتعمق ، فيخترق السطح ، ليصل الى حقيقة علاقات الانتاج ، اي صلات البشر الاساسية بالطبيعة وصلة بعضهم ببعض بوساطة اعمالهم .

فالى اية نتيجة يؤدي بنا هذا التحليل ؟

انه يقودنا ، اولاً : الى اكتشاف الظروف الطبيعية التي غيّرها الانسان ، فظهر فيها دوره المطوِّر : اما عظيم الخطر ، او محدوداً . وهذا الانسان يخضع عادة لنوع من العلوم نسميه عادة «علم الجغرافيا الانسانية» وهو علم ذو هدف واقعي . ولكنه يخطىء الهدف حين يتجه الى غير وجهته الاولى الاصلية، ويترك التاريخ جانباً وعندئذ يدرس التحليل: الارض ، والمناخ، والانهار ، والمياه ويتعمق اثرها في زيادة السكان ، ويدرس كذلك طبقات الارض ونباتها وحيوانها...

ثم يعمد هذا التحليل الى دراسة التقنيات والوسائل والادوات. فيتخذ لذلك علماً تعوّدنا ان نسميه تقنولوجيا . وهو علم له ايضاً هدف واقعي ولكنه يرتكب افظع الاخطاء ايضاً حين ينعزل ويعمل منفرداً . والواقع اننا لا نستطيع فصل الاداة والآلة عن الغاية من استعمالها . ووصف الآلة وصفاً تقنياً يجب ان لا ينسينا انه يترتب على الآلة تقسيم العمل ، وان تنظيم العمل على هذا النحو يمكن ان يتطور الى درجة معينة ، على حدة ، فيحدث تحولاً في طرق استخدام الآلة ، وتحسينها ، والكيفية التي تنتج بمقتضاها . فالتحليل ، اذن ، يكتشف في

علاقات الانتاج ثلاثة عوامل او عناصر مختلفة وهي : الظروف الطبيعية ، والمسائل التقنية ، وتنظيم العمل الاجتماعي وتقسيمه.

ومن البدهي اننا لا نستطيع فهم تركيب المجتمع ونشاط الافراد الذين يتألف منهم هذا المجتمع ، وطريقة توزعهم ، وحالاتهم الخاصة المتباينة ، الا اذا بدأنا دراستنا بهذا التحليل .

ومن هذه العناصر الثلاثة نشأ ما تسميه الماركسية القوى المنتجة الخاصة بمجتمع معين .

ومن الواضح ولا شك ان كل عنصر من هذه العناصر يستطيع التكامل والنمو والتطور..

ويمكن التدرج في تحسين الطرق التي تستثمر بها ينابيع الثروات الطبقية ، وتكتشف بها ينابيع جديدة ، او يكتشف العقل في بعض الاشياء الطبيعية فائدة لم يخطر له امرها من قبل، ولم يتصور امكان استخدامها في شؤونه الانسانية . هكذا اكتشفت جميع المواد الخام المستخدمة في الصناعة ، فاتخذتها مراحل التطور الاقتصادي دعائم لنهضتها ، واستثمرتها الى ابعد حدود الاستثمار . ويطرأ التحسين كذلك على ادوات الانتاج ووسائله ، ويتدخل الوعي ويستمر تدخله التقني دون ان يستطيع مع ذلك ، الانفصال عن منظومة الجهاز الشامل ، لان دور الاختراع يقتصر على حل المسائل التي تطرحها التقنية السائدة .

تؤثر الآلة الجديدة ، عند ظهورها ، في سائر العلاقات الاجتماعية ، فتدعو الى توزيع القوى الانسانية المحركة ، توزيعاً

جديداً . وعلى كل حـال ، فمطالب التقنية هذه الجديدة تؤدي دائماً ، بلا انقطاع ، الى نتائج لم تكن متوقّعة ، نتـائج تخرج عن حدود وعي البشر وارادتهم ورقابتهم . وكذلك كل تغيير يطرأ على شؤون الانتاج (مثلا ، حين تنتقل مراكز الانتاج ، واسواق تصريف النتاج ، تخرب مناطق بكاملها ويفلس الالوف من الناس الخ...) . وكان هذا الواقع – ولا شك – السبب الاوّل لجزع الناس (ولا زلنا نشهد كثيراً من مظاهر ذلك حتى ايامنـا هذه) من اي نوع من انواع التحوّل ورغبتهم في حفظ مستوى ثابت معين ، بوسائل ايديولوجية وهمية . ويجب ان نلاحظ في هذا الصدد ان الآلة الجديدة لا يمكن ان تستحدَث ابداً ، الا اذا كانت تسد حـاجة معينة . وهكذا تُحمل التقنولوجيا حملاً على التمييز بين قضايا اختراع الآلة، واستعمالها ، في مجال عملها، والحاجات التي تسدّها، والتقاليد (الايديولوجية) السابقة التي كانت تناهض استخدامها .

على اننا نعود الى القول ان العامل التقني ليس وحده المتحكم في مسألة الانتاج ، وهذا العامل لا يمكن النظر اليه منفصلاً عن سواه من العوامل .

وقد سبق كارل ماركس علماء التقنولوجيا وشق لهم الطريق حين تعمّق تحليل هذه المسألة .

وهذا كله يعني ان تقسيم العمل والعلاقـات المترتبة عليه ، انما تعدُّ عناصر متميزة عن سواها ، رغم اننا لا نستطيع فصلهـا

او عزلها عند الدرس والتحليل . وان لتقسيم العمل نتـائجه الخـاصة ، ولا سيما اثر نشوء فكرة التمييز بين العمل المادي والعمل غير المادي (وظائف الادارة ، والتوجيه ، والقيادة ، وسواها من الوظائف الفكرية) .

ويتطور اكثر هذه النتائج خارج نبوآت البشر ، رغمـاً عن ارادتهم ورقابتهم. فاذا تسلم الافراد الاكثر مواهب، توجيه نشاط الافراد الآخرين في جمـاعة اجتماعية ، فهذا مظهر من مظاهر التقدم ، امـا اذا سمحت هذه الظروف التي تتيح التقدم نفسه، لطائفة معينة او طبقة محدودة ، بالاستئثار بمراكز الادارة والتوجيه ، فهذا واقع مرير ، شهدنا مثله في مراحل كثيرة من عمر التاريخ . وكثيراً ما كانت نتائج هذا الواقع ، تدهش العلماء المعاصرين .

ونستخلص من هذا التحليل ان القوى المنتجـة تتطور خلال مراحل التاريخ، ولكل عنصر من عناصرها نظامه الخاص المتحد مع سواه من العناصر ، داخل كيان واحد حيّ ، لا يمكن فصل جزء من اجزائه .

ونستخلص ايضاً ان تطور القوى المنتجة (اي ازدياد قدرة الانسان على الطبيعة) يحتفظ بكونه مجموعة من النواميس والنظم الطبيعية المتفاعلة خلال التاريخ .

أفلا ينحصر في هذا ، تاريخ الشعوب (كل التاريخ) وقصة مؤسساتها وافكارها ؟

وهذا لايعني ان الوعي الانساني وهم ، لا طائل تحته . بل على العكس ، لقد رأينا في الفصل المخصص لعرض « الفلسفة » الماركسية ان الوعي نفسه يولد وينمو ويتطور، على نحو طبيعي، خلال تطور النظام الطبيعي... ومع ذلك ، لا يبلغ الوعي مرحلة الكمال ، ويصبح معرفة عقلية ، بوسعها السيطرة على الناموس الطبيعي وتوجيهه ، الا من خلال النظر الماركسي .

ان نموّ القوى المنتجة ، وازدياد قدرة الانسان على الطبيعة، يجتازان درجات متعددة ومراحل مختلفة . فهذه القدرة ، سواء أكانت عظيمة ام محدودة ، وهذه القوى المنتجة ، سواء ابلغت مرحلة عظمى من التطور ام ظلت بدائية ، انما هي كلها امور تتبع مستوى الحضارة الذي يبلغه المجتمع . فاذ تميزت كل ثقافة عن سواها ، بخصائص اصلية ، وتمتعت « بكيفية » خاصة ، فانها تحتاج ايضاً الى « كميّة» معينة من الوسائل والثروات تستخدمها في تكاملها وازدهارها .

وان علاقة الانسان بالطبيعة ، اي قدرته عليها ، هي التي تضع شروط استقلاله النسبي حيالها، وهي التي تخلق ظروف نيله الحرية ، وتمتّعه بالطبيعة . وان العلاقات المعقدة العليا التي تعبر عنها الثقافة ، تستدعي وتفترض ، قبل الاوان ، علاقات بسيطة نسبيّاً، وهي علاقات الانتاج. ولا يمكن ان تأتي هذه العلاقات

المعقدة من خارج المجتمع لتدخل في صلب تركيبه. ولا تستطيع هذه العلاقات المعقدة ـ اذن ـ ان تنفصل عن جذورها لتدرس ذاتها على حدة. فتطور القوى المنتجة اذن، ودرجاته، والمراحل التي بلغها، تتمتع جميعها بأهمية تاريخية اساسية : فعليها يرتكز الكائن الاجتماعي الانساني، في مرحلة معينة من تاريخه، وهي، بعد، ركائز اطواره المختلفة، وجذور ثقافته ووعيه.

ولنتعمق الآن درس هذا الواقع الذي عرفنا اهميته، ونعني به تقسيم العمل.

نرى ـ اول وهلة ـ انه تترتب عليه نتيجة مباشرة. او انه يرتبط بظاهرة اجتماعية جليلة الاهمية : فتقسيم العمل، يستدعي، في تطوره خلال مراحل التاريخ، نشوء الملكية الخاصة. وقد دلل ماركس على ان هذين المظهرين متلازمان، وانهما يشيران الى ظاهرة اجتماعية واحدة. والواقع ان ادوات العمل، ووسائل الانتاج تقع، بتباينها، وتمايزها بعضها عن بعض، رهن سيطرة جماعات او افراد هم انفسهم متباينون مختلفون. ويكون هذا شأن الارض ايضاً، بكونها من وسائل الانتاج. اضف الى ذلك ان تقسيم العمل، يعني في هذه المرحلة، عدم تكافؤ الاعمال، فمراكز التوجيه والادارة مثلاً تتميز وتختلف عن الاعمال المادية.

وما كان لهذا التمييز بين « اعمال عليا » و « اعمال دنيا » ان يأتي المجتمع باي ضرر، لو كان الامر يتعلق بتطور فردي

ليس غير ، ولو كان يمتلك المراكز الادارية التوجيهية العليا ، اولئك الافراد الاكثر مواهب والاوسع اختصاصاً في هذه المراكز وقضاياها (وهذا ما يحصل حتى الآن في المجتمعات البدائية القبلية) ولكن لما كان التمايز في الاعمال متلازماً ونشأة الملكية الخاصة ، رأينا هذين العنصرين يتفاعلان خلال التطور التاريخي التدريجي . ولا شك في ان المراكز العليا تتيح حكر وسائل الانتاج ، ذلك لانها تصبح وراثية فتنتقل كالملكية بانتقال هذه الملكية نفسها . اما اصحاب الاعمال الدنيا – المادية – فيرون انفسهم يجردون شيئاً فشيئاً من ملكية وسائل الانتاج وادارتها . واما المراكز الادارية العليا ، فلا يتملكها الافراد بنسبة مواهبهم الطبيعية وكفاءآتهم المثقفة ، وانما تصبح ملكاً لجماعات وافراد يتحكمون بهذه الوسائل بفضل مراكزهم الموروثة في نظام الملكية . وهذا يعني ان الافراد ، انما يبلغون المراكز الفكرية التوجيهية ، والوظائف السياسية ، والمناصب الادارية (التي تزداد تمايزاً) بفضل ثرواتهم الخاصة ، لا بفضل قيمتهم الاجتماعية.

وعندئذ تظهر الطبقات الاجتماعية .

وماركس يسمي التركيب الاجتماعي ، حين ندرسه من ناحية تنظيمية للملكية ، وللمراكز الاجتماعية ، والطبقات الاجتماعية ، لا من ناحية علاقة المجتمع بالطبيعة (القوى المنتجة) يسميه « طريقة الانتاج » .

وقد رأينا ان القوى المنتجة ، وطريقة الانتاج ، لا يمكن ان

ينفصلا . فالقوى المنتجة هي التي تفرض ، تاريخيـــاً ، طريقة الانتاج ، وهكذا تتحد ادوات الانتاج التقنية ، وتقسيم العمل، ويرتبطان ارتباطاً وثيقاً . ومع ذلك لا تختلط مظـاهر النظام الشامل ، او عناصره هذه ، رغم اتحادها. وليس لتمايزها المتبادل ايما صفة آلية خالصة . بل ان كل عنصر من هذه العناصر يتمتع باستقلال نسبي فبعضها يفعل في البعض الآخر او يتفـــاعل معه باستمرار ، في حركة دائمة متبادلة .

وكما ان تقسيم العمل يتطور ، من الناحية الاجتماعية. مستقلاً بعض الاستقلال عن الآلات التقنيـــة ، كذلك نرى طريقة الانتاج تتغير قليلاً (او لا تتغير) في حدود معينة ، مستقلة عن القوى المنتجة .

وقد ارتكز ماركس على قـــاعدة تطور القوى المنتجة تدريجياً ، وعلى تحليل العناصر التي يتألف منهـا تقسيم العمل ، والملكية ، والمراكز الاجتماعية ، والطبقات ، فبيـَّن تعـاقب عدد من طرائق الانتاج تعاقباً تاريخياً :

١ - نضرب صفحاً عن الشيوعية البدائية ، المعروفة في اول عهود التاريخ ، فنرى نشوء طريقة الانتاج البطريركية ، بعد ذلك ، يميزها نوع من انواع الملكية (الملكية العائلية باوسع معاني كلمة عائلة) ومن خصائصها ايضاً تمايز بين المراكز والطبقات (سيطرة الرجال ، سلطة البطريرك او ابي العائلة الخ...)

٢ - ثم يجيء عهد الاقتصاد المؤسس على الرق. ومن خصائصه

وظروفه رقي تقني نسبي يسمح باستخدام الارقـــاء استخداماً اجدى ، واضمن للفائدة . فهذا الاقتصاد يتجه اذن الى انشاء طبقة من السادة ، والى انتقـال المراكز السياسية والعسكرية والملكيات ، بالوراثة ، في مجتمع آخذ بالتعقد .

٣ـ ثمّ نرى الاقتصاد الاقطاعي ، وهو مرحلة اجتماعية تميزها طبقة عسكرية (محاربة) تستثمر طبقـــة من المنتجين المعزول بعضهم عن بعض (الاقنان) .

٤ ـ اما الاقتصاد الرأسمالي فيستحق دراسة خاصة ، وهو اهم هدف من اهداف الاقتصاد السياسي .

وبَدَهي ان ما تقدم هو لمحة موجزة ، وتصميم مختصر لطرائق الانتاج وتطورها خلال التاريخ .

ولا شك في ان طرائق وسيطـة من الانتاج (تجمع كل طريقة منها خصائص نوعين اقتصاديين او ثلاثة انواع ...) قد تواجدت في جميع مراحل التـــاريخ . وان تعاقب العصور الاقتصادية على هذا الشكل ، وهو المعبر عن تقدم اقتصادي حدث بعد منـــازعات رهيبـة ممضّة ، لم يحدث الا نظريـــاً (اي بعد دراسته من زاوية تحليلية معينة) وفي افضل ظروفه التاريخية ، اي في اوروبا الغربية . وان طرائق الانتاج المتباينة قـــد تواجدت في كل عصر من العصور ولا زالت متواجدة ، فنراها تتفاعل آناً ، دون حدود فاصلة ، رغم ان هذه الحدود واضحة ، يسهل التمييز بينها . واخيراً : ان الطريقة الواحدة

من طرق الانتاج (مثلاً الطريقة الاقطاعية) نلمس في مظاهرها ما لا حصر له من التغيرات والاختلافات عن امثالها من الطرق في بلاد اخرى . فالاقطاعية الآسيوية مثلاً تختلف كثيراً عن الاقطاعية الاوروبية الخ ...

ولقد عرفت كل طريقة من هذه الطرائق نوعاً من النمو ، ولوناً من الارتفاع والانحطاط، ثمّ ازمة نهائية تحيق بها (دون ان نذكر الازمات الداخلية الهينة العابرة، او العميقة الطويلة العهد، خلال هذا التطور) .

ويتضح لنا ، عند تحليل القوى المنتجـــة ، تناقض او نزاع يلوح جلياً في الوهلة الاولى ، وهو صراع الانسان مع الطبيعة.

وفي تحليلنا طرائق الانتاج ، تظهر لنـــا اشكال متعددة، ومظاهر متباينة من التنازع والصراع: فأولاً ، وقبل كل شيء، منازعات الطبقات الاجتماعية ، وهذا معناه هنا ، صراع الانسان ضد الانسان ، واستثمار الانسان للانسان ، ذلك الذي يستلفت الانتباه، ويبدو ظاهرة اساسية. فتاريخ كل طريقة من طرائق الانتاج قد تطور إذن خلال مآسي متنوعة ، ومنازعات مختلفة .

وكان البشر ، خلال كل مرحلة من مراحل التاريخ، يعملون ويبتكرون ويحيون حياتهم الفردية ، ويحققون بعض امكاناتهم ، وقد يتقيدون بمستوى معيشتهم وينزلون على حكم زمـــانهم وطبقتهم ، او قد يتخطون هذه كلهـا ... الخ.. الخ.. ولكن هذه الاحداث كانت تجري كلها في اطار من طرائق الانتاج ،

يختلف حسب الظروف التي يسمح بها تركيب المجتمع. والتاريخ ينتج عن تفاعل حركات المبادرة الشخصية ، وتشابك اعمال الافراد (وقد كانت هذه الحركات دائماً - اذا استثنينا بعض مواقف العظماء - تؤلف منظومة اجتماعية ثابتة في جمود (استاتيكية).

وماركس يسمي النظام الموضوعي المحسوس الذي يرتكز في تحوله على قاعدة تطور القوى المنتجة ، يسميه تكويناً اقتصادياً اجتماعياً . ودراسة كل تكوين اقتصادي اجتماعي يكشف عن تأثير عظماء الافراد تأثيراً فعالاً عظيماً في نواحي السياسة والاقتصاد والادارة والتشريع، ولكن هذا التأثير يظل خاضعاً لظروف الزمان والمكان وحدودهما ، اي بطريقة الانتاج ، وواقع الطبقات الاجتماعية

ونشير الآن الى بعض النقاط التي اكتشفتها النظرية الاجتماعية العلمية الماركسية ، ودللت عليها :

ان لنظام تطور التاريخ ، صفة طبيعية موضوعية (رغم ان الوعي الانساني، اي الفرد او الشخص البشري الواعي ينشأ داخل هذا التطور ويستبين وفقاً لظروفه) وفي كل مرحلة من مراحل التاريخ ، تتمرد القوى المنتجة والحقائق ، على رقابة البشر وارادتهم ؛ وفي كل مرحلة من هذه المراحل تتخطى الرجالَ نتائجُ اعمالهم (ولا سيما عظماء الرجال !)

ان هذا الطابع الموضوعي يؤدي الى خلق ظروف للوثنية الفكرية الجزئية ولكنه لا يختلط بها . وهي لا تظهر الا حين

تكون بمثابة مجردات تتمرد على رقابة البشر وتفكيرهم وارادتهم. فقيمة العملية التجارية ، والنقد ، ليست في ذاتها ، الا مجردات كمية ، وهي تعابير مجردة عن العلاقات الاجتماعية ، الانسانية . ولكن هذه المجردات تكتسب الصفة المادية ، وتتدخل بصفتها وقائع وحقائق في الحياة الاجتماعية وفي التاريخ، وهكذا تسيطر على البشر بدلاً من ان يسيطروا عليها ، وعندئذ يتخذ تطور النظام الطبيعي الموضوعي معنى جديداً : فتاريخ المال ، ورأس المال ، ليس اذا نظرنا اليه من ناحية معينة ، الا تاريخ قيمة تجريدية ، ومع ذلك نراه يجري داخل النظام الطبيعي التاريخي الموضوعي ، فيكون موضوعاً لعلم خاص .

وقد بينا اثناء دراستنا المادية الديالكتيكية ، من الناحية الفلسفية ، ثلاثة مظاهر للنظام الاجتماعي الشامل: المظهر الطبيعي الحيوي العفوي ، والمظهر العقلي الواعي ، والمظهر الوهمي التصوري .

ونجد مثل هذا المظهر العام ، المثلث الجوانب ، اثناء تحليلنا علم الاجتماع ، فان علاقة العملية التطبيقية بالطبيعة ، وقدرة الانسان التي تزداد بتطور الجنس البشرى، يؤلفان المظهر الحيوي الطبيعي . اما تطور التقنية ، ونشوء المعرفة العلمية، ورقي العقل والثقافة فتؤلف المظهر العقلي الواعي. واخيراً : ان تقسيم العمل يفسح مجالاً للاهاوم الايديولوجية. والواقع ان العمل الفكري يظهر منذ اللحظة التي يتم فيها تقويم العمل ، ويتخصص الانسان

في عمل عقلي معين، فينفلت الوعي (الفرد الواعي) من الواقع، ويتخيل انه - اي الوعي - شيء يختلف عن وعي العالم الانساني (عن ممارسة الاعمال الاجتماعية) وينطلق نحو آفاق الاوهام، نحو سُحُب المثاليات .

وهذا الوهم يلازم الظواهر الاجتماعية الاخرى ، وهو يتميز عنها ولا شك ، ولكنه لا ينفصل ، وهو يفعل فيها او يتفاعل معها . وان الوثنية الفكرية الايديولوجية الجزئية والتجريدات المحققة ، تكتسب لذلك نوعاً من الحياة المستقلة الموضوعية وذلك يظهر بخاصة في الاديان ومذاهب الاخلاق ونظريات الميتافيزيك - وتتدخل في تطور التاريخ ، وفي نشأة الحياة الاقتصادية الاجتماعية ، ثم تصبح هذه العناصر الوثنية الفكرية ، خلال نشاط الافراد، والطبقات ، عوامل فاعلة نشيطة، اساسية مهمة في الظاهر ، تابعة لسواها في الواقع .

وهكذا نستطيع - على صعيد العلم الاجتماعي - تحديد العنصر الذي سمته الفلسفة الماركسية « انحطاطاً » بصفته نظاماً انسانياً يتمرد على ارادة الانسان ووعيه .

ان مجموعة المؤسسات وجملة الافكار الناتجة عن الاحداث الفردية والاعمال (نشاط الافراد العاملين المفكرين) التي تجري ضمن تركيب اجتماعي معين يسميها ماركس مجموعة « التركيب الاعلى للمجتمع» فهذا التركيب يشتمل - اذن - على المؤسسات التشريعية والسياسية وعلى الايديولوجيات والاوثان الايديولوجية .

والتركيب الاعلى هو التعبير عن طريقة الانتاج « من خلال تداخل اعمال الافراد وتفاعل مظاهر نشاطهم تفاعلاً معقداً » . اي التعبير عن علاقات الملكية . وان الايديولوجيات المختلفة ، تعبر عن هذه العلاقات، حتى (او خصوصاً) حين يقصد واضعو الايديولوجيات تغطية هذه العلاقات وسترها .

نجد – اذن – في هذه القضية ثلاثة عناصر ايضاً : القوى المنتجة ، وطريقة الانتاج، والكيان الاعلى او التركيب الاعلى للمجتمع ، وهذه العناصر او المظاهر التي نجدها قواعد اساسية لنشأة كل تكوين اقتصادي اجتماعي ، هي متباينة متمايزة ، رغم انها مترابطة متداخلة .

وذلك يعني ان هذه العناصر في تفاعل دائم ومنازعات مستمرة ونضرب مثلاً لتوضيح هذا التفاعل والترابط ، بنظريات الحقوق الحديثة التي تصوغ القوانين لعلاقات الملكية الرأسمالية ، محاولة ان تبررها وتنتجها بالاستناد الى مبادىء مجردة، اخلاقية ، يتوهم انها سامية عامة شاملة . فتخلط – عندئذ – بين عناصر التوفير، ورأس المال، والملكية الخاصة ووسائل الانتاج ، وحرية العمل وحرية استثمار هذا العمل، وتتيح بذلك استثمار الانسان للانسان وتعده نوعاً من استثمار الانسان للطبيعة ! .

وان الحقوق الحديثة « لتكرّس » هذه العلاقات وتباركها وتضع لهـــا القوانين الرواسخ . محاولة تثبيت هذا النوع من طرائق الانتاج. ولهذا نرى ان لهذه الحقوق حياة مستقلة خاصة،

تتفاعل بلا انقطاع مع تركيب المجتمع ، الذي يؤلف جزءاً اصيلاً منه .

فما اصل هذه الصيرورة التي تدفع كل طريقة من طرائق الانتاج في مراحل نموها و « تأوجها » وازدهارها وانحلالها ، خلال المتناقضات والمنازعات والمفاعلات وسائر العوامل المعقدة المركبة ؟

ان عناصر النظام الشامل العامة ليست متساوية . فالامر يتعلق بالمظهر ذي الجوانب المثلثة فحسب ، تلك التي يُعدُّ كل جانب منها منسجماً ، في صعيد واحد ، مع الجانبين الآخرين ، رغم اختلاف هذه الجوانب، بل ان احد هذه المظاهر او العناصر الثلاثة هو اكثرها اهمية . وهو « عقل » الصيرورة وعلتها . وهذا العنصر هو علاقة الانسان بالطبيعة ، والدرجة التي بلغها في قدرته عليها ، اي درجة تطور القوى المنتجة . وطريقة الانتاج ليست الا طريقة تنظيم القوى المنتجة، في مرحلة تاريخية معينة . وان التركيب الاعلى للمجتمع ، يصوغ القوانين للعلاقات الانسانية في اطار هذه الطريقة الانتاجية المعينة، بعد ان «يكرسها» ويقدسها ويدخل عليها شتى الانحرافات الايديولوجية والغيبية .

والتركيب الاعلى للمجتمع يتفاعل مع هذه العلاقات الانسانية الانتاجية وقوانينها ، اما لترقيتها وتطويرها، ودفعها الى الامام (بوساطة سياسة الدولة مثلاً) واما للمحافظة على اشكالها وتثبيت مظاهرها (بوساطة السياسة الرجعية) امـا اذا اقتصر تفاعل هذا

التركيب على جزئياته الخاصة ، فلا يستطيع ان ينتج شيئاً . وعندئذ يلوح لنا تحت مظهر معقد مركب متناقض، من المعارف الواقعية ، والاوهام النابعة من الواقع ، بصفته حقيقة واقعية مستقلة بذاتها .

ان القوى المنتجة تنشيء خلال كل مرحلة من مراحل نموها وتطورها ، القاعدة الاساسية التي ترتكز عليها علاقات الانتاج، والتي يُصاغ بمقتضاها كيان المجتمع ، او تركيبه الاعلى . فاذا قامت القوى المنتجة (لا سيما على اثر التقدم الفني) بقفزة الى الامام ، فان طريقة الانتاج التي كانت متناسبة معها ، تُتَخطى بحكم الطبيعة . فهل تزول هذه الطريقة زوالاً ذاتياً طبيعياً ؟

بوسعنا ان نجيب بنعم ولا :

اما نعم، فبمعنى ان هذه الطريقة تدخل حتماً، خلال مراحل تطورها ، في مرحلة انحلالها الطبيعية ، وازمتها النهائية ، وذلك وفقاً لتعاقب السنة الطبيعية الموضوعية المتمردة على وعي الانسان وارادته ، ورغم ذلك نقول « لا » لان الكيان الاعلى او التركيب الاعلى للمجتمع ، والايديولوجية المنبثقة عنه ، ينادیان باستقلالها الذاتي . ويصارع الافراد العاملون المفكرون، الذين تتألف منهم الطبقات المسيطرة ، هذه السنّة التطورية الطبيعية ، اذا وعوا حقائقها ولمسوا مبادئها وحركتها، ويكون نضالهم عنيفاً مستضرياً بقدر تفهمهم ووعيهم . وهكذا يؤخرون الحركة او يقفونها، محافظين بذلك على حياة طريقة انتاجية معينة

بكل ما ينبثق عنها من تراكيب مجتمعة عليا . ولكن بأية وسيلة يتذرعون ؟ انهم يلجـأون الى الايديولوجية (اي القيم المجردة ، والاوهام الغيبية الميتافيزيكية ، والقيم الاخلاقية السالفة الخ...) وعندئذ تلعب هذه الايديولوجية دورها كاملاً وهو ينحصر في اخفـاء جوهر التطور الثوري الطبيعي ، وراء جملة من المظاهر المتبـاينة ، وستر المتناقضات (محاولة التوفيق بينها ! -) بل قد يبلغ من رجعيتها انهـا تطمس الحلول وهذا يعني استبعادها المظاهر الثورية، التي تميل الى تخطي طريقة الانتاج العتيقة السائدة ، وذلك بتغطيتها بالحلول الخاطئة .

هكذا كانت تفعل - مثلاً - الايديولوجية الاقطـاعية ، وهكذا تفعل اليوم الايديولوجية الرأسمالية الغاشمة .

وبوسعنا تعريف الشيوعية ، على هذا الصعيد ، بأنهـا تطور القوى المنتجة ، ونموها دون ان تعرقلها حدود داخلية ، وانها تخطي الطبقات الاجتماعية ، ومحوها ، وتنظيم علاقات الانتاج المقابلة للمستوى الذي بلغته القوى المنتجة ، تنظيماً عقلياً واعياً، تراقبه الارادة ، ويضبطه الفكر .

فالمعرفة العقلية تستطيـع ، وقد سيطرت اخيراً على مجموعة النظام الطبيعي ، ان تحلّ قضايا المتناقضات الاجتماعية ، لصالح المجتمع وخير الانسان .

الفصل الرابع

الاقتصاد الماركسي

ان الرأسمالية ، هذه المرحلة الاقتصادية الاجتماعية التي عاش ماركس في اثنائها ، وما زلنا نحن نعيش في ظلالها البغيضة ، تتكشف لنا عند التحليل عن تعقد هائل غريب ، ولكن هذا التعقد المخوف لا يبدو ، اول وهلة ، على حقيقته ، بل تبدو الرأسمالية ، من النظرة الاولى ، بسيطة واضحة ، يألفها الانسان وينخدع بها، والباحث الذي لا تدعوه حياته او تجاربه الى تحليل اسرار الرأسمالية وخفاياها الاجتماعية ، لا يرى الا الوضوح والعفوية : فثمة نقود... وثروات... واموال... وآلات وثمة عمال يشتغلون ، وآخرون لا يجدون عملاً... الخ...

تبدو جميع هذه المظاهر بسيطة واضحة لانها مألوفة .

اما الاقتصاديون المختصون غير الماركسيين، فيمكنهم احياناً وصف بعض مظاهر الرأسمالية واحداثها . وقد يلمسون شمول هذه الاحداث واتساع رقعتها... ولكنهم غالباً ما يظلون على عتبة المعرفة العقلية. ولو اردنا نقد مذاهب هؤلاء لاستغرق نقدنا

مجلداً كاملاً ... ولذلك نوجز فنقول ان مؤلـفاتهم تضم من الابحاث الاقتصادية الجزئية، الخاصة بالجغرافيا الانسانية (وصف الصناعات، ومنابع المواد الخام...) وبعلم النفس (وصف نفسية الرأسمالي وردود الفعل في مسلكه) وبالرياضيات (الاحصاءات) ولكنهـــا تحتوي القليل القليل من الاقتصاد السياسي ، والعلم الاقتصادي ! وانهم ليتأرجحون بين مفهومين :

فبعضهم يبدع في وصف فوضى الاحداث الاقتصادية ، غير المترابطة ، المنعزل بعضها عن بعض، — في نظر هؤلاء طبعاً — البعيدة بجملتها عن سائر اوجه النشاط الانساني، وهذا يؤدي الى كون هذه الاحداث ميتة جامدة .

وبعضهم الآخر (وهو من اتبـــاع المدرسة التحررية ، او التحررية الجديدة) يبحث عن انسجام محتوم، وقانون يتخيل هذا الانسجام بين الاحداث الاقتصادية المتناقضة، ويوحد بينها.

وعلى كل حال ، فجميع هؤلاء يميلون الى وصف الرأسمالية من الداخل ، دون ان يسيطروا على جزئياتها ، ويشرفوا عليها، وينظروا اليها جملة واحدة من الخارج ، نظرة العلم الى مجموعـة عضوية، ولذلك هم ينظرون اليها كأمر واقع محتوم، ليس دونه من مهرب . وجميع هؤلاء يميلون الى جعل الاحداث الاقتصادية الذاتية ذات اهمية ازلية محتومة، ومن هذه الاحداث: المشاريع الاقتصادية الفردية، (ولا سيما مشاريع الرأسماليين) واراء المشترين والبائعين ومزاعمهم وحاجات الافراد ورغباتهم، والتضحيات التي

يبذلونها...

ومن الواضح – مع ذلك – انه اذا كان صنف اقتصادي او سلعة معينة تثير انواعاً من المبـادرة ، او تحرك المشاريع والرغبات باتجاه خـاص ، واذا كانت اذواق النـاس تميل الى مشروع معين او سلعة بذاتها ، من الواضح حينذاك ان هذه الحـالات النفسية ليست هي التي تخلق السلعة او الشيء . ثم ان الحاجات والرغبات نفسها يجب أن تفسّر ، وتاريخ الانسان الاجتماعي يقوم فعلًا بتفسيرها .

وكل مثالية انمـا تنشأ عن كون التفكير غير الديالكتيكي يفصل ويعزل الموضوع عن الشيء، والفكر عن الطبيعة ، والعلة عن الصيرورة ، والوعي عن ظروفه الموضوعية . وان علمـاء الاقتصاد ، التابعين للمدرسة المثالية يفصلون الاقتصـاد ، والعلم الاقتصـادي ، ويعزلونهما عن كل طريقة منهجيـة تنظيمية عامة ، بل عن سائر مظاهر العنصر الانساني والتـاريخ ، وهم يعزلون الاحداث الاقتصادية بعضها عن بعض ، بوصف سطحي، او بتحليلها تحليلًا جزئياً. ولذلك تتسع الشقة كثيراً بينهم وبين الاقتصاد السياسي العلمي .

اما الماركسية فنجدها تنفي وجود الاحداث الاقتصادية التي يمكن عزلها او تعريفها على حدة ، اي انها تنفي امكان نشوء علم النفس الاقتصادي .

فماركس يرى (وقد يبدو قولنا هذا مناقضاً جداً للشائع عن

ماركس) انه لا يمكن ابداً ان نطلق على الاقتصاد السياسي اسم « العلم المستقل » الحر الذي يعنى بدراسة احداث اقتصادية خاصة .

فما هو الاقتصاد السياسي اذن ؟

انه علم من علوم التاريخ ، يعمل لكشف قوانين تاريخية (اي قوانين يخضع لها التطور الانساني وصيرورة التاريخ) ويعمل ايضاً لدراسة تكوين اقتصادي اجتماعي معين : الرأسمالية ، من ناحية تركيبها وتطوره .

فاذا لم تكن الرأسمالية غير جزء من منحنى اوسع اجتازته البشرية خلال التاريخ ، واذا كان ثمة نظام تاريخي اجتماعي موضوعي يخضع له التاريخ في تطوره ، اتضح لنا كيف بقيت دراسة البشر في ضوء علم النفس سطحية لا تتعمق المشكلة الاقتصادية الاجتماعية الا قليلاً ، وكيف كانت قشرية لا تنفذ الى لباب الموضوع وجوهره . وهذه الدراسة ليست خاطئة ولكنها سطحية وهي تصبح خاطئة حين تطمح الى ان تكون في يدها ، او حين تزعم ان في يدها ، حلول القضايا .

فاذا نظرنا الى المسألة الاجتماعية من هذه الزاوية ، اتضح لنا ايضاً السبب الذي كانت لاجله دراسة هذا التكوين الاقتصادي الاجتماعي (الرأسمالية) مستحيلة، لا ينفذ منها الباحث الى حقائق عقلية ثابتة الا اذا اجتمعت عناصرها حول التعمق في قضايا التطور والصيرورة ، في قضايا التاريخ . اي انه يتحتم على الباحث ان

يدرس ولادة الرأسمالية ، ونموها ، واوج ازدهارها ، وانحلالها وهي لا تبذل كنوز اسرارها الا للذين يتأملونها في مجموعهـــا وشمولها ، وفي تعاقب المراحل على نظامها الطبيعي .

وانما نكتشف تركيب الرأسمالية الديالكتيكي (اي المتناقض) منذ اللحظة التي نكف فيها عن فصل بعض الاحداث عن البعض الآخر ، مطلقين عليها اسماء طنـانة !. فهذه احداث اقتصادية ، وتلك عوامل اقتصادية ، وهاتيك مفاهيم اقتصادية .. الخ...

ولنضرب مثلاً بسيطـاً دقيق الدلالة ، في موقف صنـاعي رأسمالي، يدخل التحسين على مصنعه، فيشتري الآلات الجديدة، ويوظف في مشروعه رؤوس اموال كان قد ادخرها من ارباحه السابقة ، او اقترضهـــا . فالاقتصاد السياسي غير الماركسي ، يغتنم هذه الفرصة ، ليصف نشاط هـذا الفرد ، ويشيد بخدمته المشاريع الحرة ، وشجـــاعته في التضحية دون ان ينفق جميع ارباحه ، وانسجام المنافع التي تيسر له دائنين يمدونه بالمال فور اعلانه رغبته في القرض...

ولنكف عن النظر الى هذا الحدث منفصـلاً عن سواه من الاحداث ، وعن وصف مظاهره النفسية السطحية . اذ اننـــا نلاحظ ، مع ماركس ، ان الرأسمالي الذي يدخل التحسين على آلات مشروعه لا يلجأ الى هذه العملية بدافع من المبادرة الفردية الحرة الا نادراً : في اكثر الاحيان ، تنحصر رغبة الرأسمالي في زيادة نتـاج الآلات ، وتضخيم العمل ، وتوسيع المشروع ،

وزيادة استثمار العمال قدر طاقته . فاذا جدد الآلات التي يستخدمها ، واستخدم اعظمها واحدثها ، فلأنه مرغم على ذلك. ولماذا ؟ – انه مرغمٌ بسبب مقاومة عماله كلّ محاولة تستحثهم على بذل جهود جديدة تزيد في ارباحه ، وبسبب المزاحمة التي يلقاها من قبل الرأسماليين الآخرين (على الاقل في عهد المزاحمة الحرة، اي حين لا يتعلق الامر برأسمالية الحصر المؤدية الى جمود رهيب) . وبتعبير آخر نقول ان حرية الرأسمالي في انشاء المشاريع الصناعية ليست الا مظهراً ذاتياً سطحياً له جذور عميقة تتغلغل في نظام طبيعي اعظم اتساعاً وموضوعية ، واشد تناقضاً (المتناقضات بين الطبقات والتناقض في طبقة الرأسماليين انفسهم بسبب المزاحمة) ولندرس الآن النتائج المترتبة على هذه الضرورة التي تتخذ في نظر الرأسمالي الفردي مظهر مشروع حر وهمي خادع . فالرأسمالي يجدد في آلات مصنعه ، اي انه سينتج سلعاً اكبر كمية ، بوساطة عمال هم اقل عدداً ، او سلعاً اكثر كمية، باليد العاملة نفسها دون زيادة او نقصان . وهو يطمح الى جر منافسيه الى الافلاس ، الا اذا حُمِلوا حملًا على تجديد آلاتهم . وفي هذه الحالة سيكون ثمة تقدم اقتصادي آخر، ونمو في القوى المنتجة ، ولكن خلال حوادث الافلاس ، والخراب ، والبطالة الناتجة عن هذا النمو وذلك التقدم ، اي خلال المتناقضات المختلفة ؛ وليس هذا كل شيء :

فالرأسمالي او الرأسماليون الذين يستكملون وسائلهم

الانتاجية ، ويحسّنونها ويطوّرونها ، يميلون ايضـــاً الى اشباع الاسواق وملئها . وهم يميلون الى هذه النتيجة بسبب « منطقي » طبيعي ، لانهم انمـــا ينتجون (اي ان عمالهم ينتجون) سلعاً اكثر كمية منهـا في السابق ، باستعمال عناصر من النشاط الحي (جهد العمال) اقل من السابق؛ اذن فثمن اليد العاملة والحاجة اليها لا يميلان الى الصعود بل هما على العكس ، يتدنيان . ولا شك في ان الرأسمالي الذي ادخل التحسين والتجديد على وسائل الانتاج ، فحصل بذلك على فضل من المنفعة ، قد يزيد في اجور عماله احياناً... ولكن رأس المال الموظف في المشروع يزداد ، فترتفع معه ، اذن ، بصورة محتومة ضرورية ملحة ، الحاجة الى زيادة القدرة على الانتـاج . أضف الى ذلك ان الرأسمالي يخسر الربح الاضافي الموقت، حين يدركه منافسوه في مضمار الانتاج والاسعار او يسبقونه . فاذا درسنا حالة الرأسماليين جميعاً ، في هذه اللحظة ، رأينا ان رأس المال الشامل الموظف في المشاريع قد ازداد زيادة هائلة ، اما الارباح فقد زالت .

ويريد الرأسماليون ان يحتفظوا بمعدل ارباحهم في مستوى معين، فيجدون انفسهم ازاء ضرورة ماسة عانوها من قبل: زيادة عمل العمال وتضخيمه ، وادخـــال تحسينات جديدة على وسائل الانتاج وآلاته ، وهكذا دواليك . وهذا مظهر من « حلقة جهنمية مفرغة» (وهي جهنمية لانها متناقضة) تدور فيها الرأسمالية، وليست هي حلقة الاسعار والاجور ، تلك التي دلل ماركس

على عدم وجودها ، بل الحلقة الجهنمية المفرغة التي يجري فيها التسابق على الكسب بين الرأسماليين .

وانما يتضح هذا النظام للباحث الذي يتخلى عن وجهة النظر الى الحدث او الفرد المنعزل ، ليدرس المجموعة ، والتطور ، والنظام الموضوعي نفسه؛ ونكرر ما قلنا ، فهذا النظام لا يظهر الا بعد تحليل ديالكتيكي ، ينفذ الى اعماق المظاهر الذاتية ويخترق حجب الاوهام الديالكتيكية .

ولنشر اشارة عابرة الى ان التحليل الديالكتيكي لا يُعنى ابداً بغير الاتجاهات . اي بتطور النظام والصيرورة الخاصة في مجموعة النظام الشامل . ومبدأ الاتجاهات هذا ، اي مبدأ التطور الذي يحمل في ذاته اتجاهه وقانونه ، وهو مبدأ أساسي ؛ يكاد غير الديالكتيكيين يجهلونه جهلًا تاماً .

ونشير ايضاً الى ان المثل الذي ضربناه آنفاً، يتعلق بالرأسمالية، في حالتها الطبيعية : الرأسمالية التقليدية ، في اوجها وفي عهدها المتصاعد. اما رأسمالية الحصر، فتبدي احداثاً جديدة، تدل على عهد جديد. وقد بيّن الماركسيون كيف انبثقت هذه الرأسمالية بصورة حتمية ، من رأسمالية المزاحمة ، وكيف انها — لذلك — رأسمالية تميل الى الانحلال والزوال ، او على الاصح ، كيف يكمن فيها زوال الرأسمالية المحتوم .

ننتقل بعد هذا الى القضية الاكثر شمولاً ، تلك التي اشرنا اليها في الفصل المخصص للطريقة الديالكتيكية من هذا الكتاب.

ان تحليل الكل المعقّد المتناقض (اي الرأسمالية) يستخرج من هذا الكل جوهراً عضوياً، له صفة الخلية، ونعني به تلك السلعة التجارية المصنوعة الناتجة عن العمل، اي المظهر المسمى «بقيمة» السلعة التجارية.

وبالتالي يدخل هذا المظهر في صلب النظم، فتغيّره وتحوّر فيه، ومع ذلك فهذه النظم تحافظ عليه وتجعله عالقة من عوالقها. ورأس المال يحاول ان يعمل ويتحرك بصفته قوة مستقلة استقلالاً مطلقاً، وذلك حين ينتج المال مالاً، ورأس المال ينتج امثاله من رؤوس الاموال. وهذا انما يجري على صعيد رأس المال المالي، والقيمة التجريدية. ومع ذلك، ورغم جهود الرأسماليين العنيفة، لا يستطيع رأس المال الانفصال ميتافيزيكياً ليتحرك داخل ذاته وفي حالة مجردة محضا، بل يترتب عليه انتاج اشياء وسلع، ونشوء قيمة تجارية تتخذها هذه السلع التجارية الاستهلاكية.

فالتحليل يصل اذن الى «القيمة» بصفتها مظهراً اولياً، وعلى كل حال ليس هذا المظهر بَدَهيّاً، بسيطاً، كتلك العناصر التي يزعم التحليل الديكارتي بلوغها... بل هو على العكس يبدو للباحث معقداً مركباً، كأعمق ما يكون التعقيد والتركيب. فهذا العنصر لا يبدو بسيطاً ولا يمكن العزل عن المجموعة العضوية الاجتماعية، او عن النظام التاريخي الاجتماعي المعقد هو ايضاً: شأن الخلية البيولوجية التي لا يمكن فصلها عن العضوية ولا عن نظامها التطوري، ومع ذلك يكون لها عند التحليل

كيان بدائي واقعي خاص .

وينكشف « المظهر ـ القيمة » ايضاً عن حركة ديالكتيكية، وهي حركة مزدوجة . فثمة قيمة الاستهلاك ، وقيمة التبادل . والسلعة الواحدة تبدو تحت هذين المظهرين المختلفين، وكل مظهر منهما يناقض الآخر، ويحاول نفيه وتدميره نهائياً. وهما مع ذلك متلازمان، بل وجود احدهما يستدعي وجود الآخر ! فالسلعة، بصفتها قيمة للاستهلاك ، هي هدف للرغبة ، ومحل لتفضيلها على سواها من السلع ثمّ هي تستعمل وتستهلك . اما بصفتها قيمة للتبادل فلا يرغب فيها الناس الا لما تحوي من قيمة مالية رسمية . فهي تنفصل عن العمل المنتج ، كما تنفصل عن الحالات النفسية التي تستثيرها بصفتها قيمة للاستهلاك . وهكذا تتخذ وجوداً آخر ، هو وجود اجتماعي ، اي وجود السلعة المطروحة في سوق . اما قيمتها الاستهلاكية فتوضع جانباً ، او تُصنّف في المرتبة الثانية ، هذا اذا لم تُنسَ نهائياً طوال المدة التي تحتفظ فيها بصفة السلعة في السوق ، وطوال المدة التي تستغرقها مرحلة التبادل .

وماذا تمثّل ، في هذه الاثناء ، السلعة المتبادلة ؟ وعلى اي مظهر من مظاهرها الاولية والنهائية تحافظ ، اعني هذه المظاهر التي اكتسبتها السلعة بصفاتها النافعة او صفاتها التي يرغب فيها الناس؟

الجواب: ارى ان ثمة خاصة واحدة تحتفظ السلعة بها ، وهي كونها نتاج عمل ، وبهذه الصفة تكون معرّضة للقياس والمقارنة

بسواها من منتوجات العمل نفسه . لان العمل ، [اذا نظرنا اليه ، لا من الناحية الفردية المحدودة (مهارة المنتج ، المبادرة ، الجهد الخ ...) بل من الناحية الاجتماعية] ليس الا « الوقت اللازم للعمل» فالسلعة تمثل الوقت اللازم لصناعتها، ولكن ليس وقتاً للعمل الفردي، بما ان الخصائص الفردية تفقد اهميتها الاولية وتنزل الى المرتبة الثانية ، ويهملها نظام التبـــادل الاجتماعي ، فالسلعة المصنوعة تمثل في الواقع، معدل الوقت الاجتماعي المشترك اللازم لصناعتها[1] . فاذا تأملنا القدرة على انتاج سلعة في وقت معين ، (تاريخي) رأينـا ان كل سلعة تمثل ، او تجسّد ، حصة معينة من هذه الطاقة الانتاجية الجماعية ، اي قسماً من العمل الجماعي العـــام الذي يقدمه مجتمع معين . وهذا الجزء ذاته ، المقتطع من العمل الجماعي ، قد جاء ليتمثل في « القيمة » اي في تقدير قيمة السلعة المصنوعة بمقياس المال والنقد .

ولا بد من الملاحظة ان اولئك الذين يصفون حالات المنتج والمستهلك النفسية ، او نفسية التاجر ، انما يظلون على سطح الظاهرة الاقتصادية الاجتماعية ، ولا شك في انهم يصفون واقعـاً صحيحـــاً ، ولا يخطئون الا حين يعتقدون ، واهمين ، بانهم يكتشفون حركة التطور في شمولهـــا ، ولكن جوهر هذه الحركة يظل بعيداً عن متناول عقولهم واقلامهم، ونعني به العنصر

---

(١) من الواضح هنا اننا نتحدث عن الاشياء الممكن صناعتها جماعياً وفي كل لحظة لا السلع والاشياء الفنية او الكمالية التي تحدد الدوافع البسيكولوجية قيمتها.

الاقتصادي الاجتماعي .

ومن ناحية ثانية ، « فالقيمة » لا تمثل وقتاً فردياً للعمل ، بل معدلاً اجتماعياً ، شاملاً ثابتاً ، اذا نظرنا اليه في مرحلة تاريخية معينة وفي مجتمع معلوم ، بلغ مرحلة خاصة من تطور القوى المنتجة ، اي درجة خاصة من القدرة على الانتاج والعمل، تحددها هي نفسها مجموعة الوسائل التقنية المستعملة ، وتنظيم العمل الخ ...

اما اولئك الذين ينسبون الى ماركس تحديده القيمة بالزمن اللازم للعمل الفردي الذي يبذله الصانع والعامل ، فيضعون (متعمدين ، او من غير وعي) طريقة « ماركسية » جديدة ، ويصوغون افكار ماركس كما يشاؤون. وهم يضعون للماركسية صورة كاريكاتورية ليخلصوا بعد ذلك الى «الرد» على الماركسية وما اسهل مهمتهم، وردهم على سخافات تصطنعها اذهانهم وتخلق معها الحجج والردود .

ولكن قد يعترض قائل بأن معدل هذا الزمن الاجتماعي اللازم للعمل ليس الا تجريداً ، وكمية مطلقة . وهذا صحيح . فماركس قد بيّن بالتفصيل، كيف ان السلعة التجارية ، بصفتها هذه ، تتجرد عن صفاتها الاخرى ، لتتخذ وجوداً آخر كمياً مجرداً، وبيّن كذلك كيف ان العمل الاجتماعي ليس الا تجريداً كمياً ولكنه بيّن ايضاً كيف نشأت هذه المجردات الكمية ، بحكم الضرورة ، واتخذت وجوداً مستقلاً خلال تطور نظام

التبادل الطبيعي الاجتماعي . وهذا النوع من الوجود المستقل ليس اقل غموضاً من الاحصائيات و « القوانين » التي تتحدث عن معدل كثير من الاشياء والقيم ، والتي اكتشفت في هذه الايام الاخيرة وكدمها العلم الحديث من كل جانب ، فكانت كميات ، ولم يمنع هذا من وجودها مستقلة بعض الاستقلال عن سائر النظم الفردية البدائية التي تدخل في صلبها ، دون ان تتمكن ، طبعاً ، من الانفصال عنها

واخيراً لقد بيّن ماركس كيف يتحقق وجود هذا التجريد الكمي ويكتسب حقيقة مادية ويتجسد في النقد او المال (العملة) ومنذ تلك اللحظة ، يتخذ نتاج اليد العاملة الانسانية ، ونتاج الذهن البشري (التقويم والتقدير) مظهرين متباينين مستقلين في الظاهر . وهنا نجد مرة جديدة، في زاوية التحاليل الاقتصادي ، الوثنية الجزئية

على اننا لا نستطيع عزل انتاج السلع التجارية (التبادل) . فهذه تتطلب درجة تطورية اجتماعية معينة ، اي انها لا تظهر الا في مرحلة تاريخية معلومة؛ ويترتب عليها خصوصاً، تقسيم العمل، ويلزم ، في الواقع، ليكون هناك تبادل ، ان يتعمق المنتجون اختصاصهم في شؤون استعمال التقنيات المختلفة . وعندئذ يترتب عليهم ايضاً تبادل منتوجات عملهم ، وبوساطة التبادل ، نجد العمل الاجتماعي المقسّم داخل كلٍ معين ، وداخل بلاد او مجتمع معينين ، يفرض نفسه ويتركز كلّاً ، فيتخذ مظهر

العمل الاجتماعي . وبالتبادل ، وبالمزاحمة التي تجري بين المنتجين (هذه المزاحمة التي تجر المنتجين الاقل مهارة من سواهم او الاضعف معدات ، الى الافلاس .) يوزّع المجتمع المرتكز على التبادل والتجارة القدرة على الانتاج التابعة له ، ويقسمها على مختلف فروع الانتاج ، وفقاً للحاجات الراهنة ، وحسب امكان الاسواق. وهذا النظام المتطور يتمرد على رقابة البشر ، ويخرج على ارادتهم . فهو يتم موضوعياً، وفي وحشية وعنف ، بحوادث الافلاس والخراب ، وما اكثرها في المجتمع الرأسمالي الآخذ بالانحلال .

وقولنا «تقسيم العمل» يعني الملكية: ملكية وسائل الانتاج. فماذا تعني القيمة التجارية، اذا نظرنا اليها من هذه الزاوية، وماذا يترتب عليها ؟

انها تعني ويترتب عليها ان المنتجين اصبحوا لا يشكلون جزءاً من جماعة اجتماعية ، بل هم منفصلون منعزلون عن الجماعة ، في بادىء الامر بوساطة عمل جزئي (مقسّم) وبالتالي ان الادوات والآلات (وسائل الانتاج) يملكها افراد ملكية خاصة (سواء أكان هؤلاء الافراد هم المنتجين انفسهم كما يحدث في الصناعة اليدوية ، ام لم يكونوا . فهذا امر ثانوي) وهكذا فالكل الاجتماعي يبنى ويتألف ويتركز من خلال القيمة وعلى اساسها واساس السلعة التجارية ، والعملة واسواق التبادل . اما العمل فلا يفقد ابداً صفته الاجتماعية ، بل ان مجموعة العمل هي

دائماً التي تتمثل في المنتوجات ، ومعهـا قدرة مجتمع معيَّن على الانتاج ولكن في صلب كل مجتمع مؤسس على التبـادل ، نجد المنتـج في الوقت نفسه مفصولاً ومرتبطـاً بالآخرين بوساطة السوق . فالعمل هو اجتماعي ومفصول عن المجتمع في وقت معاً (العمل الخاص والعمل المرتكز على الملكية الخاصة) والصفة الاجتماعية التي لا يستطيع العمل فقدانها تعود الى التركز على نحو يتمرد على رقابة البشر وارادتهم ، وعلى نحو غير مبـاشر بل شامل ، احصائي ، اي على « نحو وحشي قاس رهيب ، يدمر الافراد تدميراً ، ومجموعة العمل الاجتماعي » كما يقول ماركس.

وتهيمن مجموعة العمل الاجتماعي وتتركز بصفتها تبادلاً خاصاً محدوداً ، لمنتجات العقل

وهذا يؤدي :

١ ـ الى ان يترتب على المظهر الذي تتخذه القيمة (السلعة، العملة، المال) علاقات اجتماعية معينة، هي نفسها احداث تاريخية، ومراحل من تطور النظام التاريخي وتطور البشر ومع ذلك فمجموعة العلاقات المترتبة على مظهر القيمة هذا ، بصفتها محتوى تاريخياً اجتماعياً ، هي في الوقت نفسه ، مستورة بهذا المظهر فمن ناحية المال مثلاً، او العملة، ننسى تماماً اننا ازاء عمل اجتماعي مجمد متبلور في عملة ، او في اوراق مـالية مصرفية، فالنقود ، ويليها رأس المال ، تتخذ شكل « شيء » ومظهره ، مع ان القضية قضية علاقات انسانية

٢ – هذه العلاقات الانسانية ، هي من ناحية ثانية، متناقضة اعمق التناقض، والتناقض الاساسي ، اصل جميع المتناقضات، هو ذلك الكامن بين الطبيعة الاجتماعية الضرورية للعمل الانساني ، وبين الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. فالعلاقات الاجتماعية، تتخذ شكلاً هو نفسه خارج عن الوعي ، وهو نفسه موضوعي عنيف في موضوعيته وذلك بسبب وجود هذا التناقض الموضوعي الذي لا يعيه المجتمع تمام الوعي (ولو وعاه لكانت الثورة المحتومة) فالعلاقات الاجتماعية تتمرد – والحالة هذه – على الانسان النشيط الخلاّق ، مع انها من عمله وغرس يمينه .

٣ – هكذا تتحد ايجابياً ، ويتضح ايما وضوح ، على صعيد العلم الاقتصادي، انحطاط الانسان، بسبب طبقة السادة، وخضوعه للوثنية الجزئية المجردة .

فالتطور التدريجي الاجتماعي ، بجملته ، هو الذي يحتفظ في تكوينه ، بحقيقة طبيعية موضوعية ، خارجة عن متناول الوعي والارادة ، وهذا الذي يهب الانسان قدرته المتزايدة ، على الطبيعة، ويتيح تقدم التقنيّة، وتنظيم العمل، فتتيح هذه بدورها تقدم الوعي والمعرفة تقدماً كبيراً .

وذلك تطور طبيعي محتوم ، ضروري تاريخياً ، وهو قانون داخلي سنّه قانون داخلي من قوانين الصيرورة الانسانيّة .

إن الوجود الذي تتخذه المجردات يمد في عمر سيطرة الطبيعة الخارجيّة على الانسان ويؤدي الى اطالة عهدها ، في الوقت

نفسه الذي تتأكد فيه قدرة الانسان على الطبيعة .

نقول هذا ثم نتساءل عن النتائج الرأسمالية « النوعية » التي تترتب على « القيمة »، هذه النتائج التي تنمو وتتطور من خلال صفات موضوعيّة ، محددة متمردة على وعي الناس وإرادتهم ، بمن فيهم الرأسماليين ؟؟

ونتساءل ايضاً ، بعد ان نعرف ان مظهر القيمة ينشأ بنشأة التبادل (بنشأة الاقتصاد التجاري) عن التحولات والتغييرات التي يستحدثها الاقتصاد الرأسمالي في مظهر القيمة :

في الجزء الاوّل من كتاب رأس المال (الاجزاء ١ — ٤ من ترجمة موليتور الفرنسية) بيّن ماركس كيف أن اسعار السلع المختلفة تتأرجح حول قيمها (التي يحددها معدل الزمن الاجتماعي المستغرق في العمل ، وهو الزمن الضروري للانتاج).

واينما يكن هذا التأرجح ، تكن تقلبات احوال العرض والطلب، فقيمة سلعة تمثل — إذن — المعدل الاجتماعي (الاحصائي) للاسعار المختلفة ؛ ولا نرى السلعة تباع (الا في حالات نادرة جداً حين يتوازن العرض والطلب) حسب قيمتها الحقيقية ، مع ان قيمتها تحدد سعرها .

بيّن ماركس في هذا الجزء الاول من كتابه كيف ان الرأسمالي يبتاع من السوق سلعة خاصة انسانية، حسب قيمتها المحددة بالعرض والطلب أيضاً — اي كيف يبتاع الرأسمالي ، بصورة « شريفة » طبيعية حسب مفهوم التركيب الاجتماعي الرأسمالي — سلعة هي

« طاقة العمل » التي يبتاعها من العامل الاجير .

فالعامل الاجير (اي كل طبقة العمال الاجراء) يجد نفسه محروماً من وسائل الانتاج، ومفصولاً عنها، رغم انه يلعب دوراً اساسياً مهماً في تطور العمل الاجتماعي، لا يرى مخرجاً إلا ببيع طاقته على العمل للرأسمالي .

اما الرأسمالي (اي طبقة الرأسماليين) فيشتري هذه السلعة «البشرية» حسب قيمتها (حسب سعرها في السوق وسعرها يتأرجح عادة ويدور حول « القيمة ») وهذه القيمة ايضاً يحددها الزمن المستغرق فى العمل ، والضروري لانتاجها ، شأنها في ذلك شأن سائر السلع .

اما الاجير من حيث قدرته على العمل ، فانه قوة يمثل انتاجها وتجديدها نفقات معيشته وعائلته ضمن ظروف تاريخية واجتماعية معينة (تختلف باختلاف البلدان ، ولكنها تميل كلها الى الغاء المزاحمة بين الاجراء وتخفيف حدتها، وتخفيف حدة الضغط الرأسمالي) .

فأجور العمل تمثل ، اذن ، الزمن اللازم للعمل ، الضروري اجتماعياً ، لاعالة العامل ، واسرته ، (يعني العمل المستغرق في العمل الاجتماعي الذي يبذله العامل ويكون اثناء ذلك يعمل لنفسه ، لمنفعته الخاصة) .

ولكن هذا الزمن هو ، حتماً ، دون الزمن المستغرَق في العمل (اي العمل الاجتماعي المشترك) الذي يستطيع هذا العامل

بذله. والا كانت القدرة على انتاج هذا العمل ضعيفة او مفقودة، دون ان يصيب الرأسمــالي اية فـائدة من استخدام العمال .. وان الفرق بين الاجر او الزمن اللازم للعمل (المعدل الاجتماعي) الضروري لاعالة العــامل واسرته ، وبين الزمن اللازم للعمل (المعدل الاجتماعي) الذي يبذله العــامل فعلاً ، هو في ظل النظام الرأسمالي ملك الرأسمالي صاحب وسائل الانتاج .

وان العمل الاضافي ، العمل الزائد ، الذي يقدمه العامل ، هو المصدر الوحيد لربح الرأسـمالي ، وهذا هو التفسير الوحيد لهذا الربح ، فرأس المال حين يشتري طاقة العمال على العمل انما يربح - فعلاً - ما نسميه « فضل القيمة » .

***

في الجزء الثاني من كتاب رأس المال (الاجزاء ٥ - ٨ من ترجمة موليتور) بيّن ماركس كيف تتوزع قدرة المجتمع الانتاجية العامة على مختلف فروع الانتاج واقسامه (القسم الاول: انتاج الوسائل المنتجة ، القسم الثاني : انتــاج سلع الاستهلاك وبضائعه) وهو يقيم الدليل على ان بيع المنتجات وتجميع رأس المال تحتاج حتماً الى بعض المقاييس والاحجام المحددة التي تتطلبها مختلف اقسام الانتاج ومرافقه، وهذه الاحجام تتعدى في الواقع، وتنتهك في ظل النظام الرأسمالي ، ويختلط بعضها ببعض، ويمتص بعضهـا بعضاً ، لافتقـار المجتمع الرأسمالي الى تصميم عقلي يجري الاقتصاد على سننه . ومن هنا منشأ ازمات الانتاج الفائض عن

الحاجة (فيضاً نسبياً) وهي ازمات لا يمكن تجنبها في الواقع، وذلك لعدم تناسب مرافق الانتاج واقسامه ، وللاختلال الدائم الذي يصيب هذه المرافق في ظل الرأسمالية ، ولأن الاجراء (السواد الاعظم من السكان) لا يستطيعون استهلاك جميع ما انتجوا بل تفيض عنهم سلع كثيرة فيضاً نسبياً، فقانون الرأسمالية الفاعل في صلبها وفي اعماقها، ليس، اذن، قانون انسجام ونظام، بل هو قدر محتوم يعج بالمتناقضات والفوضى، رغم ان ميل رأس المال الى التمركز والحصر، يصور الرأسمالية على غير هذه الحقيقة.

***

وفي الجزء الثالث من « رأس المال » (الاجزاء ٩ — ١٤ من ترجمة موليتور) حلل ماركس توزيع الدخل القومي على مختلف الطبقات ، فاقام الدليل ايضاً على ان هذا « النظام » لم يستطع ان يثبت اركانه ويتماسك ، على رغم فوضاه العميقة الرهيبة ، الا بوساطة معدلات اجتماعية احصائية عامة، كانت تفرض وجودها عفوياً . نذكر منها على سبيل المثـــال ، المعدل الكسبي الذي يضيفه كل رأسمالي ، على نحو طبيعي ، الى نفقات الانتاج، ليقدر ثمن المبيـع الذي يرغب فيه ، والذي يبيـع السلعة بمقتضاه . لقد حلل ماركس ، بدقة ، العلاقات القـــائمة بين قيمة المنتوجات والسلع ، ونفقات الانتاج، ومعدل السعر الكسبي، فاقام الدليل على ان « نفقات الانتاج » الرأسمالية ، ليست الا نتيجة للقيمة ، ولكنها اتخذت شكلاً منحرفاً آخر ، فعبرت عنها لغة المظـاهر

الرأسمالية الخادعة تلك التي تريد اخفاء المصدر الحقيقي لكسب الرأسمالية وهو فضل القيمة، اي الجزء المقتطع من جهد العامل. وقد دلل ماركس ايضاً على ان التسابق على الكسب الرأسمالي، وزيادة الآلات ، والمعدات ، وزيادة القدرة على الانتاج، وانماء كتلة الارباح مجتمعة ، يترتب عليها كلها ميل عنيف الى انخفاض معدل الكسب ، ولكن هذا الميل تخفيه الاسباب الدافعة الى نشوئه !

وهذا التناقض هو اعمق متناقضات الرأسمالية وأشدها خطورة وهو يحكم على الرأسمالية لا بانهيار آلي ذاتي ، بل باستفحال متناقضاتها الداخلية، واشتداد خطرها الرهيب، ثم اصابتها بازمة عامة محتومة .

وهكذا ، يظل الميل الى التوازن، في ظل النظام الرأسمالي، في نزاع دائم مع الميل الى تدمير هذا التوازن ، وهذا الميل الثاني ، المدمر ، يتغلب – موقتاً – اثناء الازمات الدورية التقليدية ، ثم تكون له الغلبة النهائية في اللحظة نفسها التي تنهض فيها مظاهر الرأسمالية الخداعة (شركات الحصر الخ ...) لتضفي على نظامها صفة التنظيم الداخلي المنسجم ، فيكون ذلك اشبه بازهار يراد لها ان تنمو على بركان ثائر !

***

فالمجتمع البورجوازي تكوّن، اذن، ونشأ في مرحلة تاريخية معينة، على قاعدة تطوير القوى المنتجة وانمائها. وكان للبورجوازية

مهمة تاريخية ، هي تطوير هذه القوى المنتجة بتحطيم العقبات والعراقيل التي اوجدها النظام الانتاجي السابق . ثم مرت الايام فاصبحت طريقة الانتاج الرأسمالية ، بدورها ، عقبة في وجه تطور القوى المنتجة ، وهذا يجرها الى نزاع دائم وصراع مدمر تكون الغلبة فيه اخيراً ، للتطور وللتاريخ .

وهذا النزاع يجب ان يحل على نحو ما . فمهمة البورجوازية قد انتهت ، فهي طبقة منهارة آخذة في الانحلال ، وهي لا تدافع عن وجودها اليوم الا بالعنف والحيلة. اما الظروف التي سمحت بسيطرتها ، فقد زالت ، وعلى عاتق الطبقة البروليتارية العاملة مهمة تاريخية هي التوفيق بين طريقة الانتاج وبين القوى المنتجة التي زادت زيادة هائلة .

وعلى هذا الصعيد ، نستطيع تعريف الشيوعية بانها تعيد الى العمل صفته الاجتماعية الحقيقية ، وقيمته العينية ، وهي صفة لا يمكن ان يفقدها العمل ، ولكنها كانت تصارع ، حتى اليوم ، الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، بعد ان جرهما تناقضهما الى هذا الصراع المحتوم .

والشيوعية تتخطى تقسيم العمل تقسيماً جزئياً ، او ان هذا التقسيم الجزئي على الاصح ، الذي فرض ظروف الملكية الخاصة ، لوسائل الانتاج ، يتخطاه التطور الآلي الحديث والصناعة الضخمة المعاصرة . فتقسيم العمل يميل الى مظاهر واشكال جديدة ، يستطيع النشاط البروليتاري المنقذ المحرر وحده ان

يجلوها ويحققها .

***

لهذا كله كانت القوانين الداخلية الصميمة ، الفاعلة في اعماق الرأسمالية ، قوانين تاريخية وديالكتيكية ، وهي هي قوانين التطور التي توجه المجتمع المعاصر ، بين مظاهر الصراع المختلفة ، نحو انتقال نهائي حاسم .

الفصل الخامس

السياسة الماركسية

لم يدعُ ماركس ابداً الى مبدأ مساواة سطحية كثيراً ما اختلط امرها بروح الديموقراطية الشعبية الحقة ، وبالشيوعية . فماركس يقبل بعدم تساوي الوظائف الاجتماعية ، ولكنه يميز بين وظائف الادارة والقيادة والتنظيم ، وبين الوظائف السياسية والمهام الموروثة .

فالاولى ، وهي وظائف فنية ، تظهر الى الوجود بصورة عفوية ضرورية . ففي كل جماعة عاملة ، تدعو الحاجة دائماً الى تنظيم معين – يفرض نفسه بصورة عفوية او بعد اختيار وانتقاء – وهذا التنظيم يرأسه عادة بعض الافراد، فاذا تسلم هذه الوظائف الافراد الاوفر مواهب من سواهم ، والاكثر كفاءة لها ، فليس ثمة مجال للنقد. وفي بعض المجتمعات البدائية، او الموغلة في القدم، حين كان افضل المحاربين يصبح رئيساً حربياً ، لم يكن هذا النظام التطوري العفوي التنظيمي لينزع عن المجتمع شيئاً من صفته الديموقراطية ، وفي المجتمع الاشتراكي يؤدي اسناد المهام

الادارية والوظائف التوجيهية العليا الى رؤساء يمتازون عن سواهم بمواهبهم وكفاءآتهم، ولا يؤدي هذا الى مس الديموقراطية، بل — على العكس — يكملها ويحققها، اذ ينسف دعائم التسلسل الطبقي الاجتماعي فلا يبقى من مظاهره الا تسلسل تدريجي متحرك يتألف من المواهب الفردية والكفاءآت النافعة . وان عملية الانتخاب المنتظم الواعي يجب ان تنبه الاذهان ، في المجتمع المرتكز على دعائم العقل ، الى نظام تطوري تدريجي طبيعي يبرز به النشاط الاجتماعي بعض الافراد الاكفاء القادرين على تسلم القيادة .

اما مأساة النظام الرأسمالي ، فليس مصدرها هذا النظام التطوري الطبيعي الواعي ، بل العناصر الوهمية التي علقت به خلال التاريخ .

وان وظائف القيادة (رئاسة المشاريع، التوجيه، التنظيم، الادارة الخ) قد انعزلت عن الضرورات المحسوسة والحاجات الواقعية التي وضعت لها ، فتركزت على حدة ، ونظمت امرها خارج المجتمع ، وفوق المجتمع . وهكذا اصبحت وظائف « سياسية » .

وهذا النظام التطوري المؤدي الى تثبيت المراكز السياسية وفصلها عن المحسوس ، عن المجتمع ، كان يرافق ، خلال التاريخ ، تقسيم العمل ، وفصل العمل المادي عن العمل العقلي الفكري ، ونشوء الملكية الخاصة ، وتكوّن الطبقات الاجتماعية .

وكانت مراكز القيادة والادارة، في بعض الظروف التاريخية، تصبح وراثية لانها مرتبطة بمراكز اصحابها من التركيب الاجتماعي او مرتبطة بنسبة ثروتهم الفردية الخاصة ، دون النظر الى مواهبهم وكفاءآتهم . وهذه المراكز والوظائف اصبحت ، بتثبيتها على هذا النحو ، ملكاً للطوائف المحدودة والطبقات المهيمنة . هكذا تكونت الدولة ، وهكذا انفصلت الوظائف السياسية عن سواها وتركزت على حدة .

فالطوائف والطبقات المهيمنة المسيطرة اقتصادياً ، هي التي حكرت هذه الوظائف ، او حاولت حكرها ، بعد منازعات عنيفة دامية ، للفوز بشرف التفرد بها ، والاستئثار بالمنافع الخاصة التابعة لهذه المناصب السياسية ، والمهام التوجيهية العليا ؟

اذن فما معنى الدولة ، وماذا تمثل هذه المؤسسة ؟

يخيل الينا ، بعد وصف سطحي ، او تحليل غير ماركسي ، ان الدولة تعبير عن المجتمع باسره ، وانبثاق من اعماقه وصميمه. ولكن هذا وهم فادح ، وخطأ عميق الغور ، وخلط وارتباك في فهم معنى المهام الادارية ، والوظائف السياسية . ولا شك في ان المهام الادارية تؤدي الى تحديد كيان بعض الوظائف السياسية في بعض الظروف .

فما هي هذه الظروف ؟

حين تنفصل بعض الطبقات عن بعضها الآخر ، يتحتم ـ عندئذ ـ ان تنشأ على رأسها سلطة تهيمن عليها وتكون داخلية منبثقة عنها

(في الظـاهر على الاقل) وسلطة الدولة يجب ان تنشأ ، لمنع الطبقة المهيمنة من اضطهـاد الطبقة الكادحة المستعبدة والاجهاز عليها والغائها ، اي الغاء الظروف نفسها التي تتجلى سيطرتها بها ، ولحماية المضطهدين من مبـالغة بعض الافراد الطغاة ، وللحكم في المنازعات الناشئة بين الافراد والجماعـات ؛ وسلطة الدولة تثبت مركزها فوق المجتمع ، وسبب هذا المركز الذي تتخذه السلطة السياسية ينحصر في ان المجتمع لا يزال مقسماً الى طبقـــات ، ويخيل للناظر اليه انه اسمى من المجتمع، ومع ذلك ينبثق عنه، ولكن الامر ليس كذلك الا لان المجتمع مقسم، والدولة ايضاً تزعم لنفسها صفة الحكم العادل الممثل لعدالة عليا سامية الخ ...

والواقع ان الدولة التي تعبر عن مجتمع معين ، انما تعبر عنه كما هو ، في حقيقته ، اي انها تعبر عن تركيبه الاجتماعي الطبقي وتكرسه ، وهذا يعني انهـــا تكرس الطبقة المهيمنة المسيطرة وتقرها .

ففي تكوين كل دولة سياسية ، اذن ، ثلاثة عناصر :

١ — عنصر عفوي ، وهو النظـام التطوري الطبيعي الذي تتخذه الوظائف التوجيهية الادارية في ظهورها .

٢ ـ عنصر عقلي واع. فحين تتباين اجزاء التركيب الاجتماعي وتتعقد ، تتطلب الوظائف الادارية نوعاً من المعرفة (التي ظلت جزئية رجعية حتى مجيء الماركسية) بالتركـيب الاجتماعي ، وبالحاجات الراهنة والمصالح ، وبالموجبات والحقوق المتبـادلة ،

وبالاختصار نقول : انها تتطلب معرفة بالكل الاجتماعي ، ومن هذه المعرفة المضطربة الغامضة ، ترتفع المراكز البدائية العفوية الى مرتبة الوظائف الادارية القضائية ، التشريعية الخ...

٣ – عنصر وهمي خيالي ، ذو اهمية عظمى . وقد مارست سلطة الدولة مهامها دائماً ، وراء ستار من ضباب الايديولوجية ودخانها، متخذة مظهراً مستقلاً حيادياً غير متحيز. وكانت تقوم بوظائفها الادارية او القضائية او التشريعية ، واضعة نصب عينيها مصالح الطبقة المسيطرة المهيمنة . اما حاجات الكل الاجتماعي فكانت دائماً مهملة ، او تفسر تفسيراً يتفق ومصالح الطبقة ذات السيادة ، وراء ستار الحياد المطلق المنبثق عن توجيهات سماوية... ومن هنا كان يسمى الملوك الذين يضطهدون الشعوب ويستثمرونها « آباء الشعب » ... الخ...

ولا بد من الملاحظة بان سياسيي الطبقات المهيمنة، في التاريخ، كانوا يؤمنون ، في اكثر الاحيان – ان لم نقل دائماً – بالايديولوجيات .

والماركسية تفرق، من وجهة نظرها، بين المظهر الايديولوجي وبين الوعي السياسي العقلي . ومكيافيلي هو اول من كشف عن طرائق هذا الوعي ووسائله .

وهنا لا بد من الاشارة الى ان اعتبار مكيافيلي موجد الوعي السياسي ، لا يعني ابداً ارتباطنا بمفاهيم المكيافيلية ، كلها او بعضها ، بل اننا نهدف ، على العكس ، الى الاتيان بالواقع

السياسي ، بالحقيقة السياسية ، واحلالها محل المكيافيلية .

اذن لقد عبرت الدولة السياسية دائماً عن التركيب الاجتماعي الطبقي ، وعكست صورة الطبقات المهيمنة ، وهي مع ذلك ما كانت تعبر عن سيطرة طبقة ما ، الا بقدر اصطدامها – أي الدولة – بالصعوبات . وهذا مثل قولنا ان الدولة كانت تعبر ايضاً عن حركات نضال الطبقة او الطبقات المضطهدة ، واحياناً عن انتصاراتها .

وتاريخ الدولة يلخص مكاسب هذه المعارك، ويعبر ايضاً عن الاتفاقيات ، والانتصارات ، والحوادث ، والتحولات ، والمنازعات الاهلية ، والحروب . فهو – اذن – تاريخ متناقض معقد الى ابعد الحدود ، ولا نستطيع ان نفصل فيه المؤسسات عن الافراد العاملين ، والوظائف الواقعية الحقيقية عن الاوهام الايديولوجية والغيبيات . وهو ايضاً تاريخ له مظاهر ديبلوماسية تشريعية ، مالية ، ادارية ، ولكنه كذلك ، وبخاصة تاريخ القوى الراهنة (الطبقات). وهذه المظاهر تلخصت كلها في تاريخ الدولة السياسية . فكيف ندرس مثلاً نشأة الدولة الرومانية ، وتكوينها ، ونشأة الحقوق فيها، دون ان ندرس المنازعات بين البلابيين (العامة) والباتريسيين (النبلاء) ودون ان ندرس ثورات الارقاء ؟

ان ابرز خاصة من خصائص الدولة الديموقراطية كونها تعبر دائماً عن مقاومة الطبقة او الطبقات المضطهَدة ، ثم يترتب عليها

ايجاد تسوية بين الطبقات . وهذا لا يعني ابداً ان الطبقة المهيمنة المسيطرة في عهد الديموقراطية الحديثة ، تفقد آلياً ، تفوقهـــا الاقتصادي وتتخلى عفوياً عن الوظائف التي تستأثر بها ، وتترك الضباب الايديولوجي الخـانق ينقشع تلقائيـــاً . لا . فللدولة الديموقراطية طبيعة مزدوجة ، وديالكتيكية متناقضة . فهي اذ كانت مؤدية الى الطبقية والى الصراع الطبقي، كانت ايضاً تعبيراً عن ديكتاتورية واقعية فعلية. هي ديكتاتورية الطبقة المسيطرة ، ومن ناحية ثانية، اضطرت الى السماح بالتعبير عن مصالح الطبقات المستعبدة واهدافها السياسية . وقد حملت ايضاً حملاً على السماح بتنظيم شؤون العمال (النقـابات ، التعاونيات ، طوائف الحرف الخ...) والتسوية الديموقراطية لا تلغي صراع الطبقـات ، بل على العكس، تعبر عنه . ومن الناحية التطورية التاريخية لم يسع البورجوازية الا التسليم بهذا الواقع الذي جُرّت اليه جراً. فقد اضطرت البورجوازية الى الاستنجاد بسواد الشعب في معركتها الخاصة ضد الاقطاعيين ، واضطرت من ناحية ثانيـة ، تمشياً مع ايديولوجيتها الخاصة. الى السماح بحرية الرأي والتعبير والتفكير، بل التنظيم. وتصاعد النشاط الشعبي فحصر البورجوازية في زاوية ضيقة من هيكل التاريخ ، واخذ بخناقها ، طالباً منها في بادىء الامر ، عدم تسليم نظرياتها الخاصة للايديولوجية الغيبية المحض . وهذا النشاط ، قد سدّد الى صدر البورجوازية افكارهـــا التي كانت تنادي بها في نهضتها السياسية وثورتها ضد النبلاء .

وتاريخ الديموقراطية يجلو هذا المظهر المزدوج من مظاهرها، ولا يمكن تفسيره الا في ضوئه . فالمؤسسات الديموقراطيـة قد عبرت ، في كل زمان ومكان ، عن مظهر التسوية المؤقت ، اي عن العلاقة المؤقتـــة بين القوى في صلب الامة (وعلى الصعيد الاممي العالمي ايضاً) .

ومعنى هذا ان الديموقراطية البورجوازية هي نظام حكم غير مستقر ، وهي تشتمل على جناح ايمن وجناح ايسر يتصارعان دوماً في سبيل الحكم ؛ والنظام الديموقراطي هو نظام احزاب، ومن ناحية شاملة عـامة ، نرى الاحزاب تمثل الطبقات الراهنة المؤلفة من : طبقة ملاكين واقطاعيين عقاريين ، وصنـــاعيين رأسماليين ، ورأسماليين ماليين . وطبقة وسطى ، وبورجوازية صغيرة ، وفلاحين ، وطبقة عاملة...كادحة مضطهدة . على اننا لا نستطيع اعتبـار تصنيف الاحزاب على هذا الاساس الطبقي مظهراً استاتيكياً ثابتاً، فالمظهر والاحداث السياسية اشد تعقيداً واغرب تركيباً . فثمة بين الطبقات (ودون ان ينزع هذا شيئاً من صفاتها الواقعية وحقيقتها) حالات انتقاليـة ، ونشوء كيانات وسيطة ، تجد دوماً رجـالاً يعبّرون عنها ، وملابسات سياسية مختلفة تتسلسل منهـا ، لتلقي على المجتمع ستار الغموض والابهام . والازمات الكبرى تستدعي تجديد الطبقية الاجتماعية واعادة تأليفها . فالرأسمالية الضخمة تحاول ان تجمع تحت رايتها جميع ممثلي البورجوازية ـ ومختلف ضروب المقاومة التي تلاقيها ـ

فانها تحاول اعادة تنظيم احزاب الاقطاعيين وحشد قواها لتضم الطبقـــات الوسطى والبورجوازية الصغرى، بل الارستقراطية البروليتارية، الى معسكرها الضخم . اما الاحزاب البروليتارية فتؤلف – في المعسكر المقابل – قطباً يجذب ممثلي سائر الطبقات الشعبية (الفلاحين وصغـار البورجوازيين الخ ...) وعن هذا التناقض الحزبي المجتمعي تنشأ حياة سياسية معقدة مركبة صاخبة، تستقطب اكثر فاكثر ، بوضوح يزداد في كل يوم ، ويشتد على نحو وصفه ماركس وحلله في مؤلفاته التي خصصها للسياسة .

فالديموقراطية البورجوازية ، اذن ، هي اليوم في طريقها المحتومة نحو ازمة تطورية اكيدة . وان شكل هذه الازمة ، وتاريخ نشوبها ، ونهايتها ، معلقة كلها على الاحداث الخارجية او الداخلية التي يخضع لها الافراد القائمون بهـا ، وهي ايضـاً معلقة على درجة ذكاء هؤلاء الافراد ، ومـدى وعيهم ، ومهارتهم ، وعظمة زعماء الحركة الفعليين ؛ وهي معلقة ايضـــاً بنسبة القوى الاجتماعية ، في اللحظة الحاسمة .

فاما ان تحلّ الازمة رجعياً ، وعندئذ يعود المجتمع الى نوع من النظـام الملكي الاستبدادي ، او في اكثر الاحيـــان الى بونابرتية درسها ماركس وحللها في صدد الكتابة عن نابليون الثالث ، وفي هذه الحـالة يعود المجتمع الى دكتاتورية مكشوفة او خفية ، يشوبها فساد ووحشية قد يختلفان شدة وضعفـــاً ، باختلاف الطغاة . وهذه الديكتاتورية ترسو على كواهل جماهير

الطبقة الفقيرة ، وسائر الطبقات الشعبية والبروليتارية بالاخص .
واما ان تحلّ الازمة بثورة ، اي بقفزة الى الامـــام نحو الاشتراكية والشيوعية ؛ وعندئذ يتحتم على الديموقراطية تغيير اتجاهها ؛ فالطبقة المهيمنة الحاكمة باسم الديموقراطية نفسها، تأخذ بالانحلال . ثمّ تنقرض شيئاً فشيئـــاً . فلا تعود الدولة آلة لديكتاتوريتها المقنعة ، وحيادها الموهوم ، ولا مجالاً لضبابها الايديولوجي الذي تنشره في كل مكان .

وتزول حجب المظاهر السياسية الخداعة وتنقشع الاوهام . ويتسلم الشعب ، وفي طليعته الطبقة البروليتارية ، زمام الدولة، تسلماً صريحاً جلياً ؛ فالعمال والفلاحون وبسطاء الناس يصرفون شؤون الدولة وفقاً لمصالحهم التي تتلاءم ، بحكم الطبيعة ، مع مصلحة الامة .

أفيكون هذا العهد نهاية الديموقراطية ؟

نستطيع ان نجيب عن هذا السؤال بنعم ولا معاً ، اما « نعم » فلأن في هـذا العهد نهـاية الديموقراطية البورجوازية ، وايديولوجيتهـا ، واحزابهـا العاملة في خدمة الرأسمالية على نحو مباشر او غير مباشر ، وهو ايضـــاً عهد تجميد فوري عنيف (يختلف فورية وعنفاً باختلاف ردة الفعل وقوتها) يطيح بالطبقة البورجوازية ونظامها الاقتصادي الرأسمالي ودولتها البورجوازية وجهازها وبيروقراطيتها العليا ونظامها التشريعي البوليسي .
ولكنه في الوقت نفسه عهد تصرف فيه شؤون الامة العامة

على النحو الذي تريده الاكثرية الساحقة من ابناء الشعب. وهو عهد تأسيس اجهزة وعضويات اجتماعية واقتصادية يراقبها الشعب فعلًا وهذه الاجهزة تدير عجلات الانتاج الصناعي والتبادل التجاري ، لتطوير القوى المنتجة وتنظيمها عقلياً .

وفي هذا العهد ينشأ نمط جديد من انماط الدولة : الدولة الاشتراكية ، **وعلى كل امة ان تكتشف عوامل هذه الدولة الاشتراكية بالنسبة اليها خاصة ، وبالنسبة الى تقاليدها ، وتجاربها وتركيبها الاجتماعي ، وقواها الطبقية الراهنة .**

ففي هذا التحول ، اذن ، تتكامل الديموقراطية .

فديكتاتورية البروليتاريا على البورجوازية ، وانصرام عهد الديموقراطية البورجوازية وازدهار البورجوازية الشعبية الحقيقية، وتحقيق الوعود التي قطعها البورجوازيون الديموقراطيون على انفسهم ولم ينفذوها ابداً ، هذه كلها تعابير لها معنى واحد. فاذا كان ثمة ديكتاتورية، فهي ديكتاتورية العلم الاقتصادي والاجتماعي، الذي حلّ محل الكل الاجتماعي ذي الوسائل العمياء المنبثقة عن المحاولات الفردية الخاصة ، التي تنطلق دون رقيب ولا قانون ؛ وكلها من خصائص التوازن الرأسمالي غير المتوازن .

ويقول ماركس ان الديموقراطية تصبح (خلال هذه الازمة، التي قد يطول عهدها او يقصر) ديموقراطية اشتراكية ، وان نظام التطور التدريجي هو نظام تاريخي يشغل حيزاً من التاريخ،

وهذا يعني ان بوسعنا ان نتصور نقطة الانطلاق (الديموقراطية البورجوازية الرأسمالية) ونقطة الهدف (الديموقراطية الشعبية الاشتراكية) ولكنا لا نستطيع وضع تصميم سابق للنظام التطوري التدريجي الوسيط الممتد بين هاتين المرحلتين ، لانه رهين بفاعلات الاحداث المختلفة ، والبشر ، وتناسب القوى على الصعيد العالمي. وهو نظام تطوري تدريجي، ملتوٍ بحكم الضرورة، تعتوره العقبات والمتناقضات (الديالكتيك) مع ان المراحل الكبرى ضرورية ، لازمة الوجود .

وقد بدّد ماركس وهماً عظيماً كان سائداً في زمانه (ولا يزال عظيم الانتشار في عهدنا) حين اكّد ان الاشتراكية ليست الشيوعية النهائية .

لان الاشتراكية تعتمد - ولا تستطيع الا ان تعتمد في اول عهدها - على دولة، وجهاز دولة ، اي هي ايضاً تكون لها بيروقراطية ، وجهاز للقمع ، وجهاز تشريعي قضائي، ومع ان معنى الدولة قد تغيّر ، فهي لا تزال تجرُّ وراءها - في العهد الاشتراكي - عوالق العصور السالفة وامتداداتها . ونفوذ الطبقة التي كانت سائدة في العهد السابق ، يمتد ويستمر حاملاً معه ضرورة الصراع ضده . وتبقى فوارق واختلافات (العمل العقلي والعمل المادي ، طبقة البروليتاريا وطبقة الفلاحين.. الخ...)

فاذا نظرنا الى الشيوعية من الزاوية السياسية ، استطعنا تعريفها بانها تجميد هذه البقايا والعوالق تجميداً نهائياً ، والقضاء

على هذه الامتدادات الرجعية، ويجب ان نكرر دائماً على اسماع بعض البسطاء ، الذين يجهلون هذه الحقيقة من حقائق الفكرة الماركسية ، ان تعبير « الدولة الشيوعية » لا معنى له على الاطلاق ! والواقع ان خصائص الشيوعية تنحصر في الغاء « الدولة » وتخطيها[1]

وتتحوّل الدولة ، خلال المرحلة الاشتراكية المتجهة نحو الشيوعية ، وتزول الوظيفة السياسية . اما وظائف الادارة ، وهي وظائف عفوية ضرورية لكل مجتمع، فتحتل المكانة الاولى وينشأ نظام تأصلي انتخابي تتحدد اشكاله تبعاً لكل اطار قومي، يَسمح للافراد الاكثر مواهب وكفاءآت لأن يتسلموا هذه المراكز ، بالظهور والنشوء ؛ وسواد الشعب مدعو هو نفسه لتقديم هؤلاء الافراد ، وفهم آلية المجتمع وتقنيّته الادارية ، وهكذا تزول الدولة بصفتها دولة ؛ وهذا لا يعني انها تنحطّ بل انها تفنى في المجتمع بزوال الوظيفة السياسية ، وبعد ان يرتفع المجتمع باسره — في اشخاص الافراد الاكثر كفاءة ومواهب — الى مرتبة الوعي والمعرفة اللازمة للتنظيم .

(١) الاتحاد السوفياتي دولة تبني الاشتراكية العتيدة داخل اطارها. وليست المرحلة الانتقالية وحدها ، بكل قضاياها، هي التي دعت الى تدعيم الدولة والمحافظة عليها ، في ارض الاتحاد السوفياتي ، بل ان للدول الرأسمالية الاستعمارية المحدقة بروسيا اكبر الاثر في ذلك . وعلى كل حال فالشعب الروسي قد عاش التجربة الماركسية ودلل على صحتها وهو اليوم الحفيظ عليها .

وزوال الدولة هذا ، يرهص بالمجتمع الشيوعي، ويترتب عليه اذن :

١ ـ زوال الطبقات زوالاً تاماً ، وزوال بقاياها وعوالقها وامتداداتها .

٢ ـ تطور هائل ونمو عظيم في القوى المنتجة (وهو عهد الخير والرفاهية) وهذا العهد اصبح ممكناً في القرن العشرين .

٣ ـ تخطي تقسيم العمل الموزع بين اعمال مادية واعمال عقلية.

٤ ـ سعادة الانسان الحر في مجتمع حر. بعد ان بطل نزاع العنصر الفردي والمجتمع، وقد اصبح المجتمع يجد ظروف تطوره الشامل بحيث يتاح للمواهب الطبيعية العفوية عند كل فرد ان تربى بعمق ، وبالمعنى الشامل العظيم لكلمة تربية .

ان تحليل هذه المظاهر ، وكذلك تحليل المراحل التي يمر بها المجتمع قبل بلوغه الشيوعية الكاملة، هو من اختصاص علم السياسة لاننا بلغنا اليوم مرحلة من مراحل التاريخ بدأت فيها هذه التحولات تفرض نفسها فرضاً ، وتحلّ مشاكل المجتمع .

وهذه المظاهر ضروريةٌ كضرورة أن الكائن الحي لا بدّ ان ينمو ويبلغ اشده ما دام حياً .

وهذه من ضرورات التطور اي انها تفترض بعض الظروف الواقعية ، وتتطلب في الوقت نفسه ، النشاط اللازم لتحقيق الامكانات . وهذا النشاط ديالكتيكي لا آلي ، تدفع اليه الضرورة .

فاذا امعنا النظر في متناقضات العالم الحديث ، ومشاكله الراهنة وجدنا لها حلاً واحداً هو الاتجاه نحو الماركسية. ولكن ليس من « المحتوم » ان يتجه المجتمع فعلاً الى الماركسية ، بل تدخل البشر هو عنصر ضروري .

لم يقل ماركس ابداً ان الشيوعية فردوس العمال على الارض ولقد تجنب كل ضرب من ضروب النبوءة والتخريف . وكان يرى ان الشيوعية تتضمن نوعاً او اسلوباً من اساليب الحياة، لا نستطيع تخيله اليوم، وليست في اذهاننا عنه اية صورة. وسيخلق العهد الشيوعي اسلوباً حياتياً يتبع ظروفاً خاصة ، لا يمكن ابداً التنبؤ بها ، وهذه الظروف تضبط امر حرية البشر حيال الطبيعة والظروف المادية . والشيوعية وشرطها الاول نمو قدرة الانسان على الطبيعة، تتضمن إذن – على وجه التحديد – حرية انسانية عظمى حيال هذه الظروف .

ولا يسعنا ان نستخلص من الديالكتيك ايما نبوءة عن المستقبل . اما كيف يحل المجتمع الشيوعي مشاكل الحياة ، والحب ، والفن.. والخ – فهذا سؤال لا يستطيع أن يجيب عنه احد . فكل قضية تأتي في حينها وكل حل يجيء في أوانه وفي موقعه من صيرورة التاريخ . والماركسية تستبعد الطوبوية الانتزاعية وتهزء بأوهامها ونبؤاتها .

لم يقل ماركس أبداً بأن الشيوعية يمكن ان تكون المرحلة النهائية للتاريخ البشري ، ولكنه أكد ان الحديث عن المستقبل

البعيد ، امر يصعب ان يؤدي الى معرفة راسخة .

ومن البديهي ان نستخلص مما تقدم أنه لا يوجد اليوم في العـــالم أي مجتمع شيوعي ، حسب مفهوم ماركس الدقيق ، وتحديده الواضح .

والماركسية، حين تترك تحليل التكوين الاقتصادي الاجتماعي الماضي ، لتدرس المشاكل العملية ، والقضـــايا السياسية اليومية الراهنة تتخلى عن العقل ، والمعرفة ، والحقل العلمي .

ووجهتا النظر (المعرفة ، والعمل) لا ينفصلان الا في مفهوم مذهب استاتيكي جامد ، غير ديالكتيكي .

وتحليل اطوار النشوء الاقتصادية الاجتماعية الماضية هو ايضاً تحليل للتطور التاريخي. ومن هذا التحليل تستخلص الديالكتيكية الماركسية آراءها وخططها، واتجاهاتها وعلومها، أما نصرها النهائي فانها تناله على ايدي العمال .

والديالكتيك لا يرى فصل الممكن عن الامر الواقع ، ولا فصل القيم عن الحقيقة الملموسة ، فالصيرورة تتبطن هذه المظـاهر كلها ، والممكن ليس الا ميلاً عميقاً يتخذه الواقع .

وهذا معناه انالسياسة الماركسية سياسة مرتكزه على المعرفة ودوافع عملهـا ونشاطها وتصرفاتها انمـــا ترتكز على تحليل المواقف والاحوال فاذا تغيرت السياسة فلأن المواقف والاحوال قد تغيرت .

فالسياسة الماركسية اذن هي العلم السياسي . وقد تنبأت البورجوازية بهذا العلم واحست به احساساً غامضاً ، ولكنها ضاعت في خرافاتها الغيبية ، واوهامها الايديولوجية فلم تستطع بلوغه ابداً .

وقولنا « علم سياسي » يعني ايضاً سياسة علمية اي سياسة مؤسسة على طريقة عقلية هي الطريقة الديالكتيكية .

نهاية البحث

منذ مئة عـام ونيف ، اكتشف ماركس – قبيل ثورة ١٨٤٨، وحين كان على صلة وثيقة بالاختمار الثوري في اوروبا – الخطوط الكبرى لهذا النظام النظري العملي الضخم الذي قدّر له ان يحمل في ما بعد اسم « الماركسية » .

وان تاريخ الماركسية ، وتطورها ، واثرها ، والافكار التي اثارتها ، والكتب التي اوحت بهـا ، تؤلف وحدها مادة مؤلف ضخم .

لقد اوضح كارل ماركس، في اول عهده بالبحث، موضوعاته الاساسية ونظرياته المبدئية وعمقها . وكان يعمل في عزلة تكاد تكون تامة ، وانقطاع الى البحث مـا كان يبالي معه بشيء من امور معاشه . وكان هذا خاصة ايام مؤلفاته التي مهد بها لكتاب رأس المال. وعهد اكتشاف نظرية « فضل القيمة » (١٨٥٢ – ١٨٥٩) . ولعلّ انجلز هو الوحيد الذي آزر ماركس مـادياً وفكرياً .

وقد تكاثرت شروح الماركسية الخاطئة وتفاسيرهـا الوهمية والمغرضة ؛ منـذ ان بدأ نفوذ الماركسية واشعاعهـا

يفرضان آراءها فرضا . اي منذ عهد « الاممية » الاولى .

ونقدم الى القارىء مثالاً طريفاً مما كان يكتب عنها ، فهو جزء من مقال عن «ماركس» نشر في « لاروس القرن التاسع عشر» الصادر قبل وفاة ماركس بعشرة اعوام ويبدأ المقـــال بوصف حي ، يختلج بالصدق والاخلاص يصور شخص الدكتور ماركس وحياته البطريركية في حضن اسرته :

« ... منذ ذلك العهـــد (١٨٤٧) اصبح لماركس ، وهو الاب الحقيقي للنظرية الشيوعيـة المعروفة « باللاسالية » ، افـكار واضحة محددة ، فقد نقض نظريات سـان سيمون ، وفورييه ، وكابيه ، وبرودون ، ولويس بلان ، كلها ، زاعماً انه يطمح الى تأسيس مدرسة علمية » .

« وكان ماركس يرى وجوب النظر الى التـــاريخ كأنه لم يوجد ، فلا يلتمس العالم قوانين لمجتمع المستقبل الا من التجربة . وعلى الاشتراكية العلمية ان تتخذ من مؤلفات « بوخنر » (كذا) ودارون، نقطة انطلاقه وعليها ايضاً ان تعتمد اكتشافات فلسفة الطب الحديث . اما تأسيس المجتمـع الحديث فيجب ان يرتكز على دراسة تركيب الكائن البشري . فيتعمق مثلًا التشريع وعلم الاجتماع وعلم الانتروبولوجيا . ونوجز هذه النظرية بكلمة واحدة فنقول انها لا تعتبر الانسان كائناً ذا حاجات متناقضة وامكانات معقدة ، بل هو نوع من آلات، حركاتها رتيبة واحدة، لا تتغير وهذا يؤدي الى استخلاص قانون يضبط امور الفرد، بعد دراسة

طبائع الجنس البشري . » انتهى .

كانت هذه الطبعة الاولى من « لاروس » تتسم بشيء من الروح التقدمية ! . ولا شك في ان كاتب هذه التفاهات بذل جهداً محموداً في سبيل التفهم ، وهو لم يصطدم بنيات سيئة ، او تفسير مغرض للماركسية ، بل بحدود عقله البليد .

فهو يفهم مثلاً ان ماركس وضع الاسس «لاشتراكية علمية» ولكنه يرى ان صفة العلم لا تتلاءم الا وعلوم الطبيعة . فهو لم يستطع ان يفهم ان الاشتراكية العلمية التي خلط بينها وبين اللاسالية – وهي نظرية لاسال ، احد اتباع ماركس – ترتكز على علم اجتماعي علمي ، وتاريخ ، ونظرية اقتصادية سياسية . فهو يختصر المادية التاريخية فتضحي مادية سطحية بيولوجية او فيزيولوجية ، واخيراً تنقلب الى عكس الماركسية بمثل سحر الساحر ، فاذا بها نظرية عرقية ؟ اضف الى ذلك ، انه في حين تصر الطريقة الديالكتيكية وتشدد على ان مختلف مظاهر الواقع الانساني متناقضة ، يتجاهل الكاتب آراء ماركس في تعقد جهاز الانسان وتناقض مصيره وواقعه وتاريخه .

فاذا توصل «دارس» لا يشك في اخلاصه وحياده وموضوعيته الى مثل هذه السخافات وسماها « ماركسية » فكيف تكون كتابات اعداء الماركسية الذين يجهدون ادمغتهم لايجاد الردود « الساحقة الماحقة » ؟

والى القارىء بعض الامثلة من « تفاسير» مغرضة وردود على

الماركسية ، لم تكلف اصحابهـــا كثيراً من الذكاء ، وان كانت قد كلفتهم جهداً كبيراً .

ا ـ على الصعيد الفلسفي

ان اكبر خطأ شائع عن الماركسية (عن قصد او عن غير قصد (ينحصر في الخلط بين المادية التاريخية (الديالكتيك) وبين المادية العـادية السطحية (الآلية) فهذه المـــادية الثانية تحصر تعريف الطبيعة بالمادة التي تحددها خصائصها (الحجم. الكثافة الامتداد الخ ...) وتقصر امر الكائنات الطبيعية على تراكيب واختلاطات ميكانية ناشئة عن هذه الخصائص الاولية وهي تعدّ التفكير افرازاً، والوعي الانساني ظاهرة عضوية تنشأ عن النظام الفيزيولوجي التطوري وهذا النظام يقصر امر العنصر الانساني على الحاجات الاولية العضوية (الاكل والشرب...) وهذا الاختصار للامور المعقدة وجوهرهـــا في امور بسيطة ، وانزال الشيء المتطور منزلة الشيء المنحط ، يؤدي الى مفهوم هزيل جـــداً للكون وللانسان .

ويجدر بنا ان نلاحظ ان هذه النظرية التي تخطتها علوم الفيزياء وعلوم الطبيعة منذ زمن طويل لا تزال تحتفظ بمركزها في بعض العلوم الانسانية فتنشأ عنها نظريات كنظرية واطسون، وسبنسر وورمز الخ...)

اما من حيث التاريخ ، فهذه المادية العـادية السطحية كانت

فلسفة القرن الثامن عشر ، ولكن منذ ذلك القرن وعظماء الفلاسفة الماديين، مثل ديدور وهولباخ وهيلفيتيوس، يحاولون، في غموض ودون ان يبلغوا غاياتهم في كثير من الاحيان ــ تخطي النظرية الآلية العادية ، فاحياناً يفهمون الطبيعة كلاً لا نهـاية لتعقيده وتركيبه ، لا مجموعة او حشداً من الجزئيات المعزولة بعضها عن بعض يمكن تحديده آلياً ، ورغم ان نظرية دولباخ لم تتضح له تماماً ، فانه كان يرى في الطبيعة كلاً عظيماً متحداً ، وكان يرى ان الانسان هو ايضاً كلٌ يتميز بخصائص اهمها الهوية والتنظيم وهذا ما يرفعه الى مرتبة سامية تختلف عن مرتبة الحيوانات ، وذلك بفضل الصفات التي نجدها فيه . لان للطبائع المتميزة عن سواها نظامها الخاص رغم انها تابعة للنظام الشامل ، وللطبيعة الكونية ، التي تؤلف جزءاً منهما .

واوضح ديدرو هذه النظرية باكثر مما فعل دولبـاخ فكتب يقول : كل شيء يحـول ، وكل شيء يمضي... ولا يبقى الا الكل... فالكون ينتهي ويبدأ بلا انقطاع... وهو في كل لحظة في مرحلتين من بدئه ونهايته ... وفي محيط المـادة هذا اللامتناهي ، ليس ثمة ذرة واحدة تشبه ذرة واحدة اخرى... ولا ذرة تشبه نفسها اذا نظرنا اليها في لحظتين مختلفتين... »

وكان ديدرو يستخلص من نظريته المادية ، التي كانت تتنبأ احياناً بديالكتيك غامض ، مذهباً للحياة الاجتماعية ، والسعادة الشاملة .

واذا كانت مادية عظماء مفكري القرن الثامن عشر تتخطى احياناً المادية السطحية العادية ، بكونها تعد الطبيعة الكبرى كلاً عضوياً حياً ، والعضو الانساني هوية جمهرية ، ونظاماً ، وكلية متميزة عن سواها ، لها قوانينها الخاصة ، رغم انها لا تنفصل عن الكل ، فذلك كله لان الفكر الانساني كان متجهاً الى المادية التاريخية .

فقبل عهد نيتشيه بزمن طويل ، كان عند ماركس « حس الارض » ، وعلى نحو اكثر مجتمعية ؛ وان ماديته تنظر الى الانسان الارضي المخلوق من لحم ودم ، وتقبل به على علاته ، كما هو ، في تنوع مظاهره ، وتناقض صفـــاته . وهذه المادية تنظر باهتمام الى معطيات علوم الانتربولوجيا ، والحياة والتشريح ، والانسان في نظرها كائن طبيعي .

فهل يعني هذا ان المادية الديالكتيكية لا تؤمن بوجود الفكر والضمير ، والوعي والروح الانسانية ، وتعتبرهـا كلها احداثـاً عضوية ؟

كلا ! ان الفكر حقيقة واقعة في نظر الماركسية ، ولذلك ، اي لانه حقيقة واقعة — نراه ينشأ وينمو ويتطور وقد يميل الى الانحلال فيموت ، شأنه في ذلك شأن العنصر البشري كله .

فالتفكير يظهر عند الفرد ، وعند النوع البشري كله ، بكونه خاصة طبيعية نوعية ، لا تستطيع الانفصـــال عن سائر صفات الكائن الانساني وخصائصه ، كالدماغ ، واليد ، والوقفة

الشاقولية الخ... اما اذا كان التفكير قد اثبت وجوده، ودعم شخصيته، ورسخ جذوره، في معركته ضد الطبيعة، فارتفع عنها، وبرز من بين عناصرها، فهذا كله لا يخوله الانفصال عن الطبيعة. وللانتربولوجيا ان تدرس اسباب هذا الانفصال والدوافع التي جرت الانسان اليه. ولعلوم النفس والتربية درس الافراد والتعمق في ردود افعالهم، وانعكاساتهم وتصوراتهم، اما لماذا يصل الانسان تطوره العضوي بتطور اجتماعي؛ ولماذا يستخدم مع جسمه ادوات ووسائل (في حين نرى ان ادوات الحيوان لا تتعدى اعضاءه الخاصة) وكيف تطور وعي الانسان، فاصبح قابلية عمل «وسيطرة» على الطبيعة، ونشاطاً متزايداً، مبتعداً شيئاً فشيئاً عن السلبية حيال الطبيعة، فهذه كلها اسئلة نترك للانتربولوجيا امر الجواب عنها.

ان الفلسفة الغيبية تزعم انها تجيب عن هذه الاسئلة كلها، وتحل هذه القضايا بقرار مطلق، مفترضة وجود عنصر روحي. اما المادية فتكتفي بدراسة الوقائع والاحداث. وهي تفعل بهذه الوقائع كما تفعل بسواها، فتدرس علاقاتها، في ترابطها وتطورها.

ومع ذلك، فالتفكير شيء واقعي، يبلغ من واقعيته انه يبدو في اول الامر وظيفة للوهم، كما هو وظيفة للواقع، وان كثرة الفلسفات الغيبية، وتنوعها، وتعدد الاديان، والمذاهب الفلسفية، تبين بوضوح انه كان في نفس الانسان وظيفة ايديولوجية حق، وهي وظيفة اجتماعية ايضاً من المناسب درسها، والتعمق في اسباب

نشأتها وتطورها وزوالها .

* * *

كيف نشأ العقل ؟

تجيب الماركسية عن هذا السؤال بقولها انه نشأ خلال صراع ثنائي : اي صراع الانسان مع الطبيعة في ذاته ، اي ضد غرائزه الاولية والعفوية البدائية ، وصراعه ضد الوهم والايديولوجية والسحر والخيال الغيبي الميتافيزيكي ، ولكن ليس هذا الصراع على شيء من عناصر الخلود... فهو ينتهي اولاً ، بانتصار العقل على الوهم الايديولوجي ، ثم بانتصار العقل على الطبيعة ، وهو انتصار يترتب عليه انسجام عميق عظيم مع هذه الطبيعة . والعقل لا يتغلب على الطبيعة ، في الانسان وحول الانسان ، الا بمعرفة هذه الطبيعة ، وباعترافه بصلته الخاصة بها ، وارتباط مصيره بمصير الصراع معها...

والمادية التاريخية تبين ايضاً كيف توحد بين الديالكتيك (دراسة المنازعات والمتناقضات بعلاقاتها ، وتناسب اجزائها المتناقضة !) وبين المادية. والمادية الديالكتيكية توحد بين هذين العنصرين برباط نهائي وثيق حاسم لا انفصام له ، وذلك حين تدلل على وجودهما في احداث الواقع ، وفي تطور الانسان ، وهو تطور ذو طبيعة مزدوجة : مادية (الظروف العضوية ، التقنية ، الاقتصادية) وديالكتيكية (المنازعات المتعددة المختلفة) يتضح لكل باحث يتجنب فصل الاحداث بعضها عن بعض :

ان المادية الديالكتيكية هي امتداد « للعقلانية » القديمة ،

ولكنها تخطتها بحذف مظاهرها الاجتزائية السلبية ، فالمـــادية الديالكتيكية لم تأخذ بالمفهوم المحدود الضيق الذي يؤمن بعقل كلي يتموج في آفاق الفرد الداخليـــة ، فالعقل الذي تؤمن به المادية الديالكتيكية هو وعي شامل عاقل، في كونيته المحسوسة، وهو العقل البشري الاجتماعي الساعي الى خدمة الانسان .

والمادية الديالكتيكيـة لا تفصل بين العقل والطبيعة ، ولا بين التطبيق والحياة . واخيراً : هي تتجنب حصر اهتمامها بهذا المظهر من مظاهر الانسان ـ الكل او ذاك، وتعريف الانسان بجانب واحد من جوانبه المختلفة . وتتساءل الماركسية : من هو الانسان الكل ؟ ثم تجيب : ليس هو الانسان الفيزيائي ، ولا التشريحي، ولا النفساني، ولا التاريخي، ولا الاقتصادي، ولا الاجتماعي ، على وجه يحصره في احد هذه المظاهر المتباينة ، بل الانسان هو كل هذه المظاهر، وهو ايضاً اكثر من هذه المظاهر والعناصر: انه وحدتها ، وشموليتها ، وصيرورتها وتطورها .

فهي تعرف الانسان بوساطة المعرفة، والعلوم، وبما تكتشف هذه العلوم. ولكن العلوم لا تتحدد الا على يدي الانساني العامل المفكر . وقد كانت النظرية العلمية القديمة تكتفي بعناصرتها هذا المظهر العلمي او ذاك على حساب سائر العلوم ، فتنظر الى كل شيء مثلاً، من الزاوية الفيزيائية ، او الرياضية او الكيماوية ، اما المادية الديالكتيكية فتجعل الانسان مركزاً لابحاثها ومشاغلها، ونقصد هنا الانسان اثناء تطوره، المتكون من المعرفة ، والذي

يعي ذاته وانسانيته وتطوره .

ب – في الحقل الاقتصادي

نقدم الى القراء « نقض » الماركسية كما جاء في محاضرات جامعية ، القيت سنة ١٩٤٧ في مدينة كبرى بالولايات المتحدة.

« كارل ماركس رجل سخيف. وافكاره سخيفة. ولنفترض ان كأساً ذهبية فنية الصنع ، وكأساً حديدية عادية، استغرقتا مدة واحدة من العمل . فلو كان ذلك الفوضوي على حق ، لكان للكأسين قيمة واحدة، وهذا سخيف وغير ممكن. فنظرية ماركس ، اذن، من حيث « القيمة » سخيفة... « ان الشيوعية ايها الشبان... الخ... الخ... »

ان هذه الحجة – على سذاجتها – واسعة الانتشار ، وهي، كذلك ، تستحق جواباً موجزاً ، ثم هي على كل حال ، تغفل بعض النقاط الاساسية :

١ – لقد اشار ماركس اكثر من مرة الى انه يستثني من نظريته في « القيمة » منتوجات العمل الفني ، ومنتوجات النشاط الفردي الصرف، ذات القيمة الثمينة ، فان ندرة هذه المصنوعات هي التي تحدد قيمتها الاستثنائية – صفتها الجمالية – ويحدد هذه القيمة ايضاً تقدير ذاتي نسبي يأتي به مشتريها نفسه ، اي دوافع المشتري النفسانية ، فنحن نستطيع بالنسبة لهذه الاشياء الفنية وحدها ، ان نجد اساساً لنظرية القيمة الفردية النفسية ، ولكن خصوم الماركسية يسعون الى توسيع منطقة الانتاج الفني الثمين،

لكي تصح النظرية النفسية « للقيمــة » (ومن المضحك ان يريد الرأسماليون تأسيس علم الاقتصـــاد المعاصر على اذواق بعضهم ورغبته في تطبيق النظرية الفردية ، علم ملايين الاطنان من البضائع الاميركية التي تستعمر العالم..)

ان نظرية ماركس التي وضعها « للقيمة » المحددة بمدة معدل العمل الاجتماعي المشترك ، الضروري لصناعة السلعة ، لا تنطبق – وقد قـال ماركس هذا ، ورددّه في كتاب رأس المال وسواه – الا على الاشياء الناتجـة عن عمل اجتماعي مشترك اي على انتاج للاسواق التجارية ، انتاج اشياء من الممكن لحظها في كل لحظة ، بكميات كبيرة .

٢ – شدد ماركس كثيراً ، في كتابه « نقد الاقتصـــاد السياسي » وفي الجزء الاول من كتاب رأس المال ، على حقيقة واقعية ، وهي ان قيمة السلعة التجـــارية لا تتحدد بمدة العمل الفردي ، (الزمن الصفاتي ، والزمن الذي يستغرقه العـــامل المنفرد المـاهر ، المزود بادوات خاصة) بل بمدة معدل العمل الاجتماعي المشترك الضروري لانتاج السلعة ، فـاذا اخذنا بعين الاعتبـــار فئة اجتماعية منظمة ، مزودة بالآلات والادوات ، ونظرنا الى معدّل مهارة افرادهـــا ، وجدنا ان هذه الفئة او الجماعة تتمتع بقدرة معينة على الانتاج. وان مصادر الثروات الطبيعية (غنى الارض او فقرهـــا ، وغنى طبقات الارض ، وينابيع الطاقة الطبيعية) تدخل كلهـــا في مفهوم هذه الطاقة

الانتاجية ولقد حللنا في صفحاتنـــا السابقة هذا العنصر المثلث الجوانب (الطبيعي ، التقني، الاجتماعي) فكل سلعة تمثل جزءاً من مدة العمل الاجتماعي المشترك، ونتيجة لقدرة انتاجية تتمتع بها جماعة ينظر اليها جملة واحدة ، اذن فنظرية ماركس في «القيمة» لا تكون تطبيقية الا حين تتحد طبيعة العمل الاجتماعية ومظهريه: الفردي والصفاتي. وهي ليست نظرية آلية تنطبق على ايّما شيء يخطر لنا قياسه بها.. او على ايما سلعة دون النظر الى ظروف انتاجها . انها نظرية تاريخية ، تنطبق تماماً على الانتاج الصناعي ، الجماعي ، مبينة كيف يولد هذا الانتاج وينمو ، من مرحلة الانتاج العائلي ، فاليدوي... الخ... لهذه الاسباب نرى خصوم الماركسية يبحثون عن « براهينهم » الدامغة في محيط الانتاج الفني او الانتاج العائلي او اليدوي ، حيث يتغلب الطابع الفردي الذاتي في الانتاج ، على الطابع الاجتماعي .

ولكن في الوقت الذي يهبُّ فيه النظريون المجردون لمجابهة الماركسية بمفاهيمهم النفسية الفردية حول « القيمة » نجد ان رجال العمل التطبيقيين التقنيين ، في بلاد الصناعة الضخمة ، لا يجارون زملاءهم النظريين في آرائهم . فهم يستخدمون – دون علم – نتـائج التحليل الماركسي ، فيرون في معدل مدة العمل (مدة العمل الاجتماعي المشترك التي تلزم لانتـاج هذه السلعة او تلك ، يرون في هذا المعدل « المقياس المشترك » بين سائر الاعمـــال والمصنوعات !! وهم يقارنون هذه كلهـــا ، ويسجلون هكذا

– كميا – ارقام النِسَب بين المصنوعات ، ونجد في كتاب صدر حديثاً عن « اقتصاد الولايات المتحدة » ما يلي :

« بين يدي الآن دراسة لصناعة السيارات في الولايات المتحدة. وقد وضع المؤلف لوائح تامة يقارن فيها ثمن الكيلو الواحد من اهم المواد المستعملة في اميركا وفرنسا – كما سنفعل نحن بعد قليل عند تحديد اسعار المعيشة – اما الوحدة التي استعملها الكاتب في قياسه فهي « دقائق العمل » وهذه الطريقة تسمح بتسجيل ارقام الفرق بين القدرة الانتاجية على العمل في الولايات المتحدة وفرنسا، وان النسبة تبلغ احياناً ٥ الى ١ (في ما يتعلق بالمواد الاولية حيث تلعب الثروة الطبيعية ، ورقي المعدات دورا كبيراً في استخراج هذه المواد) فاذا نظرنا الى السلع المصنوعة في المانيفاكتورات (المعتمدة العمل اليدوي) وجدنا ان الفرق يتضاءل... »

ثم يبين الكاتب ان الفرق في القدرة على الانتاج (على هذا الصعيد الاخير – بين الولايات المتحدة وفرنسا ليس ناتجاً عن الثروة الطبيعية ولا منحصراً في الفرق بين الوسائل التقنية المستعملة في كلا البلدين بل انه ناتج ايضاً عن الفرق في طرق تنظيم العمل (وهنا يظهر اثر الاحداث الايديولوجية التي تخلق في فرنسا بعض المقاومة لتنظيم العمل على نحو علمي صرف .

ومهما يكن من امر، فاصحاب هذه الدراسات يعجبون اعظم العجب، ولا شك، اذا علموا انهم يفكرون ماركسياً. ومع ذلك فليسوا ماركسيين ، لانهم لا يستخلصون نتائج نظرية القيمة اي

نظرية «فضل القيمة» (نظرية العمل الاضافي) المقتطع من وقت العامل والمنصب في جيب الرأسمالي، اي بيع طبقة العمال الاجراء قوتها على العمل الى الطبقة التي تملك وسائل الانتاج ملكاً خاصاً. ومن الطريف -المفيد اجتماعياً- ان يعمد عالم احصائي اميركي، فيسجل «بدقائق العمل» ارقام معدلات عمل العمال ونشاطهم فيحدد لنا مثلاً -بهذه الدقائق- قيمة العمل التي يقبضها العامل نفسه، وهكذا يكتشف كم من الوقت يعمل العمال لانفسهم، وكم من الوقت يسخرون جهودهم لطبقة الرأسماليين، وبعد ذلك يقارن قيمة قوة العمل، بالقيمة التي اوجدها العمل. فان هذا العالم الاميركي الاحصائي سيحصل عندئذ - وسط دهشته البالغة - على معدل زمني يسميه ماركس «معدل الاستثمار».

ولكن هذه الافكار لا تخطر لاصحاب الدراسات الاميركية.. فانهم حين يُسجلون - بدقائق العمل - المدة التي تطلبها السلعة المصنوعة - يقسمون مجموع معدل ساعات العمل على الوزن (وزن السلع المصنوعة) وحين يدرسون اكلاف المعيشة، يقسمون الاجر الجماعي، المقدر بالنقود، على ثمن هذه السلعة او تلك ويقولون: «ان ثوباً يكلف كذا نقوداً، يعادل كذا جزءاً من الاجر الشهري، وبالتالي فقيمته تساوي كذا ساعات من العمل».

ان هؤلاء الاقتصاديين يجهلون ناحية هامة، او يتجاهلونها،

وهي ان المقياس « بدقيقة العمل » او « بساعة العمل » ليس له المعنى نفسه في كلتا العمليتين الحسابيتين الاولى والثانية . فهم يهملون في العملية الثانية طاقة العامل على الانتاج ، في حين انهم لم يهتموا في الاولى الا بهذه الطاقة الانتاجية . وهم يجهلون ان ماركس قد دلل على ان المظهر — المال الذي يتخذه الاجر « يخبيء النسبة الواقعية الحقيقية » التي يُؤدي اليها العمل الاجير، ويخفي او يستر العمل الاضافي الذي يُسخّر فيه الاجير تسخيراً. وهم لا يعلمون انه على سطح المجتمع البورجوازي، فحسب ، في ايديولوجيته واحداثه السطحية ، ومظهره البسيكولوجي ، يلوح اجر العامل بمثابة ثمن عادل لشغله، وبحيث يبدو عمله بمظهر العمل الذي دفع ثمنه كله . وهم يجهلون اخيراً ان تقسيم ساعات العمل اليومية الى عمل ضروري (لاعالة العامل — عمل يفيد العامل منه حقاً) وعمل اضافي مُغتَصَب (يستثمره الرأسمالي) قد انطمست معالمه في ابحاثهم ودراساتهم .

٣) نعود الآن الى الاعتراض المرتكز على نظرية الكأس الذهبية الفنية الصنع .

لقد بيّن ماركس كيف ان المعادن الثمينة تمثل في الواقع من الناحية العامة ، قيمة معينة فتصبح المعدل العام لجميع القيم التجارية . لماذا ؟ — لان لها هي نفسها قيمة . وهي لا تتمتع بهذه القيمة لانها جميلة او نادرة ، بل لانها نتيجة عمل اجتماعي مشترك . وان استخراج « غرام » واحد من الذهب ، وسبكه

ونقله الخ... يمثل عملاً اجتماعياً مشتركاً يربو على قيمة العمل الذي يتطلبه غرام من الحديد مثلاً... ونجد عملية التثبت من هذا التحليل في دراسة تقلبات القيم التجارية المعبر عنها بالذهب، تبعاً لتقلبات القدرة على العمل في مناجم الذهب...

***

ولا بد من الاشارة -العابرة- الى وهم شائع، وهو الخلط بين نظرية ادارة الانتاج وتوجيهه ونظرية المشروعات الانتاجية بالمعنى الماركسي لهذه الكلمة، ان نظرية التوجيه الاداري الاقتصادي تنسب عادة الى الماركسية. وهذا خطأ. فنظرية المشروعات تهتم بالانتاج، ويترتب عليها الغاء الملكية الفردية لوسائل الانتاج الضخمة، ووضعها في يد الدولة، واخيراً وخصوصاً، ادارة هذه الدولة في اتجاه مصالح الطبقات العاملة. هذا هو في نظر ماركس مبدأ المشروعات الماركسية، في اقتصاد اشتراكي يعمل على تطوير القوى المنتجة، وانماء القدرة على الانتاج، على نحو عقلي واع، وزيادة مقدرة الناس الشرائية... ونحن نعلم، بعد تجربة مريرة كلفتنا كثيراً (النازية - الفاشية) ان النظرية التوجيهية الادارية تكتفي بتنظيم التوزيع تنظيماً بيروقراطياً، وانها تخضع جهاز مراقبة التوزيع لدولة لا تحكم ديموقراطياً شعبياً، مؤدية بذلك الى اخضاع التوزيع لمصالح خاصة اي الى حكر المواد والمنتوجات ورفع اسعارها على حساب اولئك الكادحين الذين يعملون وينتجون.

ج – في علم الاجتماع

يتأرجح خصوم الماركسية بين موقفين متناقضين لا يبلغان مرتبة الوضوح والجلاء ولا يستطيع اصحابهما التدليل عليهما .

فبعض العلماء والفلاسفة والباحثين يختصرون الحقيقة الاجتماعية، ويحصرونها في العلاقات الذاتية بين الضمائر الفردية . وهذه « نظرية النفوس المتفاعلة » (ويمثلها دي تارد خصوصاً). والبعض الآخر يتصور الحقيقة الاجتماعية واقعاً موضوعياً ، مستقلاً ، وقد يكون تصعيدياً (يتسامى من الجزئي الى المطلق) وهذا يعني انهم يعتقدون بوجود جوهر اي كائن غيبي ميتافيزيكي ، وهذه نظرية دورخايم .

غير ان الماركسية تطرح مسألة الحقيقة الاجتماعية على نحو صحيح . وتحلها على نحو عقلي موضوعي . فهي تحلل علاقات الانسان العملية بالطبيعة، وعلاقات البشر بعضهم ببعض، وبما ان هذه العلاقات هي عملية تطبيقية فهي ليست رهينة بضمائر الافراد ونفوسهم . انها ليست ذاتية . ولكن الماركسية ، من ناحية ثانية ، لا تؤمن بتلك الموضوعية العادية الجامدة التي تصف جانباً من الاشياء وتهمل سائر الجوانب ..

فهذه العلاقات ليست غريبة عن الاشخاص الذين يعملون ويفكرون ، ويحيون (اما اذا اصبحت هذه العلاقات على شيء من الغرابة فلنظرية الانحطاط الماركسية عندئذ ان تشرح هذا الانحراف النسبي .

والماركسية تعتقد بان العلاقات الانسانية الاجتماعية ناتجة كلها عن تفاعل الاعمال والنشاطات الانسانية الواقعية ، ضمن ظروف وشروط معينة ولذلك كان من المستطاع دراستها علمياً ، وليس من مظاهرها ما يخفى على العقل وليس من حالاتها مـــا يتلفع بالغموض والابهام الذاتيين ، او يدق عن نظرة العالم المتعمق .

اما في ما يتعلق بالتاريخ فكثير من المؤرخين يتمثلونه ذرات غبار من الاحداث الفردية ، ونسيجــاً من الوقائع التي لا رابط بينها ولا قانون يجمعها . ومؤرخون آخرون يجهدون لايجـــاد وحدة بين مظاهر التاريخ الفوضوية المتناقضة ، تبعاً لآراء متبعة يفرضونها على الاحداث فرضاً .

وعلى العكس نجد الماركسية تبين كيف يولد تفاعل الافراد العاملين في مرحلة معينة ، ضمن واقع كلي، شامل، اي اجتماعي وتاريخي . وهي تبين كيف ان هذا النظام التطوري التدرجي يتطور فعلاً حسب قوانين صيرورته بصفته نظاماً طبيعياً .

ان الطريقة الديالكتيكيـة تمهد لدراسة الاحداث الاجتماعية والتاريخية كما هي في الواقع ، وذلك بأن تتمثل حقيقة الواقع التاريخي ؛ دون تشويه ، وهي تتمثله واقعــاً من الممكن فهمه ودراسته ، وهي لا تفرض ابدا مبدأ ازلي تعـــالج المسائل على اساسه بل تقتصر على علاقة الاحداث في متناقضاتها ومفاعلاتهـا وتطورها .

وفي هذا الصدد نجد خصوم الماركسية يسددون اليها سلسلتين

متناقضتين معقدتين من الحجج والردود. فآنـــاً يؤكدون ان الحقيقة التاريخية الاجتماعية ـ الحقيقة الانسانية من ناحية عامة ـ تبدو معقدة جداً ، مركبة الى ابعد حدود التركيب ؛ متحولة كثيراً ، فردية كثيراً ، فيبلغ من سرعة تحولها وخضوعهـــا لاختلاف الفرديات مبلغاً يصعب معه على العلم فهمها وتحديدها . والماركسية حين تريد لنفسهـا صفة علمية صرف لا تستطيع فهم تلك الحقيقة » .

واحياناً يؤكد آخرون بأنه يمكن فهم الحقيقة الانسانية علمياً وعقلياً ولكن الماركسية تفشل في هذه المحاولة ، لان الماركسية ليست علماً ، بل موقفاً سياسياً ، ووجهة نظرٍ عملية » !!

وقد تكون هذه الدراسة التي وضعناها بين يدي القـاريء قد بنيت ـ على ايجازها واضطرارها الى اهمال كثير من القضايا الماركسية الفرعيـة ـ كيف ترد الماركسية على هذين الرأيين المتناقضين ، وترد على هذين المذهبين الحائرين المتناقضين ، لانها طرحت مسألة التناقض ووجدت لها حلاً اجتماعياً .

والحقيقة التاريخية الاجتماعية تلوح لاولئك الذين ليسوا ماديين ديالكتيكيين اما منحصرة في احداث فردية؛ متغيرة ، لا يمكن دراستها عقلياً لتناقضها وتركيبها وتعقدها ، وامـا حقيقة مادية خارجية جامدة في موضوعيتها ، لا داعي للعمل على تحسينها او التفكير فيها .

اما الماركسية فتنجو من هذا اللغز الثنائي ، وتحلّ مسألة

المتناقضات ، وتأتي بمفهوم جديد، اعظم سمواً، واعمق موضوعية واقعية فاعلة . فموضوعيــــة المعرفة لا تستدعي – في نظر الماركسية – نفي مبدأ الانسان المفكر العامل، بل على العكس، فالانسان في علاقته الفاعلة بالحقائق ، ينفذ اليها ، ويصل الى كنه تطورها ، باندماجه في هذا التطور ، وهو يفهم هذه الاشياء بتحويلها وتوجيه ثورتها ...

والواقع ان مبدأ الموضوعيــة الجامدة يؤدي الى آلية عادية وقدرية سطحية تترك مجالاً اثنـاء درس الانسان الحيّ ، لجميع التأملات الكيفية التحكمية ، وذلك لانها تنفي مبــدأ الوعي الانساني ومبدأ انسان الكون العلمي ، وتحصرهما في آلية ميتة.

وقد تخطت العلوم الطبيعية – فعلاً – هذا المفهوم منذ زمن طويل والمادية الديالكتيكية تلحظ هذا التخطي ، وتستخـدم هذا المكسب الفكري المعاصر، في قضايا التاريخ وعلم الاجتماع.

د – في السياسة

نجد الردود على هذا الصعيد حاميـــة جداً ، محتدمة جداً ، تعالج قضايا حديثة جداً، يبلغ من عظمتها واهميتها مبلغاً تستحيل معه دراستها هنا بالتفصيل . والواقع ان علينا دراسة الحياة السياسية كلها منذ خمسة وسبعين عاماً لنقف على حقيقة المناقشات الدائرة حول الماركسية .

ونكتفي هنا بملاحظة واحدة : وهي ان خصوم العمل السياسي المستوحى من الماركسية ينظرون الى هذا العمل منفصلاً،

ولا يحاولون – الا في ما ندر – فهمه في ضوء المبادىء الماركسية المذهبية الاساسية. وهذا الخطأ المنهجي يشوب – تقريباً – جميع المناقشات ويقودها الى الخطأ .

مثلاً : يقول الديالكتيك (نظرة التطور والصيرورة) ان الحقائق في تحول مستمر ، أي ان المواقف التاريخية يطرأ عليها التحول هي ايضاً. والديالكتيك يقيم الدليل على ان العمل الذي لا يتقيد بحدود التطور وابعاده وحركته ، في مرحلة تاريخية معينة ، ولا يأبه للموقف الراهن ، عمل فاشل حتماً . وكذلك العمل السياسي المستوحى من الماركسية يبدو لنا اذن ، متقيداً بقدرة عميقة على التطور المستمر تضع نصب عينيها التحليل المنهجي ، والغايات الاساسية (والمهم دائماً العمل ضمن العلاقات الانسانية ، وفي اتجاه تطورها وممكناتها لتحويلها وتنظيمها عقلياً) .

ولكنها تغير في وسائلها بلا انقطاع لتجعلها ملائمة للظروف ، فعالة في الواقع ، والمؤرخ يعرف – ولا شك – ان رجال الاعمال الواقعيين قد تصرفوا دائماً على هذا النحو ، بفهم يعظم او يتضاءل ، تبعاً لمواهبهم الخاصة ؛ وهم يتمتعون – بفضل هذا الفهم – بالقدرة على فهم مجرى التطور ، لمعرفة المواقف المختلفة المتحولة . والمؤرخ يعرف ايضاً ان كثيراً من مآسي الفشل انما ترجع الى عدم التعمق في فهم الاحداث ، والجمود امام المستقبل ، والمحافظة على مبادىء تخطتها الاحداث ، ولا زال الناس الى اليوم يعجبون بريشيليو او بنابليون وسواهما من رجال التاريخ . فيمتدحون ذكاءهم

ومرونتهم . ثم ينحون باللائمة عليهم بسبب اخطائهم ، وجمودهم في بعض المواقف وعجزهم عن التكيف وفقاً للظروف . على أن رجال الدولة هؤلاء ما كانوا يعرفون الديالكتيك الا معرفة غامضة مضطربة ، فكانوا يقعون – رغم عظمتهم – ضحايا التاريخ والتطور . اما في الماركسية فهذه المعرفة تصبح عقلية. والرجل الديالكتيكي الماركسي يقول بصراحة: (انني اسعى الى اهداف واحدة ولكن بوسائل تختلف باختلاف الزمان والمكان. فانا لا اسلك ، في الساعة الثالثة شتاء، الطريق نفسها التي اسلكها في الساعة الثالثة صيفاً » .

ولا شك في اننا نجد من يأخذ على الماركسيين فعلهم، بصراحة ووعي وعقل، ما يفعله الناس بصورة غامضة مضطربة، ومرد هذا الخطأ ولا شك الى عجز الكثيرين عن رؤية الصلة (والماركسية تؤكد الصفة العقلية لهذه الصلة) بين المذهب والعمل، وعندئذ يأخذون على الماركسيين وعيهم العميق لتقلب الاحوال، وتغيّر المواقف، ولذلك كان من يتهم الماركسيين بالمكيافيلية، او يتهمهم بانهم يخفون مآرب مشبوهة (واطرف من هذا ان الحكومات الضعيفة، في الشرق تسمي العمل السياسي المستوحى من الماركسية، حركات هدّامة!)

ويقال هذا كله ، واكثر منه، كأن اهداف الماركسية ، وغاياتها ، التي يسعى اليها العمل السياسي الماركسي ، لم يوضحها ماركس واتباعه في كتاباتهم ولم يعلنوها جلية بيّنة .

واخيراً يثير بعض السطحيين مسائل متيافيزيكية معقدة ،

عن علاقة الوسائل بالغايات (وهي علاقة عقلية ولا شك) دون ان يفهموا ان الغاية ، في نظر الماركسي تحدد الوسيلة وتخلقها ، كما تبررها اذا كانت وسيلة صحيحة . فهل بنا حاجة الى ترديد قولنا بان هذه المسائل تتطلب دراسة خاصة مفصلة، وان القارىء لن يجد في هذه العجالة عن الماركسية الا اطاراً عاماً يتعرف فيه الى اظهر خصائصها ، ويفحص في ضوئه هذه المسائل ويحلها من غير ما تحيز او ضلال ؟

وهل نحتاج الى القول ان الطريقة الديالكتيكية الماركسية تعد نفسها طريقة عقلية ، ولكن هذا لا يعني انها لا تخطىء...

ان الخطأ والفشل والضلال من الامور التي يقع الانسان ضحيتها، على صعيد الانسان والطبيعة معاً. وفي هذا الحقل يجب ان تربي التجربةُ العقلَ ويتحد التفكير والوقائع ، ويتعاونان في حركة واحدة . ان رجل العمل الماركسي يطمح الى ان يكون مهندساً للقوى الاجتماعية ، ومع ذلك يجب ان يعلم خصوم الماركسية ان جهوده المبذولة في سبيل وعي اعظم ، وفائدة اجتماعية اوفر ، لا تضع في متناوله قوة عجائبية خارقة .

***

وكثيراً ما حاول خصوم الماركسية نقض هذا المظهر من مظاهرها او ذاك (مثلاً نظرية القيمة او نظرية الدولة) ولكنهم نادراً ما كانوا يهاجمون الكل الماركسي ، اي الماركسية بصفتها نظرة الى الكون . ولماذا ؟ لانهم – ولا شك – كانوا يجهلون

هذه النظرة ولا يستطيعون رؤيتها في شمولها ومجموعها ، ولا يسعنا توجيه اللوم الى هؤلاء . فالماركسية لم تظهر في شمولها وكونيتها للماركسيين انفسهم الا رويدا رويداً . ولم يعمد ماركس ابداً الى عرض نظرته الجديدة الى الكون عرضاً مذهبياً فلسفياً. وهو لم يذكر في اكثر الاحيان الا ملاحظات تمس المسائل الاساسية المهمة. وقد عمق دراسته وبحثه وتوسع في نقاط جوهرية (نظريته عن رأس المال مثلاً) وكلها في الواقع لا تنفصل عن مسائل المنطق والمنهجية الشاملة العامة .

وعلينا ان نبحث عن الماركسية عند ماركس اولاً، ولكن من واجب الباحث الذكي ان لا يأخذ بحرفية النصوص الماركسية كأنها نصوص ميتة، ومن المفيد ان لا نرى فيها انها مذهب مغلق نهائي ، فالنظرة الى الكون تلك التي تحمل اسم ماركس ، هي نفسها في صيرورة دائمة وتحول مستمر ، وتعميق يضيف اليها ثروات جديدة ومكاسب لا تنتهي .

***

وعلى كل حال ، لقد تخلى خصوم الماركسية اليوم عن نقضها جزءاً جزءاً، فان النمط الشائع اليوم بين اذناب الرأسماليين، وفي عقول الرجعيين السطحيين، هو «تخطي الماركسية». انهم يضعون مشروعاً لتخطي الماركسية .

وهذا المشروع يعني – في نظرنا – اولاً ، وقبل كل شيء ، ان زمن المناقشات والردود الجزئية قد ولى وانصرم عهده .

فقد فرصت الماركسية مذهبها بصفتها نظرة الى الكون، ولذلك تحتّم على عظماء الفكر الرأسماليين، نسف الماركسية دفعة واحدة للتخلص منها .

ونتساءل الآن: ما معنى قولهم: تخطي الماركسية ؟ فالواقع انــه لا تكفي كتابة هذه الكلمة او التصريح بهــا ، او نشرها في مجلة « الريدارز دايجست » ، بل المهم تحقيق المشروع الذي يختفي وراءها . فاين هذه النظرة الى الكون التي تتخطى الماركسية ؟ نحن لا نراها ولا نجدها .

فمفهوم المسيحية للوجود له وحده الشمول الذي يمكنه من مناهضة الماركسية على نحو مذهبي منظم. ولكننا لا نرى كيف تستطيع « التومائية » (١) تخطي الماركسية او كيف استطاعت تخطيها فعلًا بهذه الاصلاحات العمالية الديالكتيكية المستوحاة من الماركسية ، والتي استعارتها التقدمية المسيحية وراحت تطبقها في طول اوروبا وعرضها؟ الواقع ان هؤلاء الذين وعدوا بتخطي الماركسية قد فهموا حاجة الحياة الى ايديولوجية حق، وهي اقفال باب المناقشات الجزئية المهتمة بالتفــاصيل ، ولكنهم لم يسموا مناهجهم ولم يمضوا فيها الى غايتها ، فعادوا الى مناقشاتهم الجزئية السطحية .

ولكن لعل هؤلاء يريدون القول بان ماركس لم يقل كل شيء . فلا يسعنا ــ عندئذ ــ الا الاقرار بهذه الحقيقة .

---

(١) التومائية : نسبة الى توما الاكويني .

فماركس مثلاً حلل رأس المال ، ولكن ما نزال نحتاج الى دراسة الرأسمالية في مختلف بلدان العالم ، بتراكيبها الاجتماعية الخاصة ومظاهرها المحسوسة، ودرجة تطورها، وانواع «الدول» التي ترتبط بها... ولا يزال امام الباحث المعاصر دراسة الموقف الحاضر وتحليل ازمة الرأسمالية الراهنة، هذه الازمة التي انذر بها ماركس ، ولكنه لم يستطع تحديد اشكالها وفهم مظاهرها المحسوسة . وذلك لانه لم يشأ ، ان يخلط بين التنبوء والكهانة ، وبين التفكير العلمي الماركسي .

فاذا كان القائلون بتخطي ماركس يريدون ، اذن ، ان يتخطوه على هذا النحو – بتحليل الاحداث الجديدة ، والمظاهر الرأسمالية ، فلا اعتراض لنا .

ولكن نستطيع تحليل تطور العالم الحديث، دون الانطلاق من النقطة التي وضعها ماركس بان نعتمد طريقته ومنهجه ، دون ان نرى في الافق دليلاً على اكتشاف طريقة جديدة ، وهذا لم يحدث الى الآن وليس ثمة ما يشير الى امكان حدوثه .

ان مشروع تخطي الماركسية لا معنى له ولا مستقبل . وذلك لان الماركسية هي نفسها نظرة الى الكون ، **تتخطى نفسها في كل لحظة .**

وهي تتخطى نفسها، لا حسب المفهوم السطحي لهذه الكلمة، بمراجعة مبادئها وطريقتها مراجعة عجلى مستمرة – ولكن حسب المعنى العميق القيم ، اي بتعميق ذاتها ، وإضافة ثروات الفكر

ومكاسب المعرفة الى مجرى تطورها... وهكذا ينمو كل علم يتخطى ذاتـه... وهذا لا يعني اضطراباً وفوضى وبلبلة الا في نظر اعداء العلم السطحيين .

وبهذا المعنى ، ولكي ننهي هذه الدراسة ، نورد هذا السؤال وفيهِ يتضح تناقض خصوم الماركسية، وسطحية نظرتهم فنقول:

« كيف تتخطى نظرة الى الكون ، تكنْ هي نفسها ، في اعماقها ، نظرية التخطي؟ نظرة تتبنى الحركة قبـل كل شيء ، وتريد نفسها متحركة لانها تنطوي على نظرية حركة فاعلة ؟ نظرية اذا تحولت فانما تتحول تبعاً لناموس تطورها ، ومآل صيرورتها ؟.

---

٣٢ - ١٠ - ٥٢

فهرست

«مطبعة قلفاط» شارع بشاره الخوري تلفون ٣٠٠٠٧ بيروت



المجموعة العقائدية

تعرض العقائد والمذاهب السائدة في عالم اليوم

ظهر منها

١ – هذه هي الاشتراكية تاليف جورج بورجان وبيار رامبير
٢ – هذه هي الماركسية تاليف هنري لوفافر
٣ – هذه هي الراسمالية تاليف فرنسوا بيرو
٤ – هذه هي القومية تاليف جينيب وجوهانيه
٥ – هذه هي الوجودية تاليف الاستاذ بول فولكييه
٦ – هذه هي الفوضوية تاليف هنري أرفون
٧ - هذه هي الديالكتيكية هنري لوفافر
٨ – هذه هي الفردية تحت الطبع
٩ – هذه هي النازية « «

تطلب هذه الكتب من

وكيل الدار في عموم افريقيا السيد محمد خوجه - تونس
وكيل الدار في عموم العراق السيد محمود حلمي - بغداد
وكيل الدار في عموم سوريا ولبنان : المكتب التجاري للتوزيع

الثمن : ١٥٠ قرشاً لبنانياً او ما يعادلها